بغية الإيضاح

لتلخِيص المفتاح

في علوم البلاغة

تأليف

عبد المتعال الصعيدى

الأستاذ بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

الجزء الأول

من أول الإيضاح حتى القصر فى علم المعانى

تنبيه : قد وضعنا الإيضاح للخطيب القزوينى بأعلى الصفحة، ووضعنا شرحه « بغية الإيضاح » بأسفلها

طبعة نهاية القرن : ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

الناشر : مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا ـ القاهرة ت : ٣٩٠٠٨٦٨

رقم الإيداع : ١٤٥٨٦ لسنة ١٩٩٩

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977 - 241 - 289 - 6

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم للشارح

أردتُ – قبل الشروع فى شرح كتاب « الإيضاح لتلخيص المفتاح » لأبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزوينى (المتوفى ٧٣٩ هـ) ، بكتابى « بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح » – أن أضع هذا التقديم ، لأبيِّن فيه **منزلة كتاب الإيضاح بين كتب البلاغة ، ولماذا آثرتُه من بينها بشرحى له ؟**

والكلام فى هذا يرجع بى إلى **المدرسة التى ينتمى إليها كتابُ الإيضاح** من بين مدارس علوم البلاغة ، وهى **مدرسة الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجانى** (المتوفى ٤٧١هـ) الذى ذهب بالشهرة فى هذه العلوم ، حتى عدّوه بحق شيخَ البلاغة ؛ لأنه هو الذى وضع أساسها الصحيح بكتابيه – دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة – وكان يسمِّى مسائل البلاغة علْمَ البيان ، وقد ذكر أن هذا العلم لقى من الضيم ما لقى ، ودخل على الناس من الغلَط فى معناه ما دخل ، فأراد أن يُوَفِّيه حقه ويقرّر قواعده تقريراً يليق به ، فوضع فيه هذين الكتابين .

وهو يسميه علم البيان بالمعنى الذى يشمل علومَ البلاغة الثلاثةَ الآتيةَ : المعانى ، والبيان ، والبديع – لأن البيان هو المنطق الفصيح المعْرِب عما فى الضمير ، والعلوم الثلاثة لها تعلق بالكلام الفصيح تصحيحًا وتحسينًا ، على ما سيأتى من الفرق بينهما فى ذلك ، وإذا كان عبد القاهر لم يُفصح عن هذا الفرق بين مباحثها ، فقد أشار إليه بتخصيص كتابه « دلائل الإعجاز » لمباحث نَظْمِ الكلام ؛ من ذكر وحذف وتقديم وتأخير ونحوها ؛ فإنه لا يتعرض لغيرها فيه إلا نادرا ، وهذه المباحث هى : مباحث علم المعانى ، وبتخصيص كتابه « أسرار البلاغة » لمباحث الدلالة من الحقيقة والمجاز والتشبيه والاستعارة ونحوها ، وهذه المباحث هى مباحث علم البيان بمعناه الذى صار إليه أخيراً ، ثم ذكر المحسنات التى اختصَّ بها أخيراً علمَ البديع وأشار إلى منزلتها من البلاغة من رجوعها إلى التحسين لا غير ، فلا تُطلب فيها على سبيل الوجوب كما يُطلب ما يتعلَّق منها بالنظم والدلالة ، وقد ذهب إلى أن الحسن

لا يمكن أن يكون للفظ فى ذاته من غير نظر إلى المعنى ، حتى ما يُتوهم فى بدء الفكرة أن الحسن فيه لا يتعدّى اللفظ والجرس كالتجنيس ؛ لأنك لا تستحسن تجانس اللفظين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعاً حميداً ؛ ولهذا اسْتُقبح قولُ أبى تمام :

ذهبتْ بمذهبه السَّماحةُ فالتوتْ فيه الظنونُ أمَذْهب أم مُذْهبُ !

لأنه لم يزد على أن أسمعك حروفًا مكرَّرة ؛ تروم لها فائدة فلا تجدها إلا مجهولة منكرة .

وكان أسلوب عبد القاهر فى كتابيه أسلوبا بليغا ممتازاً ، يساعد على تربية ملَكة البلاغة ولا يفسدها ، ولا عيب فيه إلا أن يسرف فى العبارات المترادفة ؛ حتى تطغى على تقرير القواعد وعلى ما عُنى به من استخلاص أسرارها من الشواهد النثرية والشعرية ، وهو فيما عُنى به من الأمرين الناقدُ الأديبُ ، والبليغ الممتاز ، وقد طفر بهذا فى علم البلاغة طفرة لم يُسْبَق إليها ، ولم يأت بعده مَنْ سار على هديها حتى لا تقف عند هذا الحد ؛ لأن شمس العلم فى عصره كانت آخذة فى الأُفول ، كما يقول فى ذلك :

كبِّرْ على العلْم يا خليلى ومِلْ إلى الجهل مَيْلَ هائمْ
وعشْ حماراً تَعِشْ سعيداً فالسَّعْدُ فى طالع البهائمْ

وإذا كان هذا حال عصره فإن حال ما بعده من العصور كان أسوأ ؛ فتقهقر علم البلاغة بعده ولم يتقدم .

* **ثم جاء أبو يعقوب السَّكاكىُّ بعد عبد القاهر** ، فلمح ما أشار إليه فيما سبق من الفروق الثلاثة بين مباحث علم البلاغة ؛ فميَّز بعضها عن بعض تمييزاً تاماً ، وجعل لكل مبحث منها علماً خاصا ؛ فكان من هذه علومُ البلاغة الثلاثةُ السابقة ، ثم جاراه فى تقرير قواعدها ، وزاد عليه زيادات كثيرة فى تقريرها ، وهذا فى قسم البيان من كتابه « **مفتاح العلوم** » ، وقد جرى على ترتيبه لهذه المباحث مَن أتى بعده من المتأخرين ، فكان عمدتَهم فى هذا الترتيب ، ولم يستفيدوا إلا قليلا ممن كتب قبله أو بعده فى علم البلاغة ، ممن لم يَجْر فيها على منواله ، ولم يَنْحُ فيها نحوه .

ولا شك أن السكاكى بهذا يُعَدُّ إلى حَدٍّ ما من تلاميذ مدرسة عبد القاهر ، ولكنه كان ناقداً ولم يكن أديباً ؛ لأن أسلوبه فى كتابه لم يكن أسلوب البليغ الممتاز مثل عبد القاهر ؛ لأن العجمة كانت غالبة على أسلوبه ، وكان الأسلوب التقريرى

الذى لا يُعنَى إلا بتقرير القواعد غالبًا عليه ، فكان فى أسلوبه كثيرٌ من الغموض والتعقيد وضعف التأليف ، ومثل هذا قد يفيد الناظر فيه علماً ، ولا يفيده أسلوبا بليغًا ، بل يفسد فيه ملكة البلاغة ، وبهذا يكون ضرره أكبر من نفعه ٠

وقد جاء بعد السكاكى عالمان كبيران أرادا أن يحذوا فى علم البلاغة حذوه ؛ أولهما : **بدر الدين ابن مالك** (المتوفى ٦٨٦ هـ) ابن النحوى المشهور ، فى كتابه « المصباح لتلخيص المفتاح » وثانيهما : **الخطيب القزوينى** (المتوفى ٧٣٩ هـ) فى كتابيه « تلخيص المفتاح » و« الإيضاح لتلخيص المفتاح » ؛ وثانيهما كالشرح للأول ٠

فأما **مصباح ابن الناظم** فإنه لم يهذب كثيراً من مفتاح السكاكى فى علم البلاغة ؛ لأن ملكة النحو كانت غالبة عليه ، وكان هذا سببًا فى إعراض المتأخرين عن كتابه ٠

وأما **تلخيص الخطيب** القزوينى فإنه هذب كثيرا من مفتاح السكاكى ؛ فقدم فى مباحثه وأَخَّر ، وزاد عليه ما تجب زيادته من كتب البلاغة ، وكان أسلوبه فيه أوضح من أسلوب السكاكىّ ، ولكنه جعله أسلوباً تقريريًا لا يُعْنَى إلا بجمع القواعد فى أوجز لفظ ؛ حتى أسرف فى الإيجاز إسراف عبد القاهر فى الإطناب ، وجعل من تلخيصه متنًا يحتاج إلى شروحٍ وحواشٍ وتقاريرَ ، ولكن عيبه هذا كان موضع تقدير المتأخرين وإعجابهم ٠

* فلما فرغ من تلخيصه شعر هو أيضًا بحاجته إلى شرح ، فوضع كتابه **الإيضاح** كشرح له ، يجرى على ترتيبه فى إطناب يختصره أحيانا من كتابى عبد القاهر ، وأحيانا من كتاب السكاكى مع شيء من التهذيب فيه ، ومع كثير من النقد الذى يفصّله أحيانا ، ويرمز إليه أحيانا بقوله : وفيه نظر ٠ وبهذا جاء الإيضاح وسطا بين إيجاز التلخيص ، وإسهاب عبد القاهر ٠ **وكان بهذا هو الكتاب الممتاز على غيره من كتب البلاغة القديمة ٠**

ولكنه على هذا لم يُرْزَق من الحظوة عند المتأخرين ما رزق التلخيص ؛ لأنهم شُغفوا بالمتون حفظًا وشرحا ٠ وقد نظروا إلى التلخيص على أنه متن من المتون ، فشَغفوا بحفظه وشرحه ٠ وكان من السابقين إلى شرحه **سعد الدين التفتازانى** ، من علماء العَجَم ؛ فوضع له شرحا مطـولا سمّاه « المطوَّل » ، وشرحا مختصراً سماه « المختصر » ٠ وكان سعد الدين من علماء العجم الذين تأثروا بالسكاكى فى طريقته التقريرية ، وفى ضعف أسلوبه لضعف سليقته العربية ؛ بل كان هو وأمثاله ممن أتى بعد السكاكى من علماء العجم أضعف منه ذوقاً أدبيًّا ، وسليقة عربية ؛ فمضوا فى الطريقة التقريرية إلى أن وصلوا إلى نهايتها فى البعد عن الذّوق الأدبى ، ثم أخذوا

ينشرونها هنا وهناك إلى أن غزت علماء العرب ، وغزت جميع العلوم من عربية ، إلى دينية ، إلى غيرها من العلوم . وصارت عنايتها بتقرير عبارات المتون أكثر من عنايتها بتقرير مسائل العلوم .

* ثم تهافت المتأخرون من علماء البلاغة على شرحَيْ سعد الدين على التلخيص ، يضعون عليها الحاشية بعد الحاشية ، ويضعون على الحاشية التقرير بعد التقرير ، وشُغف المدرسون بتلك الكتب فى الجامع الأزهر وغيره من الجامعات الإسلامية فى الأقطار المختلفة ، يتعمَّقون فى درسها إلى أقصى حدود التعمُّق ، ويتنقلون فى درسها من المتن إلى الحاشية إلى التقرير ، فى استقصاءٍ غريب ، وتفننٍ فى الفهم والبحث . ولو أن كل هذا فى صميم مسائل البلاغة لهان الخطْب ، ولكن أكثره فى بحوث خارجة عن هذه المسائل ، وفى أسلوب ركيك يُفْسد ملكة البلاغة ؛ فإذا كانت فيه فائدة قليلة ؛ فإنها تضيع فى هذا الخضمِّ الذى لا فائدةَ فيه .

* وقد تأبَّى كتاب « الإيضاح » وطريقته السابقة على المتأخرين من علماء البلاغة ؛ فلم يضعوا عليه من الشروح والحواشي والتقارير مثل ما وضعوا على كتاب التلخيص اللهم إلا شرحًا ضعيفا للأقسرائى لا يزال مخطوطا بدار الكتب المصرية ، ومن الخير أن يبقى مخطوطا فيها ؛ لأنه يذهب مذهب غيره فى الطريقة التقريريَّة . وينأى عن طريقة كتاب الإيضاح السابقة ؛ فيكون ضرره فيها أكثر من نفعه .

* ولمَّا كان « التلخيص » كالأصل لكتاب « الإيضاح » ؛ كان هذا مما يدعو قارئه إلى أن يرجع فى كثير من مسائله إلى ما وُضع على كتاب التلخيص من شروح وحواش وتقارير ؛ فإذا رجع إليها غرق فى ذلك الخضمِّ من البحوث التى لا طائل تحتها ، وضاع به ما يكتسبه من كتاب الإيضاح من ذوق أدبى ؛ لأن تلك الشروح والحواشي والتقارير تغطِّى عليه .

فرأيتُ أن أنأى بقارئ كتاب الإيضاح عن تلك الشروح والحواشي والتقارير ؛ بوضع تعليقات عليه تشتمل على ما يأتى :

١ – اختيار ما تلزم إضافته إليه مما هو من صميم مسائل البلاغة من تلك الشروح والحواشي والتقارير . واختيار هذا من ذلك الخضَمِّ من المماحكات اللفظية ليس بالأمر السهل ؛ لأنه يحتاج إلى فهم صحيح لها ، وإلى ذوق أدبى يميز الصالح للاختيار من غيره .

٢ – شرح الشواهد النظمية شرحًا موجزًا ينسبها إلى قائليها ، ويفسر غريبها ويبين ما فيها من فوائد بلاغيَّة ، وموضع الشاهد فيها . ويعلم الله كم تعبت فى ذلك كله ، ولا سيَّما فى نسبتها إلى قائليها .

٣ – وضع عناوين كل باب من أبوابه لموضوعاته المختلفة ؛ ليسهل الرجوع إليها ، ووضع تمرينات آخر كل موضوع منها للاختبار فيها، ولفت طالب علوم البلاغة إلى أهم ناحية فيها .

٤ – نقد ما يجب نقده من مسائله . ولا سيَّما المسائل التى ينقلها عن السكاكى . وفيها من التكلُّفات والتعقيدات ما ينأى عن ذَوق الأدب والبلاغة .

٥ – صياغة التعليقات فى أسلوب لا يكون فيه تعقيد ولا تطويل مِملٌّ ، ولا إيجاز مُخِلٌّ ؛ حتى تكون ملائمة لذوق موضوعها من علوم البلاغة .

وقد سَمَّيْتُ ما وضعته من هذه التعليقات :

« بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح » .

والله أسأل النفع بها ، وأن تكون خطوة فى هذه العلوم لما بعدها .

عبد المتعال الصعيدى

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الإيضاح

قال الشيخ الإمام العالم العلاَّمة خطيب الخطباء مفتي المسلمين جلالُ الدين أبو عبد الله محمد ، ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن ، ابن إمام الدين أبي حفْص عُمرَ القَزْوينيُّ الشافعي ، متَّع الله المسلمين بمحيَّاه ، وأحسن عُقْباه :

الحمد لله رب العالمين . وصلاته على محمد وعلى آل محمد أجمعين .

أما بعد . .

فهذا كتابٌ في علم البلاغة وتوابعها ، ترجمته « بالإيضاح » ، وجعلته على ترتيب مُختصري الذي سميتُه « تلخيص المفتاح » ، وبسطتُ فيه القول ليكون كالشرح له ، فأوضحت مواضعه المشكلة ، وفصَّلت معانيه المُجْمَلة ، وعمَدت إلى ما خلا عنه المختصر مما تضمنه « مفتاح العلوم » ، وإلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني رحمه الله في كتابيه « دلائل الإعجاز » « وأسرار البلاغة » ، وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما ؛ فاستخرجت زُبدة ذلك كله ، وهذبتها ورتبتها ، حتى استقر كل شيء منها في محله ، وأضفت إلى ذلك ما أدَّى إليه فكري ، ولم أجده لغيري ؛ فجاء بحمد الله جامعًا لأشتات هذا العلم ، وإليه أرغب أن يجعله نافعا لمن نظر فيه مِن أولِي الفهم ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

* * *

مقـــدمة

فِي الكشف عن معنى الفصاحه والبلاغة ، وانحصارِ علم البلاغة فى عِلْمى المعانى والبيان (١) .

الخلاف فى تفسير الفصاحة والبلاغة :

للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة (٢) ، لم أجد فيما بلغنى منها ما يصلح لتعريفهما به (٣) ، ولا يشير إلى الفرق بين كونِ الموصوف بهما الكلام

---

(١) إنما حصر علم البلاغة فى علم المعانى والبيان ؛ لأن علم البديع يبحث فى المحسنات التى تكون بعد رعاية وجوه البلاغة والفصاحة فى الكلام . وقدّم الكشفَ عن معنى الفصاحة والبلاغة على بيان انحصار علم البلاغة فى هذه العلوم ؛ لأن معرفة انحصاره فيها تتوقف على الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة ، وبهذا كان صنيعه أحسنَ من السكاكى ؛ لأنه ذكر الكلام على الفصاحة والبلاغة فى آخر علم البيان .

(٢) منها قول أكْثَمَ بن صَيفى : « البلاغة الإيجاز » . وقول أرسطو : « البلاغة حسنُ الاستعارة » . وقول ابن المقفّع : « البلاغةُ قلةُ الحصر ، والجراءةُ على البشر » . وقول بعضهم : « البلاغةُ تصويرُ الحق فى صورة الباطل ، وتصوير الباطل فى صورة الحق » . والأول كقول محمد بن عبد الملك الزيات : « الرحمة خَوَر فى الطبيعة ، وضعف فى المُنَّة » . والثانى كقول الحارث بن حلزة :

عيشـى بجدٍّ لا يضرْ ... ك النوكُ ما لاقيت جدّا

والَعيشُ خيرٌ فى ظلا ... لَ النَّوْكِ ممن عاشَ كدَّا

وأقوالُ المتقدمين كثيرة فى البلاغة ، والظاهر أنَ جمهورهم لم يكن يفرِّق بينها وبين الفصاحة ، وقد نُقل عن أفلاطون أن : « الفصاحة لا تكون إلا لموجود ، والبلاغة تكون لموجودٍ ومفروض » . ولعله يعنى بالموجود اللفظ ، وبالمفروض المعنى . وقال العاص بن عدى : « الشجاعةُ قلبٌ ركين ، والفصاحة لسان رزين » . وهو يعنى باللسان اللفظ ، وبالرزين ما فيه فخامة وجزالة ، وقال بعضهم : الفصاحة تمام آلة البيان ، وهى عنده مقصورةٌ على اللفظ أيضاً ؛ لأن الآلة – وهى اللسان – تتعلق باللفظ دون المعنى .

(٣) لأن هذه الأقوال يُقصد منها ذكرُ أوصاف البلاغة والفصاحة ، ولا يقصد منها حقيقة الحدِّ والرسم ، وقد قصد بعض العلماء بعد هذه الأقوال إلى حقيقة الحد والرسم ، فقاربوا ولم يصلوا إليهما ، ومنهم أبو هلال العسكرى فى – الصناعتين . فعرّف البلاغة بأنها : كل ما تُبلغ به المعنى قلبَ السامع لتُمَكِّنَه فى نفسه لتَمكُّنِه فى نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حَسَن . وذكر أنه اختُلف فى الفَصاحة ؛ فقيل : إنها مَأخوذةُ من قولهم :أفصحَ عما فى لسانه إذا أظهره ؛ وعلى هذا ترادف البلاغه . وقيل : إنها تمام آلة البيان ؛ فلا يكونان مترادفين ؛ لأن الفصاحة تكون حينئذ مقصورة على اللفظ،وكذلك كان السكاكى فى « المفتاح »كما سيأتى فى كلامه عليهما .

وكون الموصوف بهما المتكلم ؛ فالأولى أن نقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين ؛ فنقول :

كل واحدة منهما تَقعُ صفةً لمعنيين : أحدهما الكلام ، كما في قولك : « قصيدة فصيحة أو بليغة ، ورسالة فصيحة أو بليغة » ، والثاني المتكلم [1] كما في قولك : « شاعر بليغ أو فصيح ، وكاتب فصيح أو بليغ » ، والفصاحة خاصَّةً تقع صفةً للمفرد؛ فيقال « كلمة فصيحةٌ» ولا يقال « كلمة بليغة » .

فصاحة المفرد

★ **أما فصاحة المفرد** : فهي خلوصه من تنافر الحروف ، والغرابةِ ، ومخالفة القياس اللغوي .

فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعُسْر النطق بها [2] ؛ كما رُوِيَ أن أعرابيا سُئِلَ عن ناقته فقال : « تركتها ترعى الهُعخُع » [3] ، ومنه ما هو دون ذلك ؛ كلفظ « مستشزر » في قول امرئ القيس :

---

(١) يرى أبو هلال العسكري أن البلاغة من صفة الكلام لا المتكلم ؛ ولهذا لا يجوز أن يسمَّى اللهُ تعالى بليغاً ؛ إذ لا يجوز أن يوصف بصفة كان موضوعها الكلام ، وأما تسميةُ المتكلم بليغاً فتوسُّعٌ ، وحقيقته أن كلامه بليغ ، ثم كثر استعمالُ ذلك حتى صار كالحقيقة ، ويَرى أيضاً أنه لا يجوز أن يسمَّى فصيحا ؛ لأن الفصاحة تتضمن معنى الآلة وهي اللسان ، هذا ، وقد اعتمد الخطيبُ في ذلك التقسيم على ما جاء في (حسن التوسل) لأبي الشفاء الحلبي ، وكذلك اعتمد عليه في كثير من الموضوعات الآتية في العلوم الثلاثة .

(٢) ذكر ابن الأثير أن المعول في ذلك على الذوق الصحيح ، فما يَعده ثَقيلاً عسر النطق فهو متنافر ، سواء أكان ذلك من قرب مخارج الحروف أم من بعدها أم من غيرهما ، وذكر ابن سنان الخفاجي أن قرب المخارج يكون سببا في قبح اللفظ ، وبُعدها يكون سببا في حسنه ، وذلك غير صحيح ؛ لأن الكلمتين قد تتركبان من حروف واحدة وتكون إحداهما ثقيلة دون الأخرى ، وذلك مثل (عَلَم ومَلَعَ) ؛ فالأولى خفيفة على اللسان ولا ينبو عنها الذوق ، بخلاف الثانية ، مع اتحاد حروفهما ، وقد تتألف الكلمة من حروف متقاربة ولا ثقل فيها مثل (ذُقْتُهُ بفَمي) فالباء والفاء والميم أحرف شفوية متقاربة ولا ثقل فيها ، ولكن مع هذا لا يمكن إنكار ما لمخارج الحروف وصفاتها وهيئة تأليفها من الأثر في خفة الكلمة وثقلها ، وإنما عُول على الذوق دونه ؛ لأنه لا يجرى على قاعدة معروفة ، وقد زعم الزَّوزني أن في قوله تعالى – آية ٦٠ سورة يس : ﴿ ألمْ أعهدْ إليكم يا بني آدم ﴾ ثقلا قريبا من التناهي لقرب مخرج الهمزة والعين والهاء ، مع أن الكلمة خفيفة في الذوق ، وهي سقطة من الزوزني .

(٣) قيل : إنه اسم شجر ، وقيل : إنه معاياة لا أصل لها . ومثله كل كلمة يجمع فيها بين العين والحاء أو بين العين والخاء أو بين الجيم والصاد أو بين الجيم والقاف أو بين الدال والزاى ونحو ذلك ، مثل عِقْجُق والظش والشصاصاء ونحوها .

* غدائِرُه مُسْتَشْزِراتٌ إلى العُلا * (١)

* **والغرابة** : أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها (٢) ؛ فيُحتاجُ فى معرفته إلى أن ينقَّر عنها فى كتب اللغة المبسوطة ؛ كما رُوِىَ عن عيسى بن عمر النحوى أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس ، فقال : « ما لكم تكأكأتم علىَّ تكأكؤكم على ذى جِنَّة ؟! افْرنقعوا عنى » أى اجتمعتم ، تَفَسَّحوا . أو يُخرج لها وجه بعيد (٣) كما فى قول العجَّاج :

---

(١) هو من قول حُندج بن حجر الكندى المعروف بامرىء القيس فى معلقته :

وفرع يزين المَتْنَ أسودَ فاحـم أثيث كقنو النخلة المُتَعـثكل

غدائره مستشزرات إلى العلا تضلُّ المدَارى فى مُثنًّى ومُرسل

وفرع المرأة : شعرها، والمتن : الظهر ، والأثيثُ الكثير الشَّعر ، والقنوُ : العنقود ، والمتعثكل : المتراكم ، والغدائر : الذوائب ، والمستشزرات : المرتفعات ، والمدارى : الأمشاط جمع مِدْرَى ، والمثنى : المفتول ، والمرسل : غير المفتول ، وسبب ثقل « مستشزر » توسط الشين المهموسة الرخوة بين التاء المهموسة الشديدة والزاى المجهورة . ومثل مستشزرات « اطْلخَم » فى قول أبى تمام :

قد قلت لمَّا اطلخم الأمر وانبعثت عشواءُ تاليةً غُبسًا دهاريسَا

وكذلك « سويدواتها » فى قول المتنبى :

إن الكريمَ بلا كرامٍ منهمُ مثل القلوب بلا سوَيدَواتها

وقد نشأ ثقلها من طولها ، وهى مفردة أيضًا ؛ لأنها مركب إضافى .

(٢) عدم ظهور المعنى ينشأ عن وحشية الكلمة . ومعنى وحشيتها : كونها غير مأنوسة الاستعمال عند العرب الخُلَّص ؛ فلا يعول فى ذلك على غيرهم من المحْدثين الذين ظهروا بعد فساد اللغة ، ولا يَردُ على هذا متشابه القرآن ومجمله ؛ لأن المراد عدم ظهور المعنى الموضوع له ، والمعنى الوضعى فى المتشابه والمجمل ظاهر لا خفاء فيه ، وإنما الخفاء فى مراد الله تعالى منهما . ومن المتشابه فى القرآن قوله تعالى آية ١٠ سورة الفتح : ﴿ يدُ الله فوق أيديهم ﴾، ومنه فى الحديث قوله ﷺ : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا » . ومنه فى الشعر قول أبى تمام :

وَلَهَتْ فأظْلَمَ كُل شىء دونها وأضاء منها كلُّ شىء مظلم

فالوَله والظلمة والإضاءة ألفاظ ظاهرة المعنى ، ولكن البيت بجملته يحتاج فهمه إلى استنباط ، ومراده : أنها ولهت فأظلم ما بينه وبينها من جزعه لولهها ، وظهر له ما خفى عنه من حبها له .

* وإنى أرى أن الغرابة وحدها لا تُخلُّ بفصاحة الكلمة ، وقد بينت هذا فى كتابى « البلاغة العالية »، وكذلك أرى أن ابتذالها لا يعيبها ما دامت معانى الكلام جيدة ، وهو ما اختاره ابن شرف القيروانى ، وعليه بعض نقاد الإنجليز الذين يرون أن الابتذال يكون فى الفكرة لا فى الكلمة .

(٣) إنما يلجأ عندهم إلى تخريجها على وجه بعيد إذا وقعت من عربى عارف باللغة ؛ لأنه لا يصح حمل كلامه على الخطأ ، والحق أن العربى قد يخطئ فى لغته ، وأن الحمل على الخطأ خير من تكلف ذلك التخريج البعيد .

* وفاحمًا ومَرْسِنا مسَرَّجا (١) *

فإنه لم يُعْرَف ما أراد بقوله « مُسَرَّجا »؛حتى اختلف فى تخريجه (٢) ، فقيل : هو من قولهم للسيوف سُرَيجيَّة منسوبة إلى قين يقال له سُرَيْج ، يريد أنه فى الاستواء والدقة كالسيف السريجى . وقيل: من السراج ، يريد أنه فى البريق كالسراج . وهذا يقرب (٣) من قولهم: « سَرِجَ وجهه » بكسر الراء : أى حسُنَ ، وسَرَّج الله وجهه : أى بهَّجَهُ وحسنه .

*ومخالفة القياس (٤) كما فى قول الشاعر :

---

(١) هو لعبد الله بن رؤبة التميمى السعدى المعروف بالعجاج من قوله :

أيَّام أبدتْ واضحا مفلَّجا   أغَرَّ برَّاقا وطَرفــا أبرجَا
ومُقلةً وحاجبا مزجَّـــجا   وفاحما ومَرْسنا مُسرجا

والفاحمُ : الشعرُ الشديد السواد ، والمرسن : اسم لمحل الرَّسن وهو أنف البعير ، ثم أطلق وأريد به الأنف مطلقًا على سبيل المجاز المرسل .

وقيل : إن الشاهد لرؤبة بن العجاج .

(٢) سبب اختلافهم أن مسرجا اسم مفعول من – سرَّج – وصيغة فَعَّلَ تأتى للنسبة إلى مصدرها ، كما تقول « كرَّمتُه » بمعنى نسبته إلى الكرم ، ولما كان هذا غير ممكن فى « سَرَّجَ » تكلفوا له أصلاً ينسب إليه ؛ وهو السيوف السُّريجيَّة أو السراج . وهذا إلى أن – مسرجا – فى قول العجاج بمعنى شبيه بالسراج أو السيوف السريجية ، وهو فى أصل وضعه يدل على النسبة إلى أصله ، ولا يستفاد منه التشبيه إلا بتكلف .

* والحق أن أخذه من السراج لا غرابة فيه من جهة الاشتقاق والتشبيه ؛ لأن الاشتقاق من الاسم الجامد قد جاء فى كلام العرب . كما فى قول ابن المُفَرَّع :

وبُرُودٍ مدنَّرات وَقَزٍّ   ومُلاءٍ من أعْتَق الكتان

فالمعنى فى ذلك التشبيه ، أى : برود وَشْيُها .

(٣) إنما كان قول العجاج قريبًا من هذا الاستعمال ولم يكن منـــه ؛ لأنه كما جاء فى « التاج » استعمال غريب أو مُولدٌ ، والعجاج شاعر إسلامى ، فلا يقال فى كلمته إنها مولدة .

*والحق أن هذا الاستعمال من الغريب لا المولد ؛ لأن العجاج شاعر إسلامى ، ولكن غرابته لا تكون من غرابة التخريج على وجه بعيد ، وإنما هى من القسم الأول .

ومن الكلمات الغريبة « الحلقَّدُ » بمعنى السيء الخُلُق . و « الابتِشاك » بمعنى الكذب كما فى قول الشاعر :

وما أرضى لُمقْلته بحُلم   إذا انتبهتْ تَوهَّمهُ ابتشاكا

(٤) المراد به القياس اللغوى كما سبق ، ومخالفته بأن تكون الكلمة على خلاف ما ثبت عن الواضع ، وقد حمله بعضهم على القياس الصَّرْفى ، وهو خطأ ؛ لأن مخالفـة القياس الصرفى لا تخلُّ دائماً بالفصـــاحة ؛ إذ توجد كلمات كثيرة فصيحـــة على خلافه . وذلك مثـــل =

* الحمدُ للهِ العَليِّ الأجْلَلِ * (١)

فإن القياس : « الأجلّ » بالإدغام ٠

وقيل : هى خلوصه مما ذُكر ومن الكراهة فى السمع : بأن تُمَجَّ الكلمة ويتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة ٠ فإن اللفظ من قَبِيل الأصوات ، والأصواتُ منها ما تستلذ النَّفْسُ سماعه ، ومنها ما تكره سماعه ٠

كلفظ « الجرشى » فى قول أبى الطيب :

* كريم الجرشى شريف النسب (٢) *

أى : كريم النفس ٠ وفيه نظر (٣) ٠

= آل وماء ويأبى وعَورَ يعْوَرُ ٠ ويدخل فى مخالفة القياس اللغوى ككل ما تنكره اللغة لمأخذ لغوى أو صرفى أو غيرهما ٠ وذلك كالمقراض فى قول أبى الشيص :

وجناح مقصوص تَحَيَّف رِيشَهُ   رَيْبُ الزمان تَحَيُّف المقرَاضِ

لأنه لمُ يسمع فى كلامهم إلا مثنى خلافًا لسيبويه ٠ وكالأيم فى قول أبى عبادة :

يشُقُّ عليه الريحُ كلَّ عشيَّة   جيوبَ الغمام بين بكْر وأيم

لأنه وضعها مكان الثيب مع أن الأيم هى التى لا زوج لها ولو كانت بكرًا ٠ وكحذف النون من « لكنْ » فى قول النجاشى :

فلستُ بآتيه ولا أستطيعُهُ   وَلاكِ اسْقِنى إن كان ماؤك ذا فضلِ

أراد « ولكن اسقنى » ٠

(١) هو لأبى النجم الفضل بن قدامة العجْلى من قوله فى مطلع أرجوزته :

الحمدُ لله العَلى الأجلل   الواهب الفضْل الكريم المجزل

والذى ألجاه إلى فك الإدَغام ضرورة الشعر ، ولكن ذلك لا يمنع الإخلال بالفصاحة؛ لأن من الضرورات الشعرية ما هو مستقبَح ، وقد روى مطلعها :

الحمدُ لله الوَهاب المجزل   أعطى فلم يبخلْ ولم يبخَّل

فلا يكون فيه شاهد لمخالفة القياس ، ومنه قول الشاعر :

مهلاً أعاذلُ قد جرَّبت من خُلُقى   أنى أجودُ لأقوام وإن ضَنِنُوا

(٢) هو لأحمد بن الحسين الجعفى الكندى المعروف بأبى الطيب المتنبى ، من قوله فى مدح سيف الدولة :

مُبَارَكُ الاســـم أغرُّ اللَّقَبْ   كريم الجرشَّى شريف النَّسَبْ

وقد أخذ الدسوقى فى « حاشيته على المختصر » من قوله « شريف النسب » أن سيف الدولة من بنى العباس ، وهو خطأ ظاهر ؛ لأن سيف الدولة من تغلب ٠

(٣) وجه النظر أن الكراهة فى السمع لا تكون إلا من تنافر حروف الكلمة أو غرابتها ، فليست شيئاً آخر غيرهما ، والجرشى فى بيت المتنبى تدخل فى الغرابة ٠

*ثم علامة كون الكلمة فصيحةً أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيراً (١) ، أو أكثرَ من استعمالهم ما بمعناها (٢) .

فصاحة الكلام

وأما فصاحة الكلام : فهى خلوصه من ضعف التأليف ، وتنافر الكلمات والتعقيد ، مع فصاحتها (٣) .

* **فالضعف** (٤) : كما فى قولنا « ضرب غلامُه زيداً » ؛ فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظًا ممتنع عند الجمهور ؛ لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظا ورتبةً ، وقيل : يجوز (٥) كقول الشاعر :

جزى ربُّه عنى عَدِىَّ بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات ، وقد فَعَلْ (٦)

وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر « جزى » أى رب الجزاء ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ اعْدِلوا هو أقْرب للتقوى ﴾ (٧) أى العدل .

---

(١) هذا إذا لم يكن لها مرادف .

(٢) هذا إذا كان لها مرادف ، ولكن هذا يقتضى نفي الفصاحة عن مرادفها مع أن مراتب الفصاحة متفاوتة ، فلا مانع من أن يكون كل منهما فصيحا ولو كان أحدهما أكثر استعمالا ، فالأوْلى الاقتصار على الشق الأول من هذه العلامة .

(٣) أى مع فصاحة الكلمات ؛ لأن فصاحة الكلمة شرط من فصاحة الكلام ، فلو خلا من الثلاثة واشتمل على كلمة غير فصيحة لم يكن فصيحا ، وذلك كقول أبى الطيب :

مُبَارَكُ الاسمِ أغرُّ اللقَبْ ... كريم الجرشَّى شريف النسبْ

(٤) ضعف التأليف هو أن يكون تأليف الكلام على خلاف المشهور من قواعد النحو ، وإنما قيد الخلاف بالمشهور من القواعد ؛ لأن خلاف المجمع عليها خطأ لا ضعف تأليف .

(٥) هذا مقابل قوله « ممتنع عند الجمهور » فهو قول بعض النحاة أيضا ، وليس قولا لبعض علماء البلاغة ؛ لأنهم متفقون على أن ذلك ضعف تأليف .

(٦) هو لزياد بن معاوية « المعروف بالنابغة الذبيانى » ، وقيل : إنه لأبى الأسود الدؤلى . وقيل : إنه مولَّد مصنوع ، وجزاء الكلاب : الضربُ بالحجارة ، وجملة « جزى ربه » دعائية ، يعنى أنه يدعو عليه بذلك وقد حقق الله دعاءه ، ولا يخفى ما فى هذا من عدم التلاؤم ، والأوْلى أن يعود ضمير « فعل » إلى « عدى » ، والمراد ما فعله معه من الإساءة إليه ، والحق أن هذا البيت ليس للنابغة ، وإنما هو اشتباه بقوله :

جزى الله عبسًا عبسَ آل بغيض ... جزاء الكلابِ العاويات وقد فعل

(٧) آية ٨ سورة المائدة : وهذا قياس مع الفارق ؛ لأن الضمير فى الآية ظاهر العود =

* **والتنافر** : منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية فى الثقل على اللسان ، وعسر النطق بها متتابعةً ؛ كما فى البيت الذى أنشده الجاحظ :

وقبرُ حرب بمكانٍ قفْرُ   وليس قُرْبَ قبرِ حربٍ قبرُ (١)

ومنه ما دون ذلك ، كما فى قول أبى تمام :

كريمٌ متى أمْدَحْه أمْدَحْه والورى   مَعِي وإذا ما لُمتُه لمته وحْدِى (٢)

فإن فى قوله « أمدحه » ثقلاً مَا ؛ لما بين الحاء والهاء من التنافر (٣) .

* **والتعقيد** : ألاَّ يكونَ الكلام ظاهر الدلالة على المراد به (٤) . وله سببان :

= إلى العدل ، أما البيت فضميره ظاهر العود إلى عدى ، ولا داعى إلى تكلف عوده إلى الجزاء .

ومن ضعف التأليف وقوع ضمير الوصل بعد « إلا » فى قول الشاعر :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا   ألاَّ يجاورنا إلاَّكِ ديَّارُ

ومنه حذف « أن » مع بقاء عملها ، كقول طرفة :

ألا أيهذا الزاجرِى أحضرَ الوغَى   وأنْ أشهدَ اللذات هل أنت مُخلدى

(١) هو فيما زعموا لبعض الجن ، وكان قد صاح علَى حرب بن أمية فى فلاة فمات بها ، والقفر : الخالى ، وهو مرفوع صفة لمكان على القطع ، أو خبر المبتدأ وهو قبر ، والمعنى أنه مع مكانه قفر ، وفى هذا الوجه تكلف .

(٢) هو لحبيب بن أوس الطائى المعروف بـ« أبى تمام » يمدح به موسى بن إبراهيم الرافقى ، والورى : الخلق ، ولا يخفى نبوُّ الشطر الثانى عن المدح ولاسيما مع « إذا » المفيدة للتحقق ، وأخذ عليه أيضاً مقابلة المدح باللوم لا الهجاء ، ولعله أراد أن ينزهه عنه .

(٣) الحق أنه لا تنافر فى ذلك ؛ لأنه ثقل محتمل ، وقد جاء فى قوله تعالى﴿ فسبِّحه ﴾ . وقيل إن الذى أوجب التنافر فى البيت هو التكرير فى قوله (أمدحه) مع الجمع بين الحاء والهاء، ومع هذا لا يقال إن هذا التعليل يُقبل لو كان يتحدث عن تنافر الحروف ، ولكنه يُقبل بصدد الحديث عن تنافر الكلمات .

ومن تنافر الكلمات قول الشاعر :

وازورَّ مَن كان له زائراً   وعافَ عافى العرف عرفانه

(٤) أى لا الموضوع له كما فى الغرابة ، ولا يدخل فى التعقيد المتشابه والمجمل ؛ لأن عدم ظهور المراد فيهما ليس لاختلال النظم أو نحوه مما يأتى . وقد اختلف فى دخول اللغز والمعمَّى فى التعقيد ، فقيل : إنهما منه ، وقيل إنهما من المحسنات البديعية إن كانت الدلالة فيهما ظاهرة للفطن ، وكل منهما قول يدل ظاهره على خلاف المراد ، ولكن اللغز يكون على طريق السؤال ، كقول الحريرى فى الميل :

وما ناكحُ أختين سرًّا وجهرةً   وليس عليه فى النكاح سبيلُ؟

أحدهما ما يرجع إلى اللفظ ، وهو أن يختلَّ نَظْمُ الكلام (١) ولا يدرى السامع كيف يتوصل منه إلى معناه ؛ كقول الفَرَزْدَق :

وما مِثْلهُ في الناس إلا مُملَّكا   أبو أمّه حيٌّ أبوهُ يقاربُهْ

كان حقه أن يقول : وما مثله فى الناس حيٌّ يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه ؛ فإنه مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومى خال هشام بن عبد الملك بن مروان فقال : « وما مثله » يعنى إبراهيم الممدوح، « فى الناس حى يقاربه » أى أَحد يشبهه فى الفضائل (٢) ، إلا « مملكا » يعنى هشاماً، « أبو أمّه » أى أبو أم هشام ، « أبوه » أى أبو الممدوح ، فالضمير فى « أمه » للمملك ، وفى « أبوه » للممدوح ؛ ففصل بين « أبو أمه » وهو مبتدأ و « أبوه » وهو خبره بـ « حى » ، وهو أجنبى ، وكذا فصل بين « حى » و« يقاربه »(٣) وهو نعت « حى » ، وقدَّم المستثنى على المستثنى منه ، فهو كما نراه فى غاية التعقيد (٤) .

فالكلام الخالى من التعقيد اللفظى : ما سلمَ نظمُه من الخلل ؛ فلم يكن فيه ما

---

(١) قد يكون اختلاله باجتماع أمور فيه توجب صُعوبة الوصول إلى معناه ، وإن كانت جائزة فى النحو ، وهذه الأمور كالتقديم والتأخير والحذف والإضمار ونحو ذلك ، وبهذا يكون التعقيد اللفظى غير ضعف التأليف ، ولكنهما قد يجتمعان فى مثال واحد ، كما فى بيت الفرزدق ، وينفرد ضعف التأليف فى مثل « ضرب غلامه زيداً » ، وينفرد التعقيد فى مثل « إلا عمراً الناس ضارب زيد » بتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ ، وهذا جائز فى النحو ، والأصل « زيد ضارب الناس إلا عمراً » .

(٢) هو لهمام بن غالب التميمى المعروف بالفرزدق ، وقيل إن البيت ليس له .

(٣) فيقاربه فى البيت بمعنى يضاهيه ويشبهه ، ويجوز أن يكون من قرب النسب .

(٤) حمله بعضهم على وجه لا تعقيد فيه ، فجعل الاستثناء من الضمير المستتر فى متعلق الجار والمجرور قبله ، وجعل قوله « حى » خبراً لقوله « أبو أمه » ، وكذلك قوله « أبوه » فهو خبر بعد خبر ، وجملة ذلك صفة لقوله « مملكا » وكذلك جملة « يقاربه » فهى صفة بعد صفة ، ويكون المعنى « إلا مملكا يقاربه أبو أمه حى » ، وهو أبو الممدوح ، ولا يخفى ما فى الإخبار بحى من التهافت .

ومن التعقيد اللفظى قول أبى تمام :

ولقد ثنى الأحشاءَ من برحائها   أن صار بابك جار مازيَّار

ثانيه فى كبد السماءِ ولم يكنْ   كاثنين ثان إِذْ هما فى الغار

يريد أنه لم يكن كثانى اثنين ، وقيلَ : إن « ثانيه »خبر ثان لصار ، و« ثان » اسم « يكن » و« كاثنين » خبره ، والأوْلى جعل « ثانيه » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو .

يخالف الأصل ؛ من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك إلاّ وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية ، كما سيأتى ذلك كله وأمثلته اللائقة به .

والثانى ما يرجع إلى المعنى ، وهو ألاّ يكونَ انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثانى الذى هو لازمه والمراد به ظاهراً (١) ؛كقول العباس بن الأحنف :

سأطلبُ بُعْدَ الدار عنكم لتَقرُبُوا ... وتَسكُبُ عيناىَ الدموعَ لتَجمُدا (٢)

كنى بسكب الدموع عمَّا يوجبه الفراق من الحزن (٣) ، وأصاب ؛ لأن من شأن البكاء أن يكون كنايةً عنه ؛ كقولهم « أبكانى وأضحكنى » ؛ أى ساءنى وسرنى ، وكما قال الحماسىُّ :

أبكانىَ الدهر ويا ربَّما ... أضحَكنى الدهرُ بما يُرْضِى (٤)

ثم طرد ذلك فى نقيضه ، فأراد أن يكنى عما يوجبه دوامُ التلاقى من السرور بالجمود ؛ لظنه أن الجمودَ خلوُّ العين من البكاء مطلقًا من غير اعتبار شىء آخر ، وأخطأ (٥) ؛ لأن الجمود خلو العين من البكاء فى حال إرادة البكاء منها ؛ فلا يكون كناية عن المسرة ؛ وإنما يكون كناية عن البخل ، كما قال الشاعر :

ألا إن عَيْنًا لمْ تَجُدْ يومَ واسطٍ ... عليك بجارِىَ دَمْعِها لَجَمودُ (٦)

---

(١) المعنى الأول : هو المعنى الأصلى ، والمعنى الذى هو لازمه : هو المعنى المجازى أو الكنائى .

(٢) قوله « وتسكب » بالرفع ، ونصبه بالعطف على « بعد » أو على « تقربوا » وهمٌ ، والحق أنه لا شىء فى عطفه على « تقربوا » ، والسين فى قوله « سأطلب » لمجرد التأكيد ، ومعنى الشطر الأول : أنه يفارقه رجاء أن يغنم فى سفره فيعود إليه فيطول اجتماعه به .

(٣) قيل : إنه لا حاجة إلى الكناية بسكب الدموع عن هذا ؛ لأنه يجوز أن يراد به حقيقةً .

(٤) هو لحطَّان بن المعلى من شعراء الحماسة، وقد كنى فيه بإبكاء الدهر له عن إساءته وبإضحاكه له عن سروره .

(٥) أى فى نظر علماء البيان ، وإن كان لكلامه وجه من الصحة بأن يكون استعمل جمود العين وهو يبسها فى خلوها من الدموع وقت الحزن مجازاً مرسلا علاقته الملزومية ، ثم استعمله فى خلوها من الدموع مطلقًا مجازاً مرسلا من استعمال المقيد فى المطلق ، ثم كنى به عن دوام السرور ، وفى ذلك من البعد والتعقيد بكثرة الوسائط ما يجعله خطأً فى نظر علماء البيان .

(٦) هو لأفلح بن يسار وقيل مرزوق بن يسار المعروف بأبى عطاء الخراسانى فى رثاء ابن هبيرة ، وبعده :

عشيةَ قام النائحاتُ وشُقِّقتْ ... جيوبٌ بأيدى مأتمٍ وخدود

وواسط : مدينة بالعراق بناها الحجاج بن يوسف ، وقد قتل ابن هبيرة فى معركة وقعت فيها ، وقد كنى فيه بجمود العين عن بخلها بالدمع فى الوقت الذى يجب فيه أن تدمع . =

ولو كان الجمود يصلح أن يراد به عدم البكاء فى حال المسرة لجاز أن يُدعَى به للرجل ؛ فيقال : « لا زالت عينك جامدة » ، كما يقال : « لا أبكى اللهُ عينك » وذلك مما لا يُشكُّ فى بطلانه ، ومن ذلك قول أهل اللغة « سنَةٌ جمادٌ لا مطر فيها ، وناقة جماد لا لبن لها » ؛ فكما لا تُجعل السنة والناقة جماداً إلا على معنى أن السنة بخيلة بالقَطرِ والناقة لا تسخو بالدَّر ، لا تجعل العينَ جمُوداً إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها ، وما يجعلها إذا بكت محسنة موصوفة بأنها قد جادت ، وإذا لم تبك مسيئة موصوفة بأنها قد ضَنَّتْ .

فالكلام الخالى عن التعقيد المعنوى ما كان الانتقالُ من معناه الأول إلى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهراً ، حتى يخَيَّل إلى السامع أنه فهمه من حاقِّ اللفظ (١) كما سيأتى من الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية .

وقيل : فصاحة الكلام هى خلوصه مما ذُكِرَ ، ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات ؛ كما فى قول أبى الطيب :

* سَبوحٌ لها منها عليها شواهِدُ (٢) *

وفى قول ابن بابَكَ :

* حَمامةَ جَرْعا حَومَةِ الجندلِ اسجَعِى (٣) *

= ومن التعقيد المعنوى قول أبى تمام :

من الهيف لو أنَّ الخلاخلَ صُيِّرتْ   لها وشحًا جالتْ عليها الخلاخل

أراد وصفَهَا بدقة الخصر ، فكنى عنه بأن الخلاخل لو جعلت لها وشحًا لجالت عليها ، وهذا لا يدل على مراده ، بل يدل على بلوغها غاية القصر ؛ لأنه أمكن أن تكون الخلاخل وشحًا لها ، والوشاح يضرب لها من العاتق إلى الكشح .

(١) حاق الشيء : وسطه .

(٢) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى فى وصف فرسه :

وتُسْعدنى فى غمرةٍ بعدَ غمرة   سبوحٌ لها منها عليها شواهد

والغمرة : الشدة ، والسبوح : السريعة ، والشواهد : العلامات ، وهو فاعل قوله « لها » لاعتماده على الموصوف قبله أو مبتدأ مؤخر . والشاهد فى كثرة الضمائر وتكرارها .

(٣) هو لعبد الصمد منصور البغدادى المعروف بابن بابك من قوله :

حمامةَ جرْعا حوْمَةِ الجندل اسجَعى   فأنت بمرأى منْ سُعَاد ومَسمَع

والجرعاء : مؤنث الأجرع وهو المكان ذو الرمل لا ينبت شيئًا ، وحومة الشيء : معظمه ،=

وفيه نظر ؛ لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل على اللسان ، فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم [1] ، وإلا فلا يُخلُّ بالفصاحة ، وقد قال النبى ﷺ :

« الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم »[2] .

قال الشيخ عبد القاهر [3] : قال الصاحب [4] : « إياك والإضافات المتداخلة ؛ فإنها لا تَحْسُن » . وذكر أنها تستعمل فى الهجاء ، كقول القائل :

يا عَلىّ بن حمزة بن عمارهْ   أنت والله ثلجةٌ فى خِياره [5]

ثم قال الشيخ : « ولا شك فى ثقل ذلك فى الأكثر ، ولكنه إذا سلم من الاستكراه مَلُحَ ولطف . ومما حسن فيه قول ابن المعتز أيضًا [6] :

وظلتْ تدير الرَّاحَ أيدى جآذرٍ   عِتَاق دنَانير الوجوه مِلاحَ [7]

ومما جاء فيه حَسنًا جميلا قول الخالدى يصف غلامًا له :

ويعرفُ الشعرَ مِثلَ معرفتى   وهو على أن يزيد مجْتهدُ

= والجندل : الحجارة ، ومرأى ومسمع : اسما مكان أى بمكان تراك منه سعاد وتسمعك . والشاهد فى إضافة حمامة إلى جرعا ، وجرعا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل .

(١) يعنى بالتنافر .

(٢) فى الحديث كثرة تكرار، وهى ظاهرة ، وفيه تتابع إضافات ؛ لأن الإضافات تشمل المتداخلة كما فى قول ابن بابك ، وغير المتداخلة كما فى الحديثِ ، والمتداخلة هى التى يضاف فيها الأول للثانى ، والثانى للثالث .

(٣) ٧٠ – دلائل الإعجاز – المطبعة العربية .

(٤) هو إسماعيل بن عباد المعروف بالصاحب ؛ لصحبته ابن العميد .

(٥) لا يعرف قائله ، وفى قوله « ثلجة فى خياره » قلب ، والأصل خيارة فى ثلجة ، واعترض على الخطيب بأنه سيذكر هذا البيت فى الاطراد من أنواع البديع فكيف يعيبه هنا ؟! والحق أنه ليس فيه تتابع إضافات ، وإنما هذا اشتباه نظر من عبد القاهر ، وقد ترجم ياقوت لعلى بن حمزة فى الجزء الخامس من معجم الأدباء .

(٦) أى كما حسن فيما ذكره له قبل ذلك ، وهو قوله :

يا مسكة العطَّارِ   وخَالَ وجْه النهارِ

(٧) هو لعبد الله بن المعتز . والراح : الخمر ، والجآذر : جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية ، والعتاق : جمع عتيق بمعنى كريم ، وإضافة دنانير إلى الوجوه من إضافة المشبه به إلى المشبه ، والشاهد فى قوله « عتاق دنانير الوجوه » .

وصَيْرَفىٌّ القريضِ وَزَّانُ ديـــ ـنارِ المعانى الدِّقاق منتقدُ (١)

فصاحة المتكلم :

وأما فصاحة المتكلم فهى مَلَكةٌ يُقتَدَرُ بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ؛ فالملكة قسم من مَقولة الكيف التى هى هيئة قَارَّةٌ لا تقتضى قسمة ولا نسبة (٢) ، وهو مختص بذوات الأنفس راسخ فى موضوعه .

وقيل « ملكة » ولم يُقَلْ صفة؛ ليُشعرَ بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة ؛حتى لا يكون المُعَبِّرُ عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحًا إلا إذا كانت الصفة التى اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه ، وقيل « يقتدر بها » ولم يقل يُعَبِّرُ بها ؛ ليشمل حالتى النطق وعدمه ، وقيل « بلفظ فصيح » ليَعُمَّ المفرد والمركب .

بلاغة الكلام :

وأما بلاغة الكلام فهى مطابقته لمقتضَى الحال (٣) مع فصاحته (٤) . ومقتضى الحال مختلف ؛ فإنَ مَقَامات (٥) الكلام متفاوتة ؛ فمقام التنكير يباين مقام التعريف ، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد ، ومقام التقديم يباين مقام التأخير ،

---

(١) هما لأبى عثمان سعيد بن هاشم المعروف بالخالدى ، والصيرفى : المحتال فى الأمور ، والقريض : الشعر ، والمنتقد : فى الأصل الخبير بتمييز الدراهم ، ثم أطلق على تمييز الدراهم وغيرها ، والشاهد فى قوله « وزان دينار المعانى » .

(٢) خرج بهذا القيد مقولة الكَم؛ كالعدد ، وكذلك مقولة بالإضافة ، كالأبوة ، وهذا تعريف فلسفى للكيفية ، وهى صفة وُجُودية إن اختصت بالنفس الناطقة فهى نفسانية ، فإن رسخت بتوالى أمثالها فهى ملكة ، وهذا التعريف أليقُ بعلوم البلاغة .

(٣) الحال : هو الأمر الداعى للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصيةً ما ، ومقتضى الحال : هو تلك الخصوصية ، ومطابقة الكلام له بمعنى اشتماله عليه ، فإذا كان المخاطب ينكر قيام زيد مثلا ، فإنكاره حال يدعو المتكلم إلى أن يخبر بقيامه مؤكداً « إن زيداً قائم » وتأكيد الخبر هو مقتضى الحال .

(٤) فصاحته تكون بخلوه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد ، على ما سبق فى بيان فصاحة الكلام ، وهذا قيد يخرج به كل كلام غير فصيح ، فلا يكون بليغاً وإن كان مطابقاً لمقتضى الحال . ويجب عندى أن يزاد فيها قيد آخر أى : مع فصاحته وأصالته ؛ لأن المعنى إذا لم يكن أصيلا لم يكن بليغًا ، على نحو ما يأتى فى السرقات الشعرية آخر الكتاب ، وبهذا يكون الكلام فيها عندى من علم المعانى .

(٥) المقامات : جمع مقام وهو اسم مكان من « قام » ، والمراد به الحال السابق ؛ وذلك أن البلغاء كانوا يلقون خطبهم وأشعارهم وهم قيام ، فأطلق المقام على الحال الداعى إليها لأنه سبب فيه .

ومقام الذكر يباين مقام الحذف ، ومقام القصر يباين مقام خلافه ، ومقام الفصل يباين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة ، وكذا خطاب الذَّكيِّ يباين خطاب الغبى ، وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مَقام [1] ، إلى غير ذلك ، كما سيأتى تفصيل الجميع .

وارتفاع شأن الكلام فى الحُسنِ والقبُول [2] : بمطابقته للاعتبار المناسب ، وانحطاطه : بعدم مطابقته له ، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب [3] ، وهذا – أعنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال – هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم [4] ؛ حيث يقول : النَّظمْ تَأخِّى [5] معانى النحو [6] فيما بين الكلم على حسب الأغراض التى يُصاغ لها الكلام .

---

(١) هذا كالفعل الّذى يقترن بالشرط ، فله مع « إنْ » مقام ليس له مع « إذا » وهكذا . ومن ذلك ما روى أن رجلا أنشد ابن هَرْمةَ قوله :

بالله ربكَ إن دخلتَ فقلْ لها   هذا ابنُ هرمة قائمًا بالباب

فقال له : ما هكذا قلتُ ، أكنتُ أتصدَّق ؟! قال : فقاعداً . قال : أكنت أبول ؟ قال : فماذا ؟ قال : واقفًا ، ليتك علمتَ ما بين هذين من قدر اللفظ والمعنى » . ولعل ابن هرمة يعنى من ذلك أن القيام يقتضى الدوام والثبوت بخلاف الوقوف ، تقول : وقف الحاج بعرفة ، ولا تقول : قام .

وتحقيق هذا أن الألفاظ المركبة فيها جمال وقبح كالألفاظ المفردة ؛ حتى إنه قد يحدث أن يتألف الكلام من ألفاظ جميلة فى ذاتها قبيحة فى تركيبها لفقدها ما يسمى جمال الانسجام ، وهذا هو ما يعنون بقولهم : ولكل كلمة مع صاحبتها مقام .

(٢) عطف القَبولَ على الحسنِ ليدلَّ على أن المراد الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة لا الحسن العَرَضى الحاصل بالمحسنات البديعية .

(٣) أى الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسبًا بحسب السليقة أو بحسب ما عرفه من أساليب البلغاء .

(٤) ٥٥ – دلائل الإعجاز .

(٥) تأخيت الشيء : تحريته وتتبَّعته .

(٦) يريد بمعانى النحو الخصوصيات التى هى مقتضى الحال من التقديم والتأخير وغيرهما ، والأغراض فى قوله « على حسب الأغراض » هى الأحوال الداعية إليها ، أو المعانى الثانوية التى يقصد من الخصوصيات إفادتها ، وقيل : إن عبد القاهر لا يقف فى هذا بالنحو عند وظيفته التى قصر أخيرًا عليها ، وهى الحكم بالصحة والخطأ فى المعانى الأصلية ، بل يجعل له حكما أيضًا فى المعانى الثانوية ، ولهذا عرّفه ابن جنِّى بأنه « انتحاء كلام العرب فى تصرفه من إعرابٍ وغيره ؛ ليلتحق من ليس من أهل العربية بأهلها فى الفصاحة » .

فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب (١) ، وكثيراً ما يسمى ذلك (٢) فصاحة أيضًا ، وهو مراد الشيخ عبد القاهر (٣) بما يكرره فى « دلائل الإعجاز » من أن « الفصاحة صفةٌ راجعةٌ إلى المعنى دون اللفظ » كقوله فى أثناء فصل منه : « علمتَ أن الفصاحةَ والبلاغةَ وسائر ما يجرى فى طريقهما أوصافٌ راجعةٌ إلى المعانى ، وإلى ما يُدَلُّ عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها » (٤) . وإنما قلنا مراده ذلك ؛ لأنه صرح فى مواضع من « دلائل الإعجاز » بأن فضيلة الكلام للَّفظ لا لمعناه ، منها أنه حكى قول مَن ذهب إلى عكس ذلك (٥) فقال : « فأنت تراه لَا يُقَدِّم شعراً حتى يكون قد أودع حكمة أو أدبًا ، أو اشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر » (٦) ثم قال : « والأمر بالضدِّ إذا جئنا إلى الحقائق وما عليه المحصلون ؛ لأنّا لا نرى متقدما فى البلاغةِ مُبَرِّزًا فى شأوها إلا وهو ينكر هذا الرأى » . ثم نقل عن الجاحظ فى ذلك كلامًا منه قوله : « والمعانى مطروحة فى الطريق ، يعرفها العجمى والعربى ، والقرَوىُّ والبدوى ، وإنما الشأن فى إقامة الوزن ، وتخير اللفظ وسهولة المخرَج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء ، وجودة السبك » . ثم قال (٧) : « ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ، وأن سبيل المعنى الذى يعبر عنه سبيل الشىء الذى يقع التصوير فيه ؛ كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم وأسوار ، فكما أنه مُحَال إذا أردتَ النظر فى صوغ الخاتم وجودة العمل ورداءته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك

---

(١) أى لا باعتبار أنه لفظ وصوت، ولا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة ، والمراد بالمعنى الذى تعتبر به البلاغة المعنى الثانوى ، وهو مدلول الخصوصيات السابقة فى علم المعانى ، والمعانى المجازية والكنائية فى علم البيان ، أما المعنى الأصلى وهو مجرد ثبوت المسند للمسند إليه فلا تعتبر به البلاغة أصلا ، وقد تُطلق المعانى الثانوية على نفس الخصوصيات .

(٢) أى الوصف المذكور وهو البلاغة ، وعلى هذا تكون مرادفة للفصاحة .

(٣) فهو يريد بالفصاحة فى كلامه البلاغة ؛ لأن الفصاحة بمعناها السابق ترجع فى التنافر والغرابة ومخالفة القياس والتعقيد اللفظى إلى اللفظ وحده ، ولا ترجع إلى المعنى إلا فى التعقيد المعنوى ، وكذلك يريد من رجوع الفصاحة بمعنى البلاغة إلى المعنى أنها صفة اللفظ باعتبار المعنى ، ولا يريد أنها لا ترجع إلى اللفظ أصلا .

(٤) ١٦٩ – دلائل الإعجاز .

(٥) عكسه هو أن فضيلة الكلام للمعنى لا للفظ .

(٦) ١٦٤ – دلائل الإعجاز .

(٧) ١٦٦ – دلائل الإعجاز .

الصورة أو الذهب الذى وقع فيه ذلك العمل ؛ كذلك محال إذا أردتَ أن تعرف مكان الفضل والمزية فى الكلام أن تنظر فى مجرد معناه ، وكما لو فَضَّلْنَا خاتمًا على خاتم بأن تكون فضَّةُ هذا أجودَ أو فصُّه أنفَس لم يكن تفضيلا له من حيث هو خاتم ، كذلك ينبغى إذَا فضَّلنا بيتًا على بيت من أجل معناه ألاَّ يكونَ ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام » . هذا لفظه ، وهو صريح فى أن الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ، ولا شكَّ أن الفصاحة [١] من صفاته الفاضلة ؛ فلا تكون راجعة إلى المعنى ، وقد صرَّحَ فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ ، فالجمع بينهما بما قدمناه يحمل كلامه ؛ حيث نفى أنها من صفات اللفظ ، على نفى أنها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب [٢] ، وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب[٣] .

***وللبلاغة طرفان**: أعلى ، إليه تنتهى، وهو حد الإعجاز وما يقرب منه [٤]. وأسفل ، منه تبتدئُ [٥] وهو ما إذا غيِّرَ الكلام عنه إلى ما هو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات ، وإن كان صحيح الإعراب . وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة .

وإذ قد عرفتَ معنى البلاغة فى الكلام وأقسامها ومراتبها ؛ فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة [٦] غير راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى الفصاحة ، تُورث الكلام حُسنًا وقبولاً [٧] .

---

(١) يريد من الفصاحة ما يرادف البلاغة ، جريًا على مذهب عبد القاهر .

(٢) أى من غير اعتبار ما يفيده التركيب من المعانى الثانوية .

(٣) فالمعنى الذى أرجع الفصاحة إليه هو المعنى الثانوى باعتبار استفادته من اللفظ عند التركيب . والمعنى الذى نفى البلاغة عنه هو المعنى الأصلى للفظ المفرد والكلام المجرد عن الخصوصيات .

(٤) حدُّ الإعجاز : منتهاه ، لأن الحد فى اللغة : منتهى الشيء ، وما يقرب من الإعجاز هو ما دونه من مراتب الإعجاز ؛ لأن الحق أن القرآن متفاوت الإعجاز وليس كل آياته فى درجة واحدة من البلاغة ، وبهذا يكون قوله « وما يقرب منه » معطوفًا على « حد الإعجاز» ، وقيل : إنه معطوف على قوله « وهو » على معنى أن حد الإعجاز هو الطرف الأعلى وما يقرب منه كما قال السكاكى ، ولكن حمل ما هنا عليه لا يخلو من تكلف .

(٥) من العلماء – كالفخر الرازى – من يرى أن هذا ليس من البلاغة ، فيلحق بأصوات الحيوانات أيضًا ، والحق أنه منها ؛ لأنه لا بد من اشتماله على خُصوصية ما ، فيدخل فى تعريف البلاغة .

(٦) هى المحسنات البديعية الآتية فى علم البديع .

(٧) المراد بالقبول هنا ما يرادف الحُسْنَ ، لا القَبُول بمعنى الصحة؛ لعدم توقف صحة الكلام عليها .

بلاغة المتكلم:

وأما بلاغةُ المتكلمُ فهى ملكةٌ يُقتَدرُ بها على تأليف كلام بليغ.

حصر علوم البلاغة : وقد عُلِمَ بما ذكرنا أمران :

أحدهما : أنّ كل بليغ – كلامًا كان أو متكلما – فصيحٌ ، وليس كلٌّ فصيح بليغًا [١] .

الثانى : أن البلاغة فى الكلام مَرجِعُها إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد [٢] وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره [٣] . والثانى – أعنى التمييز – منه ما يتبين فى متن اللغة أو التصريف أو النحو أو يُدْرَكُ بالحسِّ وهو ما عدا التعقيد المعنوى [٤] ، وما يُحْتَرَزُ به عن الأول – أعنى الخطأ فى تأدية المعنى المراد – هو علم المعانى . وما يحترز به عن الثانى – أعنى التعقيد المعنوى – هو علم البيان . وما يُعْرَفُ به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مُقْتَضَى الحال وفصاحته هو علم البديع [٥] . وكثير من الناس يُسَمِّى الجميعَ علم البيان [٦] ، وبعضهم يسمى الأولَ علم المعانى ، والثانى والثالث علمَ البيان ، وبعضهم يسمِّى الثلاثة :علمَ البديع [٧] .

---

(١) مما هو فصيح وليس ببليغ قولُ نصيب :

فإنْ تصلى أصلك وإن تعودى ... لِهجرٍ بعدَ وصلكِ لا أبالى

لأنه نسيب ردىء . وَمنه أيضا قول جميل :

فلو تركتْ عقلى معى ما طلبتها ... ولكن طلابها لما فاتَ من عقْلى

زعم أنه يهواها لذهاب عقله ، وأنه لو كان عاقلا ما طَلبها ، وَأين هذا من قول بعضهم :

وما سرَّنى أنى خَلىٌّ من الهوَى ... ولو أنَّ لى من بين شرقى إلى غرب

فإن كانَ هذا الحبُّ ذنبى إليكم ... فلا غَفرَ الرحمانُ ذلك منْ ذنبَ

(٢) هو المعنى الثانوى ، والاحتراز عن الخطأ فيه بمراعاة مقتضى الحال .

(٣) لأن الفصاحة شرط فى البلاغة كما سبق ، وتمييز ذلك يكون بمعرفة الأمور المخلة بالفصاحة من التنافر والغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف وغير هذا مما سبق .

(٤) ما عدا التعقيد المعنوى ، هو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف، والتعقيد اللفظى، والتنافر ، والأول يعرف بعلم متن اللغة ، والثانى بالتعريف وغيره ؛ لأنه لا يختص به ، والثالث والرابع بالنحو ، والخامس يدرَك بالحس والذوق ، وبهذا تتوقف علوم البلاغة على هذه العلوم ، وعلى تربية الحس والذوق بمطالعة كلام العرب .

(٥) بهذا تنحصرُ علومُ البلاغة فى العلوم الثلاثة ، وإنما لم تُجعل علوم اللغة والتصريف والنحو من علوم البلاغة مع توقف الفصاحة عليها أيضًا ؛ لأنها تُقصد لأغراض غيرَ الفصاحةِ ، ومعرفة بعض نواحى الفصاحة منها تأتى بطريق العَرَض .

(٦) لأن البيان هو المنطق الفصيح المعرِب عما فى الضمير ، وهذه العلوم لها تعلق بالكلام الفصيح تصحيحاً وتحسيناً .

(٧) إما لبداعة مباحثها ، أو لأنها يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة إلى تأدية أصل المراد الذى يعرفه الخاصة والعامة ، والظاهر أن الذى يسمى الثلاثةَ علمَ البديع بعضٌ آخر غير من ذهب إلى ما قبله .

تمرينات على الفصاحة والبلاغة

تمرين – ١

١ – **وازن بين هذين البيتين من جهة الفصاحة :**

لا يَرْقَعُ الناسُ ما أوْهَتْ أكُفُّهُمُ عند الدفاع ولا يُوهُون ما رقعوا

فلا يُبرَمُ الأمرُ الذى هــو حاللٌ ولا يُحْلَلُ الأمرُ الـذى هو يُبرَمُ

٢ – بَيِّنْ ما فى هذا البيت مما يُخلُّ بالفصاحة :

وشَوَّهَ تَرقيشُ المُرَقش رَقْشُهُ فأشياعُهُ يشكونه ومَعَاشِرُهْ

تمرين – ٢

١ – قال بعض الشعراء :

خَلتِ البلادُ من الغزالة ليلَهَا فأعاضهاكَ اللهُ كىْ لا تَحْزَنَا

وقال آخر :

فَكُلُّكمُ أتَى مأتَى أبيه فَكُلُّ فِعال كلِّكُمُ عجابُ

فبين ما فيهما مما يخل بالفصاحة .

٢ – لماذا كان عوْد الضمير على متأخر لفظا غير مخل بالفصاحة فى قول الشاعر:

جاء الخلافةَ أو كانت له قَدَرًا كما أتى رَبَّه موسى على قَدرِ

وكان مخلا بها فى قول الآخر :

ولو أن مجداً أخْلَدَ الدَّهْرَ واحداً مِن الناس أبْقى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مطْعِما

تمرين – ٣

قال الأخطل فى مدح عبد الملك بن مروان :

وقد جعل اللهُ الخلافةَ مِنْهمُ لأبْلَجَ لا عارِى الخوان ولا جَدْبُ

فأخِذَ هذا عليه ، فبين ما ترجع إليه هذه المؤاخذة من البلاغة أو الفصاحة .

تمرين – ٤

١ – من أى التعقيدَيْن قول الشاعر :

أَنَّى يكون أبا البرَايَا آدمٌ   وأبوك والثَّقَلان أنت مُحَمَّدُ ؟!

٢ – قال قاض لرجل خاصمته امرأة : « أئنْ سألتكَ ثمنَ شكرها وشَبْرك أخَذْت تُطِلُّها وَتضهلهُا » .

فبين ما فيه مما يخل بالفصاحة والبلاغة .

تمرين – ٥

١ – لماذا لم تُعَدَّ علوم اللغة والتصريف والنحو من علوم البلاغة مع توقف الفصاحة عليها ؟

٢ – ما الفرق بين القياس اللغوى والصرفى ؟ وأيهما تخل مخالفته بالفصاحة ؟

٣ – ما الذى يرجع إلى اللفظ من الفصاحة ؟ وما الذى يرجع منها إلى المعنى ؟

تمرين – ٦

١ – وازن بين لفظ « شىء » من جهة البلاغة فى هذه الأبيات :

ومِن مالىء عينيه من شىء غيره   إذا راح نحو الجمرة البيض كالدُّمَى

إذا ما تقاضَى المرءَ يومٌ وليلةٌ   تقاضاه شىء لا يَمَلُّ التَّقاضيا

لو الفُلكُ الدوَّارُ أبغضتَ سعيَه   لعوَّقه شىءٌ عَنِ الدورانِ

٢ – أى الأمرين أنفع : جمع علوم البلاغة تحت اسم واحد ، أم توزيع مسائلها على علومها الثلاثة ؟

* * *

الفن الأول : علم المعانى

تعريف علم المعانى : هو علم يُعرَف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق مقتضى الحال [1] . وقيل « يعرف » دون « يُعلم » رعايةً لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات ، كما قال صاحب القانون [2] فى تعريف الطب : الطب علم يُعرف به أحوال بدن الإنسان . وكما قال الشيخ أبو عمرو [3] رحمه الله : « التصريف علم بأصول يُعرفُ بها أحوال أبنية الكلم » .

وقال السَّكاكىُّ [4] « علم المعانى هو تتبُّع خواصٍّ [5] تراكيب الكلام فى الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره [6] ؛ ليُحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحالُ ذكرَهُ » . وفيه نظر ؛ إذ التتبع ليس بعلم ولا

---

(١) **المراد بأحوال اللفظ** ما يشمل أحوال الجملة وأجزائها ، فأحوال الجملة : كالفصل ، والوصل ، والإيجاز ، والإطناب ، والمساواة . وأحوال أجزائها : كأحوال المسند إليه ، وأحوال المسند ، وأحوال متعلقات الفعل ، وهذه الأحوال هى التى يقتضيها الحال فى اللفظ ، فهى بعينها مقتضى الحال ، وبهذا يكون فى التعريف تهافت ظاهر ، ويمكن أن يجاب عنه بأنه نظر إليها أولاً من حيث ذاتها لا من حيث إنها مقتضى حال ، وإنما قيد أحوال اللفظ بما يطابق بها مقتضى الحال لتخرج الأحوال التى ليست بهذه الصفة ؛ كالإعلال والإدغام والرفع والنصب وغير ذلك مما لا بد منه فى تأدية المعنى الأصلى ، وكذلك المحسنات البديعية ؛ لأنها تكون بعد رعاية المطابقة ، ويخرج أيضاً علم البيان ؛ لأنه لا يبحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الجهة ، وقد تبحث أبوابه من هذه الجهة ؛ فيكون ذلك من علم المعانى ؛ كما قال الأخطل فى مدح عبد الملك بن مروان :

وقد جعل الله الخلافةَ منهمُ ... لأبلج لا عارى الخوان ولا جدب

فكنى بهذا عن كرمه ، وهو لا يليق فى مَدْحِ الملوك ، وإنما تُمدح الملوك بمثلِ قول الشاعر :

له هممٌ لا منتهى لكبارها ... وهمته الصغرى أجلُّ من الدهر

هذا وبعض الأحوال التى يبحث عنها فى علم المعانى قد يبحث عنها فى علم النحو؛ كالذكر والحذف ، ولكن علم النحو يبحث عنها من جهة صحتها وفسادها ، أما علم المعانى فيبحث عنها لبيان الأحوال التى يرجع بعضها على بعضٍ ، فلا تظهر المزية فيها إلا إذا احتمل الكلام وجهاً غير الوجه الذى جاء عليه فيكون الحال مرجحاً له .

(٢) هو كتاب فى الطب للحسين بن عبد الله المعروف بابن سينا .

(٣) هو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب صاحب الشافية – فى التصريف .

(٤) ٨٦ – المفتاح . . المطبعة الأدبية .

(٥) المراد بها أحوال اللفظ فى تعريف الخطيب .

(٦) غير الاستحسان هو الاستهجان ، ويريد بذلك : أن تراكيب الكلام لها خواص مستحسنة وخواص مستهجنة ، وكل منهما يبحث فى علم المعانى .

صادق عليه ؛ فلا يصح تعريف شيء من العلوم به . ثم قال : « وأعنى بالتراكيب تراكيب البلغاء » . ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة ، وقد عرَّفها فى كتابه (١) بقوله : « البلاغة هى بلوغ المتكلم فى تأدية المعنى حدًّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقَّها (٢) وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها » (٣) . فإن أراد بالتراكيب فى حد البلاغة تراكيب البلغاء – وهو الظاهر – فقد جاء الدور (٤)، وإن أراد غيرها فلم يبينه، على أن قوله: « وغيره » مبهم لم يبين مراده به (٥) .

أبواب علم المعانى

ثم المقصود من علم المعانى منحصر فى **ثمانية أبواب** :

أولها : أحوال الإسناد الخبرى . وثانيها : أحوال المسند إليه .

وثالثها : أحوال المسند . ورابعا : أحوال متعلقات الفعل .

وخامسها : القصر . وسادسها : الإنشاء .

وسابعها : الفصل والوصل . وثامنها : الإيجاز والإطناب والمساواة .

* **ووجه الحصر** أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارجٌ (٦) تطابقه أو لا تطابقه ، أو لا يكون لها خارج ؛ الأول الخبر ، والثانى الإنشاء ، ثم الخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند ، وأحوال هذه الثلاثة هى الأبواب الثلاثة الأولى .

ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو فى

---

(١) ٢٠٨ – المفتاح . (٢) هذا يكون بإيرادها مطابقة لمقتضى الحال .

(٣) بأن تكون خالية من التعقيد المعنوى ، وبهذا يرجع عنده علم البيان إلى البلاغة لا إلى الفصاحة كما ذكر الخطيب فى المقدمة ، وإنما لم يقيد تعريف البلاغة بفصاحة الكلام ليحترز به عن غير التعقيد أيضًا كما سبق فى تعريفها ؛ لأنه يرى أنها غير لازمة لها ، وسيأتى زيادة بيان لهذا فى آخر علم البيان .

(٤) لأن معرفة البلاغة على هذا تتوقف على معرفة البلغاء ، مع أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة .

(٥) يجاب عنه بأنه سبق بيان مراده به ، فلا شيء عليه فيه ، ومع هذا أرى أن تعريف السكاكى ركيك العبارة ، وأنه كان الأجدر بالخطيب إهماله .

(٦) المراد بالخارج الواقع ونفس الأمر ولو لم يكن له وجود خارجى .

معناه [1] كاسم الفاعل ونحوه ، وهذا هو الباب الرابع .

ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما إما يكون بقصر أو بغير قصر ، وهذا هو الباب الخامس .

والإنشاء هو الباب السادس .

ثم الجمله إذا قُرنت بأخرى؛ فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة ، وهذا هو الباب السابع .

ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدةٍ أو غير زائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن .

تنبيه

انحصار الخبر فى الصادق والكاذب : اختلف الناس فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب [2] ؛ فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما ، ثم اختلفوا ؛ فقال الأكثر منهم : صدْقُه مطابقة حكمه للواقع ، وكذبه عدمُ مطابقة حكمه له ، هذا هو المشهور ، وعليه التعويل .

وقال بعض الناس [3] : صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبِر صوابًا كان أو خطأً ، وكذبه عدمُ مطابقة حكمهِ له [4] واحْتَجَّ بوجهين :

أحدهما : أن من اعتقد أمرًا فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال « ما كذب ، ولكنه أخطأ » كما رُوِىَ عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت فيمن شأنه كذلك : « ما كذب ، ولكنه وَهِمَ » . ورُدَّ بأن المنفىَّ تَعَمُّد الكذب ، لا الكذب؛ بدليل تكذيب الكافر ؛ كاليهودى إذا قال « الإسلام باطل » ، وتصديقه إذا قال « الإسلام حق » ؛ فقولها « ما كذب » متأوَّل بـ « ما كذب عمداً » .

الثانى قوله تعالى : ﴿ والله يَشهَد إنَّ المنافقينَ لكاذبونَ ﴾ [5] كذَّبهم فى

---

(١) يريد بالمتصل بالفعل : اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما ، ويريد بما فى معنى الفعل : المصدر ؛ لأنه يدل على الحدث كالفعل .

(٢) مثل هذا لا يصح الاشتغال به فى علوم البلاغة ؛ لأنه لا فائدة فيه .

(٣) هو إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام .

(٤) أى لاعتقاده ، وهذا بأن يكون له اعتقاد يُخالفه أو لا يكون له اعتقاد أصلا ؛ فيدخل خبر الشاك عند النظام فى الكذب ، ويكون من يقول - محمد رسول - وهو شاك فيه ، كاذباً عنده ، وهو صادق عند الجمهور . وقيل : إن خبر الشاك ليس خبرًا ، فهو خارج عن المقسم ، ولكن هذا لا يأتى مع ما سيأتى عن الجاحظ .

(٥) سورة المنافقون : الآية ١ .

قولهم ﴿ إِنَّكَ لرسولُ الله ﴾ وإن كان مطابقا للواقع ؛ لأنهم لم يعتقدوه . وأجيب عنه بوجوه : **أحدها** أن المعنى [(١)] : نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا كما يترجِم عنه : إن واللامُ وكونُ الجملة اسميةً [(٢)] في قولهم ﴿ إنك لرسول الله ﴾ ، فالتكذيب في قولهم ﴿ نشهد ﴾ وادعائهم فيه المواطأة ، لا في ﴿ إنك لرسول الله ﴾ ولدَفْع هذا التوهُّم وُسِّط بينهما قوله ﴿ واللهُ يَعْلَمُ إنك لَرَسُولُه ﴾ . **وثانيها** أن التكذيب في تسميتهم إخبارهم شهادةً ؛ لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة ، **وثالثها** أن المعنى : لكاذبون في قولهم ﴿ إنك لرسول الله ﴾ عند أنفسهم ؛ لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه [(٣)] .

*وأنكر **الجاحظ** انحصار الخبر في القسمين ، وزعم أنه ثلاثة أقسام : صادق ، وكاذب ، وغير صادق ولا كاذب ؛ لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبِر له أو عَدَمِه [(٤)] ، وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه [(٥)] . فالأول أي المطابق مع الاعتقاد [(٦)] هو الصادق . والثالث أي غير المطابق مع الاعتقاد [(٧)] هو الكاذب ، والثاني والرابع أي – المطابق مع عدم الاعتقاد [(٨)] وغير المطابق مع عدم الاعتقاد [(٩)] كلٌّ منهما ليس بصادق ولا كاذب [(١٠)] . فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده ، والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده ، وغيرهما ضربان : مطابقته مع عدم اعتقاده ، وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ أفترى على الله

---

(١) يريد معنى قولهم : ﴿ نشهد إنك لرسول الله ﴾ .

(٢) لأن كل واحد من الثلاثة يفيد تأكيد الخبر كما سيأتي .

(٣) فيكون الكذب راجعًا إلى الواقع في زعمهم كما عليه الجمهور لا إلى الاعتقاد ، وعلى هذا يكون التكذيب في المشهود به لا في الشهادة كما في الوجه الثاني .

(٤) أي مع اعتقاد المخبر بأنه مطابق أو عدم اعتقاده بأنه مطابق .

(٥) أي مع الاعتقاد بأنه غير مطابق أو عدم الاعتقاد بأنه غير مطابق .

(٦) بأنه مطابق . (٧) بأنه غير مطابق .

(٨) بأنه مطابق ، وعدم الاعتقاد بهذا تحته صورتان : ألاّ يكون عنده اعتقاد أصلا ، وأن يكون عنده اعتقاد بأنه غير مطابق ، والصورة الأولى تأتي في خبر الشاك ، والثانية كقول المنافق : « محمد رسول الله » .

(٩) بأنه غير مطابق ، وعدم الاعتقاد بهذا تحته صورتان أيضا : عدم الاعتقاد أصلا ، والاعتقاد بأنه مطابق ، كقول الكافر : محمد غير رسول .

(١٠) بهذا يكون بين الصدق والكذب واسطة عند الجاحظ بخلاف الجمهور والنظام .

كـذبًا أمْ به جنَّة ﴾ (١) فإنهم حصروا دعوى النبى ﷺ الرسالة فى الافتراء والإخبار حـال الجنون ، بمعنى امـتناع الخلوِّ (٢) ،وليس إخبـاره حال الجنون كـذبًا ؛ لجعلهم الافتراء فى مقابلته ، ولا صدقًا لأنهم لم يعتقدوا صدقه ؛ فثبت أنَّ من الخبر ما ليس بصادق ولا كـاذب ، وأجيب عنه بأن الافتـراء هو الكذب عن عـمد ، فـهـو نوع من الكذب ، فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال الجنون كذبًا أيضاً ؛ لجواز أن يكون نوعًا آخر من الكذب ؛ وهو الكذب لا عن عـمـد ، فـيكون التـقـسيم للخبـر الكاذب لا للخبر مطلقًا ، والمعنى أفترى أم لم يفتر ؟ وعبَّر عن الثانى بقوله « أم به جِنَّة » ؛ لأن المجنون لا افتراء له (٣) .

* * *

تنبيه آخر

وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العـلم ؛ قال **السـكاكى** (٤) : « ليس من الواجب فى صناعة ، وإن كـان المرجع فى أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشىء عليها فى استفادة الذوق منها ، فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحكمات وضعية ، واعتبارات إلفية ؛ فلا على الدخيل فى صناعة علم المعانى أن يقلد (٥) صاحبه فى بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك ، إلى أن يتكامل له على مَهَل موجبات ذلك الذوق » .

وكثيراً ما يشير الشيخ عبد القاهر فى « دلائل الإعجاز » إلى هذا ؛ كما ذكر فى موضعٍ (٦) ما تلخيصُه هذا : « اعلم أنه لا يصادف القول فى هذا الباب موقعًا

---

(١) سورة سبأ : الآية ٨ .

(٢) أى والجمع ؛ لأن قوله « وليس إخباره حال الجنون كذباً » يدل على أنها مانعة جمع أيضاً - ولو كانت مانعة خلو فقط لجاز أن يكون إخباره حال الجنون كذبًا ؛ لأن مانعة الخلو تجوز الجمع ، فلا تثبت الواسطة بين الصدق والكذب .

(٣) رأيى فى هذه الخلافات بعد الانتهاء منها أنها خلافات لا طائل تحتها .

(٤) ص ٩٠ المفتاح .

(٥) خير له عندى ألاَّ يقلد فى ذلك إلى أن يتربى له الذوق فيذوق بنفسه ؛ لأن التقليد مذموم فى كل علم ، على أن دعواه أن هذه الصناعة مستندة إلى تحكمات وضعية لا تصح فى علم المعانى ، وإنما تصح فى علم النحو ، كما ذكره ابن الأثير فى المثل السائر .

(٦) ١٩٠ ، ١٩١ - دلائل الإعجاز .

من السامع ، ولا يجد لديه قبولا ؛ حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ، ومَن تحدثه نفسه بأنَّ لِمَا تُومِيء إليه من الحسن أصلاً ، فيختلف الحال عليه عند تأمُّلِ الكلام ، فيجد الأريحية تارة ، ويَعْرَى منها أخرى ، وإذا عجَّبْتَه تعجَّب ، وإذا نبَّهته لموضع المزية انتبه ، فأما من كان الحالان [١] عنده على سواء وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة ، وإلا إعرابًا ظاهراً ، فليكن عندك بمنزلة من عَدِمَ الطبع الذى يُدركُ به وزن الشعر ، ويُميِّزُ به مزاحفَه من سالمه ، فى أنك لا تتصدى لتعريفه ؛ لعلمك أنه قد عدم الأداة التى بها يَعْرِفُ [٢] . واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة العظمى فى هذا الباب ، فإن من الآفة أيضًا من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة فى شىءٍ ما لم تُعرَفْ المزية فيه ، ولا يعْلَم إلا أن له موقعًا من النفس وحظًّا من القبول [٣] . فهذا بتوانيه فى حكم القائل الأول [٤] . واعلم أنه ليس إذا لم يمكن معرفة الكل وجبَ ترك النظر فى الكل ، ولأنْ تعرفَ العلة فى بعض الصور فتجعله شاهداً فى غيره أحْرىَ منْ أن تَسدَّ باب المعرفة على نفسك ، وتُعوِّدها الكسل والهُوَيْنى . قال **الجاحظ** : وكلام كثيرٌ جرى على ألسنة الناس وله مضرة شديدة ، وثمرة مرة ، فمنْ أضرِّ ذلك قولهم : « لم يَدَعِ الأوَّلُ للآخِرِ شيئًا » . فلو أن علماءَ كلِّ عصر مُذ جَرَتْ هذه الكلمة فى أسماعهم تركوا الاستنباط لِما لم يَنْتَه إليهم عمَّن قبلهم ، لرأيت العلم مختلاً .

* *

---

(١) يعنى الحال التى توجب الأريحية والحال التى تعرى منها .

(٢) عبد القاهر فى هذا يخالف السكاكى فى تجويزه التقليد عند تعذر المعرفة .

(٣) فلا يعرف لذلك علة وسبباً ؛ لأنه لا سبيل إلى معرفة ذلك عنده ، وإنما هو ذوق لا غير .

(٤) هو من كانت الحالان عنده على سواء .

الباب الأول : القول فى أحوال الإسناد الخبرى

أغراض الخبر : من المعلوم لكل عاقل أنَّ قصد المخبر بخبره إفادة المُخاطَب إما نفْسَ الحكم ؛ كقولك « زيد قائم » لمن لا يعلم أنه قائم ، ويسمى هذا (١) فائدة الخبر ، وإما كوْنَ المخبر عالما بالحكم ؛ كقولك لمن زيدٌ عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك : « زيد عندك » ويسمى هذا (٢) : لازمَ فائدة الخبر .

قال السَّكاكى (٣) : « والأُولى (٤) بدون هذه (٥) تمتنع ، وهذه بدون الأولى لا تمتنع ؛ كما هو حكم اللازم المجهول المساواة » (٦) أى يمتنع ألاَّ يحصلَ العلم الثانى من الخبر نفسه عند حصول الأول منه ؛ لامتناع حصول الثانى قبل حصول الأول ، مع أن سماع الخبر من المُخبر كافٍ فى حصول الثانى منه (٧) . ولا يمتنع ألاَّ

---

(١) اسم الإشارة يعود إلى إفادة المخاطب نفس الحكم ؛ لأن هذا هو الذى يُسمى فائدة الخبر ، وقيل إنه يعود إلى نفس الحكم ، ورُدَّ بأن الحكم ركن من أركان الخبر ، وفائدة الشىء لا تكون جزءاً منه ، وهذه الفائدة هى المقصد الأول من مقاصد الإسناد الخبرى .

(٢) أى كون المخبر عالماً بالحكم ، وإنما سُمىَ هذا « لازم فائدة الخبر » ؛ لأنه يلزم من إفادة المخاطب الحكم إفادته أن عنده علماً أو ظنا به ، ولازم فائدة الخبر هو المقصد الثانى من الإسناد الخبرى .

* وللإسناد الخبرى مقاصد وأغراض أخرى : منها إظهار التحسر ، كما فى قوله تعالى : حكاية عن امرأة عِمْرَانَ ﴿ رَبِّ إِنِى وضعْتُها أنثى ﴾ الآية ٣٦ – آل عمران . ومنها إظهار الفرح ، كما فى قول الشاعر :

هَناءٌ مَحَا ذاك العزاء المُقدَّما ... فما عَبَسَ المحزونُ حتى تبسما

ومنها إظهار الضعف والخشوع : كقول الآخر :

إلهى عَبْدُكَ العاصى أتاكا ... مُقِراًّ بالذنوب وقد دعاكا

ومنها توبيخ السامع ، كقول الحماسية :

وأنتَ الذى أخلفتنى ما وعدتنى ... وأشْمَتَّ بى مَن كان فيك يلوم

والغرض الأول وهو فائدة الخبر يستفاد من ذات الخبر ، وما عداه من الأغراض يدل عليها الخبر دلالة تبعية ؛ فهى من مُستَتْبعات الكلام ، ولا توصف بأنها حقيقة ولا مجاز ولا كناية .

(٣) ٨٨ – المفتاح . (٤) هى فائدة الخبر .

(٥) اسم الإشارة يعود إلى لازم فائدة الخبر ، وقد أنثه باعتبار كونه فائدة أيضًا .

(٦) كلزوم الحيوانية للإنسانية ؛ لأن الحيوانية أعم ، فيلزم من العلم بالإنسانية العلم بالحيوانية، ولا يلزم من العلم بالحيوانية العلم بالإنسانية .

(٧) لأن من يخبر بشىء لا بد أن يكون عنده علم أو ظن به ؛ فالمراد بالعلم الثانى علم المخاطب بأن المخبر عالم بالحكم ، والمراد بالعلم الأول علمه بذلك الحكم .

يحصلَ الأول من الخبر نفسه عند حصول الثانى منه ؛ لجواز حصول الأول قبل حصول الثانى [(١)] وامتناع حصول الحاصل .

* وقد يُنزَّل العالمُ بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل ؛ لعدم جريه على مُوجَب العلم ؛ فَيُلْقَى إليه الخبر كمُا يُلْقى إلى الجاهل بأحدهما [(٢)] .

قال السكاكى [(٣)] « وإن شئتَ فعليك بكلام رب العزة : ﴿ ولقد علمُوا لَمَنِ اشتَراهُ مَا له فى الآخرَة منْ خَلاقٍ ولبئْسَ ما شروْا به أنْفُسَهُمْ لو كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾[(٤)] كيف تجد صدرَه يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمى ، وآخرَه ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم . ونظيره فى النفىِ والإثبات : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إذْ رَمَيْتَ ﴾ [(٥)] وقوله تعالى : ﴿ وإن نكثوا أيمانهم من بعد عَهْدهمْ وطَعنوا فى دِينكمْ فقَاتلُوا أئمة الكفْر إنهم لا أيْمانَ لهم لعَلهم ينتهون ﴾ [(٦)] .

هذا لفظه ، وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلةَ الجاهل بهما ، وليست منها ، بل هى من أمثلة تنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهلِ به ؛ لعدم جريه على مُوجَب العلم ، والفرق بينهما ظاهر [(٧)] .

أضربُ الخبر : وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة .

---

(١) بأن يكون المخاطب عالماً بالحكم قبل الإخبار به ، فيحصل بالخبر فى هذه الحالة لازم فائدته دونها ، لامتناع تحصيل الحاصل .

(٢) من تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها قول الفرزدق لهشام بن عبد الملك حين تجاهل معرفة على بن الحسين رضى الله عنهما :

هذا ابن خير عباد الله كلهم ... هذا التقىُّ النَّقىُّ الطاهر العَلَم
هذا ابن فاطمة إن كنتَ جاهلهُ ... بجدِّه أنبياءُ الله قد خُتموا

ومن تنزيل العالم بلازم الفائدة منزلة الجاهل به قولك لمن يؤذيك وهو يعلم أنك مسلم : « الله رَبُّنا ومحمد نبينا » . وقد جعل السكاكى هذا من باب تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ؛ فهو عنده مثل تنزيل غير السائل منزلة السائل ونحوه مما يأتى ، وقيل : إن الخطيب لم يجعل ما هنا من ذلك الباب ؛ لأن الخبر لا يختلف في التأكيد وتركه فى مخاطبة الجاهل بفائدة الخبر ولازمها ومخاطبة العالم بهما المنزَّل منزلة الجاهل ، أما تنزيل غير السائل منزلة السائل ونحوه فيختلف فى ذلك كما سيأتى ، والخطب فى هذا سهل .

(٣) ٩٢ – المفتاح . (٤) سورة البقرة : الآية ١٠٢ .

(٥) سورة الأنفال : الآية ١٧ . (٦) سورة التوبة : الآية ١٢ .

(٧) أجيب عن السكاكى بأن غرضه التنظير لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما ، وليس غرضه التمثيل له ؛ ولهذا ذكر أيضا قوله تعالى ﴿ وما رميت إذ رميت ﴾ وهو من تنزيل الموجود منزلة المعدوم ، وليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل .

* فإن كان المخاطَب خاليَ الذهن من الحكم بأحد طَرَفَى الخبر على الآخر والتردُّد فيه ، استغْنى (١) عن مؤكدات الحكم ، كقولك « جاء زيد ، وعمرو ذاهب » فيتمكن فى ذهنه ؛ لمصادفته إياه خاليا .

* وإن كان متصورًا لطرفيه مترددًا فى إسناد أحدهما إلى الآخر طالبًا له حسن تقويته بمؤكِّد (٢) كقولك : « لَزَيْدٌ عارف » أو « إنّ زيداً عارف » .

* وإن كان حاكمًا بخلافه : وجب توكيده بحسب الإنكار (٣) فتقول : « إنى صادق » لمن ينكر صدقك ولا يبالغ فى إنكاره ، و : « إنى لصادقٌ » لمن يبالغ فى إنكاره ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثلاً أصْحَابَ القرية إذْ جاءَها المرسَلونَ ، إذْ أرْسَلنَا إليهِمُ اثْنَين فَكذّبُوهُما فعزَّزْنا بثَالث فقَالُوا إنا إليْكُمْ مُرسلونَ قالوا ما أنتم إلاّ بَشَرٌ مثْلنا وما أنْزَلَ الرَّحمنُ منْ شيء إنْ أنْتُم إلاّ تَكْذبُونَ ، قالوا ربُّنَا يعلمُ إنّا إليْكُم لَمُرْسَلونَ ﴾ (٤) حيث قال (٥) فى المرة الأولى : ﴿ إنا إليكم مرسلون ﴾ ، وفى الثانية : ﴿ إنا إليكم لمرسلون ﴾ .

---

(١) مثله إذا كان المخاطب عالما بالحكم وأراد المخبر إفادته لازم فائدة الخبر ، أو إظهار التحسر ونحوه ، أو تنزيله منزلة الجاهل ، فيستغنى فى ذلك أيضاً عن المؤكدات .

(٢) أى واحد ليزيل تردده فى الإسناد بالتوكيد ، ومثل التردد فى الإسناد التردد فى لازم فائدة الخبر ، وحسن التوكيد فى ذلك إنما هو بالنظر إلى حال الإنكار ، وإلا فهو واجب أيضا ، ولا يراد إلا التمييز باللفظ بين الحالين ، وأن درجة الوجوب فى التردد ليس كدرجة الوجوب فى الإنكار ، والمراد بالمتردد ما يشمل الظان والمتوهم ، وقد ذهب عبد القاهر إلى أنه لا يحسن التأكيد إلا إذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكم المتكلم ، وسيأتى قريبا ما يفيد جواز تعدد التوكيد فى التردد كالإنكار .

ومن التأكيد للتردد فى الحكم قوله تعالى : ﴿ فلمَّا أنْ جَاء البشيرُ ألقاهُ على وجْهه فارْتد بصيراً ؛ قالَ ألمْ أقُلْ لكمْ إنى أعْلمُ من الله ما لا تعْلمون ﴾ سورة يوسف : الآية ٩٦ .

(٣) فيؤتى له بمؤكد واحد أو اثنين أو أكثر على حسب إنكاره فى القوة والضعف ، وقيل : إنه لا يكتفى فى الإنكار بمؤكد واحد ، ومثل إنكار الإسناد فى هذا إنكار لازم فائدة الخبر ، ومن هذا قوله تعالى : ﴿ قالوا نشهد إنك لرسول الله ﴾ سورة المنافقون آية ١ ؛ لأنه ينكر علمهم بذلك فأكدوا له .

ومن أدوات التأكيد : إن ، والقسم ، ونونا التوكيد ، ولام الابتداء ، وأما الشرطية ، وحروف التنبيه ، وضمير الفصل ، وقد ، وأدوات الاستفتاح ، والحروف الزائدة .

(٤) سورة يس : الآيات ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

(٥) فأكد فى المرة الأولى بإنَّ واسمية الجملة . وفى الثانية بهما وبالقسم واللام ، لأنهم بالغوا فى الإنكار فقالوا : ﴿ ما أنتم إلا بشر مثلنا ... الآية ﴾ .

ويؤيد ما ذكرناه جوابُ أبي العباس للكِنْدى [١] عن قوله : « إنى أجد فى كلام العرب حشواً ، يقولون : عبد الله قائم ، وإن عبد الله قائم ، وإن عبد الله لقائم — والمعنى واحد ! بأن قال : « بل المعانى مختلفة ؛ فعبد الله قائم إخبار عن قيامه ، وإن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل ، وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر » .

* ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائيا ، والثانى طلبيا ، والثالث إنكاريا ، وإخراجُ الكلام على هذه الوجوه [٢] إخراجًا على مقتضى الظاهر [٣] .

تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر : وكثيراً ما يخرَّج على خلافه [٤] فينزَّل غيرُ السائل منزلة السائل إذا قُدِّم إليه ما يُلوِّح له بحكم الخبر ، فَيَسْتَشْرِف له استشراف المتردد الطالب [٥] كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تُخَاطِبْنى فى الذينَ ظَلَمُوا إنهُمْ مُغْرَقون ﴾ [٦] وقوله : ﴿ وَمَا أبرِّىء نفسى إنَّ النَّفْسَ لأمَّارة بالسُّوء ﴾ [٧] ، وقول بعض العرب :

فَغَنِّها وَهْيَ لك الفدَاءُ   إنَّ غِنَاءَ الإبلِ الحُدَاءُ [٨]

---

(١) أبو العباس : هو محمد بن يزيد المبرد ،والكندي :هو يعقوب بن إسحاق الفيلسوف .

(٢) هى الخلو عن التأكيد فى الأول ، وعن التقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ، ووجوبا فى الثالث .

(٣) أى يسمى إخراجا على مقتضى الظاهر : والمراد به ظاهر الحال . وهو الحال الداعى الذى له ثبوت فى الواقع ؛ كخلوِّ المخاطب من الحكم أو تردده أو إنكاره . والحال أعم من ظاهر الحال ؛ لأنه يشمل أمرين : أحدهما ما له ثبوت فى الواقع ، والثانى ما لا ثبوت له ؛ كتنزيل غير السائل منزلة السائل ونحوه مما سيأتى .

(٤) هذا باب من البلاغة أوقع فى النفس من تخريج الكلام على مقتضى الظاهر ؛ لدقة مسلكه ، وحسن موقعه فى النفس . وقد قيل : إنه باب الكناية . وقيل : إنه من الاستعارة بالكناية والتخييل . وقيل : إنه من مستتبعات الكلام فلا يوصف بحقيقة ولا مجاز ولا كناية .

(٥) الحال هنا تقديم ما يلوح للمخاطب بالخبر . ومن نكت تنزيل غير السائل منزلة السائل أيضا الاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعداً ، والتنبيه على غفلة السامع ، وغير ذلك .

(٦) آية ٣٧ سورة هود . فإن قوله : ﴿ ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا ﴾ يلوِّح باستحقاقهم العذاب .

(٧) آية ٥٣ سورة يوسف — فإن قوله : ﴿ وما أبرىء نفسى ﴾ يلوح بقبح نفسها ، ولا يخفى أن هنا توكيدين . وهذا يفيد جواز تعدد التوكيد فى المتردد وما ينزل منزلته . فيكون الفرق بينه وبين المنكر فى الوجوب والاستحسان فقط . وقيل : إن أحد التوكيدين لاستبعاد الخبر فى ذاته .

(٨) لا يُعلم قائله ، والضمير فى قوله « فغنها » للإبل أى : فغن لها ، والحداء : بضم =

* وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقةٌ وغموض ؛ روى عن الأصْمعى أنه قال : كان أبو عمرو بن العَلاء [(١)] وخَلَفٌ الأحمر يأتيان بَشَّارًا فيسلمان عليه بغاية الإعظام ، ثم يقولان : يا أبَا معاذ ، ما أحدثتَ ؟ فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه متواضعين له ، حتى يأتى وقت الزوال ، ثم ينصرفان . فأتياه يوما، فقالا : ما هذه القصيدة التى أحدثتها فى ابن قُتيبة ؟ قال : هى التى بَلَغَتْكُما . قالا : بلغنا أنك أكثرتَ فيها من الغريب؟! قال : نعم ، إن ابن قُتَيْبة يَتباصرُ بالغريب ؛ فأحببت أن أوردَ عليه ما لا يعرف . قالا : فأنشدناها يا أبا معاذ، فأنشدهما :

بَكِّرَا صاحبىَّ قبل الهَجيرِ ... إن ذاك النجاح فى التبكير [(٢)]

حتى فرغ منها ، فقال له خلف : لو قلت يا أبا معاذ مكان « إن ذاك النجاح » : « بكرا فالنجاح » كان أحسن . فقال بشار : إنما بنيتُها أعرابيــة وحشية [(٣)] ؛ فقلت « إن ذاك النجاح » كما يقول الأعراب البدويون ، ولو قلت « بكرا فالنجاح » كان هذا من كلام المولَّدين ولا يشبه ذلك الكلام [(٤)] ولا يدخل فى معنى القصيدة . قال : فقام خلف فقبَّله بين عينيه . فهل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحضر من أبى عمرو بن العلاء – وهم من فُحُولة هذا الفن – إلا للُطف المعنى لذلك وخفائه ؟ .

* وكذلكَ يُنزَّلُ غير المنكرِ منزلة المنكر [(٥)] إذا ظهر عليه شىء من أمارات الإنكار ؛ كقوله :

= الحاء وكسرها مصدر « حدا الإبل » إذا ساقها وغنى لها . والشاهد فى أنه حين يقول « غنها » ليشتد سيرها يفهم السامع أن غناءها هو الحداء الذى تساق به ، فتستشرف له نفسه ، ومن هذا قول أبى نواس :

عليك باليأس من الناس ... إنّ غنى نفسك فى الياس

(١) رواية الأغانى : « كان خلف بن عمرو بن العلاء وخلف الأحمر ... » وقد ساق القصة كما هنا .

(٢) هو لبشار بن برد . والهجير : من الزوال إلى العصر .. أو شدة الحر . والشاهد فى أن الشطر الأول يلوح بالثانى ؛ ولهذا أتى به مؤكداً .

(٣) وحشية : صفة كاشفة لأعرابية ، ولا يريد الوحشية المخلة بالفصاحة .

(٤) لأنه ليس فيه من دقة الإشارة إلى تنزيل غير السائل منزلة السائل ما فى قوله « إن ذاك النجاح » ؛ وإنما فيه تكرير الأمر بالتبكير لتأكيده على وجه ظاهره لا دقه فيه .

(٥) غير المنكر يشمل خالى الذهن من الحكم ، والمتردد ، والعالم به من غير إنكار ،ولكنه لا يعمل بعلمه ؛ كقولك للمسلم التارك للصلاة : إن الصلاة واجبة – ، وفائدة تنزيل المتردد منزلة المنكر : المبالغة فى توكيد الخبر له .

جاء شقيقٌ عارضاً رُمحَهُ   إنَّ بنى عمكَ فيهم رماح [1]

فإن مجيئه هكذا مُدِلاً بشجاعته قد وضع رمحه عرضًا دليلٌ على إعجاب شديد منه واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بنى عمه أحد ، كأنهم كلهم عزل ليس مع أحد منهم رمح .

* وكذلك يُنزَّل المنكر منزلة غير المنكر [2] إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع عن الإنكار ، كما يقال لمنكر الإسلام : « الإسلامُ حق » [3] . وعليه قوله تعالى فى حق القرآن : ﴿ لا رَيْبَ فيه ﴾ [4] .

ومما يتفرع على هذين الاعتبارين [5] قوله تعالى : ﴿ ثم إنكمْ بعْدَ ذلكَ لميتونَ ، ثم إنكم يوم القيامة تُبعثونَ ﴾ [6] أكد إثبات الموت تأكيدين وإن كان مما لا يُنكر ؛ لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالغ فى إنكار الموت ؛ لتماديهم فى الغفلة

---

(١) هو الحَجل بن نضلة الباهلى ، وبعده :

هل أحدث الدهر لنا ذلةً ؟   أم هل رفت أمٌّ شقيق سلاحْ ؟

وقوله « عارضًا رمحه » معناه أنه وضعه على عَرْضه ؛ بأن جعله على فخذيه بحيث يكون عرضه إلى جهتهم ، وكان هذا من أمارة عدم التصدى للحرب ، والشاهد فى قوله « إن بنى عمك فيهم رماح » ، وهو من تنزيل العالم منزلة المنكر .

(٢) المراد بغير المنكر : خالى الذهن من الحكم فقط ؛ لأنه لا فائدة لتنزيل المنكر منزلة المتردد ، وقيل : إن له فائدة فى تقليل التوكيد كما سيأتى فى قوله تعالى : ﴿ ثم إنكم يومَ القيامة تُبعثون ﴾ .

هذا وقد ترك تنزيل السائل منزلة غير السائل وهو أيضا مما يدخل فى باب تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، وإنما ينزل السائل منزلة غير السائل إذا لم يكن هناك وجه لتردده .

(٣) أى من غير تأكيد ، واعترض على هذا بأنه جملة اسمية ، وأجيب بأن الجملة الاسمية إنما تفيد التوكيد إذا اعتبر تحويلها عن الجملة الفعلية ، نحو « زيد يقوم » فإنها يمكن اعتبارها محولة عن (يقوم زيد) .

(٤) آية ٢ سورة البقرة : فإن معناه أن القرآن ليس محل شك ، وهذا ينكره المخاطبون من الكفار ، فكان حقه فى الظاهر التأكيد ، ولكنهم نُزلوا منزلة غير المنكرين ؛ فترك التأكيد لهم ، وقيل : إن هذا ليس تمثيلا لتنزيل المنكر منزلة غير المنكر بناءً على أن المراد نفى الريب نفسه مع أنه واقع منهم تنزيلاً له منزلة عدمه ، فيكون هذا تنظيراً لتنزيل المنكر منزلة غيره لا تمثيل له ، ويؤيد هذا أن قوله فيما يأتى « وهكذا اعتبارات النفى » ظاهر فى أنه لم يسبق مثال منه .

(٥) يعنى اعتبار تنزيل غير المنكر منزلة المنكر ، واعتبار تنزيل المنكر منزلة غير المنكر .

(٦) سورة المؤمنون : الآيات ١٥ ، ١٦ .

والإعراض عن العمل لمَا بعده ، ولهذا قيل ﴿ ميتون ﴾ دون (تموتون) كما سيأتى الفرق بينهما [1] ، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان مما ينكر ؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهره كان جديراً بألاَّ ينكرَ ، بل إما أنْ يُعْتَرف به أو يُتردَّدَ فيه ، فنزِّل المخاطبون منزلة المترددين فيه ؛ تنبيهاً لهم على ظهور أدلته ، وحثًّا على النظر فيها ، ولهذا جاء ﴿ تبعثون ﴾ على الأصل [2] .

هذا كله اعتبارات الإثبات ، وقسْ عليه اعتبارات النفى ؛ كقولك « ليس زيد » ، أو : « ما زيد منطلقا » ، أو : « بمنطلق » ، « ووالله ليس زيد » ، أو : « ما زيد منطلقا » أو بمنطلق ، وما ينطلق ؛ أو ما إن ينطلق زيد ، وما كان زيد ينطلق ، وما كان زيد لينطلقَ ، ولا ينطلق زيد ، ولن ينطلق زيد ، ووالله ما ينطلق أو ما إن ينطلقُ زيد » [3] .

* * *

---

(١) أى فى الكلام على المسند من أن ذكره قد يكون ليتعين كونه اسماً فيُستفاد منه الثبوت ، أو كونه فعلاً فيستفاد منه التجدد ؛ وبهذا يكون ما فى الآية من تنزيل العالم منزلة المنكر .

(٢) أى على الفعلية دون الاسمية ؛ لأن المعنى على التجدد ، لا الثبوت ، وبهذا يكون ما فى الآية من تنزيل المنكر منزلة المتردد .

(٣) هذا والتأكيد يأتى أيضاً فى الإنشاء كما يأتى فى الخبر ، كقول الشاعر :

هَلاَّ تَمُنُّنَ بوعد غير مُخلفة ... كما عهدْتُكِ فى أيام ذى سَلَم

ولكن التأكيد لا يأتى فى الإنشاء لدفع التردد والإنكار؛ لأنهما لا يأتيان فيه ، وإنما يأتى لأغراض أخرى من أغراض التأكيد فى الخبر ؛ لأنها لا تنحصر فيما ذكر : فمنها الدلالة على استبعاد الحكم من المخبر ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ رَبِّ إنَّ قومى كذَّبون ﴾ آية ١١٧ سورة الشعراء . ومنها الاعتناء بشأن الحكم ؛ كما فى قول أبى بكر : إن البلاء مُوكَّلٌ بالمنطق . ومنها تهيئة النكرة للابتداء بها ؛ كما فى قول الشاعر :

إنَّ دهراً يلفُّ شمْلى بسُعْدَى ... لزَمانٌ يهُمُّ بالإحسان

ومنها إظهار صدق الرغبة فى الحكم وقصد ترويجه ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وإذا لقُوا الذين آمنوا قالوا آمنَّا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنَّا مَعَكُم ﴾ سورة البقرة : الآية ١٤ . فلم يؤكدوا فى خطاب المؤمنين ؛ لعدم رواجه منهم عندهم ، وأكدوا فى خطاب إخوانهم ؛ لصدق رغبتهم فيهم .

تمرينات على أغراض الخبر وأضربه

تمرين – ١

بين الغرض من الخبر فيما يأتي :

١ – ذهب الذين يعاشُ فى أكنافــهم   وبقيتُ فى خَلف كجلد الأجرب

٢ – محا البينُ ما أبقتْ عيونُ المها منِّى   فشِبتُ ولم أقْضِ اللُّبانةَ من سنِّى

٣ – قوله تعالى : ﴿ اقتربَتِ الساعةُ وانشقَّ القمر ﴾ آية ١ – سورة القمر .

تمرين – ٢

من أى أضرب الخبر ما يأتى :

١ – عليك باليـأسِ من النـاسِ   إنَّ غِنَى نفسـك فى اليَاسِ

٢ – لقد عظم البعيرُ بغـير لُبٍّ   فلم يستغن بالعـظَم البعيرُ

٣ – ما إنْ ندمتُ على سكوتى مرةً   ولقد ندمتُ على الكلام كثيرا

تمرين – ٣

بين ما جرى من أضرب الخبر على مقتضى الظاهر أو خلافه فيما يأتى :

١ – ترجو النجاةَ ولم تسلك مسالكها   إنّ السفينة لا تجرى على اليَبَس

٢ – قوله تعالى : ﴿ إنَّ قارونَ كانَ مِن قومِ موسى فبغَى عليهِمْ ﴾ آية ٧٦ سورة القصص .

٣ – قوله تعالى : ﴿ ألاَ إنَّ أولياءَ اللهِ لا خوفٌ عليهمْ ولا همْ يحزنون ﴾ . آية ٦٢ سورة يونس .

تمرين – ٤

بين الغرض من التأكيد فيما يأتى :

١ – إن محلا وإن مرتَحـلاَ   وإن فـى السَّفْرِ إذا مَضوْا مَهَلاَ

٢ – قوله تعالى : ﴿ إنَّ الباطِلَ كانَ زَهوقا ﴾ آية ٨١ سورة الإسراء .

٣ – إن البُغَاثَ بأرضنا يستنسر .

٤ – ألا إن أخلاق الفتى كَزمانِهِ   فمنهنَّ بِيضٌ فى العُيون وسُودُ

فصل

الحقيقة والمجاز العقليان : الإسناد منه حقيقة عقلية، ومنه مجاز عقلى [١] .

* أما **الحقيقة** فهى إسناد الفعل [٢] - أو معناه - إلى ما هو له [٣] عند المتكلم فى الظاهر [٤] .

والمراد بمعنى الفعل نحوُ المصدر واسم الفاعل [٥] . وقولنا « فى الظاهر » ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه ؛ فهى **أربعة أضرب** :

أحدها : ما يطابق الواقع واعتقاده ، كقول المؤمن : « أنبت اللهُ البقلَ ، وشفى اللهُ المريضَ » .

---

(١) الحقيقة والمجاز العقليان يأتيان فى الإسناد الإنشائى أيضا ، وقيل إنهما يأتيان فى الإسناد الإضافى ونحوه ، كما فى قوله ﴿ مكرُ الليل والنهار ﴾ آية ٣٣ سورة سبأ ، ﴿ ذلك هو الضلال البعيدُ ﴾ آية ١٢ سورة الحج . وقيل : إن الإضافة قد تكون لمطلق الملابسة ، فتكون فى نحو « مكر الليل » حقيقة عقلية . ويسمى المجاز العقلى مجازاً حكميا ومجازا إسناديا أيضا ، ومن الإسناد ما لا يكون حقيقة ولا مجازا كما سيأتى .

(٢) المراد بالإسناد ما يشمل الإسناد الإيجابى والسلبى .

(٣) الإسناد إلى ما هو له يشمل الإسناد إلى الفاعل وإلى المفعول . ويريد بكونه له إذا كان فاعلا أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسنَدَ إليه ، سواء أكان مخلوقاً لله تعالى كما يقول أهل السُّنة ، أم كان لغيره كما يقول المعتزلة ، والأفعال من هذه الجهة تنقسم إلى أفعال استأثر الله بها مثل الخلق والرزق ، وإلى أفعال لغيره كسبٌ فيها ، مثل « أحسن وأساء وقام وقعد » وإلى أفعال يراد من إسنادها مجرد الاتصاف بها ، مثل « صحَّ ومرض وعظّم وتنزَّه » فالأولى إسنادها إلى الله حقيقى ولا يصح إسنادها إلى غيره إسناداً حقيقياً ، والثانية يصح إسنادها إلى غيره إسناداً حقيقيا ، ومنها ما لا يصح إسنادها إليه تعالى مثل « قام وقعد » ، والثالثة منها ما يسند إليه تعالى ، مثل « عظم وتنزه » ومنها ما يسند إلى غيره مثل « صح ومرض » ، هذا والمعول عليه عند الخطيب هو إسناد الفعل أو معناه ولو فى جملة اسمية ، كما سيأتى تحقيقه .

(٤) أى فى ظاهر حال المتكلم ، بألاّ ينصبَ قرينة تدل على أنه غير ما هو له فى اعتقاده كما سيأتى .

(٥) مثلهما اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظروف ؛ لأن المراد بالإسناد ما يشمل الإسناد عن جهة المفعولية كما سبق ، فيدخل فى ذلك إسناد اسم المفعول كما يدخل فيه إسناد الفعل إلى المفعول .

والثاني : ما يطابق الواقعَ دون اعتقاده ؛ كقول المُعْتَزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه [١] : « خالق الأفعال كلها هو الله تعالى » .

والثالث : ما يطابق اعتقاده دون الواقع ، كقول الجاهل « شفى الطبيبُ المريضَ » معتقداً شفاء المريض من الطبيب ، ومنه قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار : ﴿ وما يُهْلكنا إلا الدَّهْرُ ﴾ [٢] ولا يجوز أن يكون مجازاً ، والإنكارُ عليهم من جهة ظاهر اللفظ ، لما فيه من إيهام الخطأ [٣] بدليل [٤] قوله تعالى عقيبه : ﴿ وما لهُمْ بذلك منْ علم ، إنْ هُمْ إلا يظنون ﴾ والمُتجوِّزُ المخطىء فى العبارة لا يوصَفُ بالظن ، وإنما الظانُّ من يعتقد أن الأمر على ما قاله .

والرابع : ما لا يطابق شيئا منهما ؛ كالأقوال الكاذبة التى يكون القائل عالما بحالها دون المخاطَب [٥] .

* وأما **المجاز** فهو إسناد الفعل [٦] ، أو معناه ، إلى مُلابس له [٧] ، غير ما هو له بتأوُّل [٨] .

وللفعل [٩] مُلابَسات شتى : يلابس الفاعلَ ، والمفعولَ به ، والمصدر ، والزمان ، والمكانَ ، والسببَ [١٠] .

---

(١) لأن الإسناد فى قوله حينئذ يكون إلى ما هو له فى ظاهر حاله ، ولا يخفى أن الجملة هنا مركبة من مبتدأ وخبر ، ولكن يصدق عليها أن فيها إسناد معنى الفعل لما هو له .

(٢) سورة الجاثية : الآية ٢٤ .

(٣) هذا تعليل للإنكار عليهم مع كونه مجازاً ؛ فقوله « لما » متعلق بالإنكار .

(٤) متعلق بقوله « ولا يجوز » .

(٥) قيل : إن الأقوال الكاذبة حقيقة عقلية ولو علم المخاطب بحالها ؛ لأن الفعل فيها مُسند إلى ما هو له بحسب وضع اللغة ، فهو بظاهره من شأنه أن يدل على ذلك وإن تخلفت الدلالة لمانع اعتقاد الكاذب ؛ وبهذا تنقسم الحقيقة العقلية إلى صادقة وكاذبة .

(٦) المراد بالإسناد هنا أيضا ما يشمل الإيجابى والسلبى ، والثانى كقوله تعالى ﴿ فما ربحت تجارتهُم ﴾ آية ١٦ سورة البقرة - وكذلك ما يشمل إسناده الفعل إلى الفاعل وإلى المفعول ؛ كما فى قولك : أجرى الله النهر .

(٧) يشير بهذا إلى أنه لا بد فيه من العلاقة كسائر المجازات ؛ فالعلاقة هنا هى الملابسة ، أى ملابسة العقل للفاعل المجازى من جهة وقوعه عليه أو فيه أو به أو نحو ذلك .

(٨) أى بقرينة صارفة عن إرادة الظاهر ؛ لأن التأول صرف اللفظ عن ظاهر إلى غيره ، فالمتبادر فى نحو : « أنبت الربيعُ البقل » أن الإسناد فيه إلى ما هو له والقرينة تصرفه عن ظاهره .

(٩) مثله ما فى معناه بقرينة التعريف .

(١٠) لم يذكر المفعول معه والحال ونحوهما ؛ لأن الفعل لا يسند إلى ذلك على سبيل المجاز العقلى .

فإسناده إلى **الفاعل** إذا كان مبنيا له حقيقةً ، كما مر ، وكذا إلى **المفعول** إذا كان مبنيا له (١) ، وقولنا « ما هو له » يشملهما .

وإسناده إلى غيرهما – (٢) لمضاهاته (٣) ما هو له في ملابسة الفعل – مجازٌ ، كقولهم في المفعول به (٤) : عيشةٌ راضية ، وماءٌ دافق (٥) ، وفي عكسه : سيل مُفْعَم (٦) ، وفي المصدر : شعْرٌ شاعر (٧) وفي الزمان : نَهَارُهُ صائم ، وليله قائمٌ (٨) ، وفي المكان : طريق سائر ، ونهر جارٍ (٩) ، وفي السبب : « بَنَى الأميرُ المدينةَ » . وقال :

---

(١) نحو أنبتَ البقلُ .

(٢) هذا يشمل إسناد ما هو للفاعل إلى المفعول به ؛ نحو : « عيشة راضية » ، وإسناد ما هو للمفعول إلى الفاعل ، نحو « سيل مفعَم » .

(٣) يريد بالمضاهاة في ذلك علاقة الملابسة السابقة ، ولا يريد أن العلاقة في ذلك المشابهة؛ لأن المشابهة علاقة المجاز بالاستعارة لا المجاز العقلي ، وقيل : إن العلاقة هنا المشابهة في الملابسة ، وهو تكلف يأباه أسلوب المجاز العقلي ؛ لأنه لا يلاحظ فيه ذلك أصلاً ، على أن علاقة المشابهة لا تكفي فيها هذه الملابسة .

(٤) أي في إسناد ما هو للفاعل إلى المفعول به ، والعلاقة فيه الملابسة بالمفعولية .

(٥) منه أيضا قول الشاعر :

دَعِ المكارم لا ترحلْ لبغيتها ... واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

يريد : المطعوم المكسوّ ، والأصل في ذلك : راضٍ صاحبها ، ودافق ماؤه ، وطاعم وكاس : طاعمه وكاسيه .

(٦) منه أيضا قوله تعالى : ﴿ إنه كان وعده مأتيا ﴾ آية ٦١ سورة مريم ، أي : آتيا ، والعلاقة فيه الملابسة بالفاعلية ، والأصل مفعم واديه ، ومأتي مضمونه .

(٧) منه أيضا قول الشاعر :

سيذكرني قومي إذا جَدَّ جدُّهم ... وفي الليلة الظلماء يُفتقد البدر

والأصل – في ذلك – شعرٌ شاعرٌ صاحبه ، وجَدَّ صاحبُ جدِّهم ، والعلاقة فيه الملابسة بالمصدرية .

(٨) منه أيضا قوله تعالى : ﴿ فذلك يومئذ يومٌ عسير ﴾ آية ٩ سورة المدثر ، والعلاقة فيه الملابسة بالزمانية ، والأصل : صائم فيه الخ .

(٩) العلاقة فيه الملابسة بالمكانية ، والأصل : سائر السائر فيه .. الخ .

إذا رَدَّ عَافى القِدْرِ مَنْ يستعيرها (١)

وقولنا « بتأول » يُخرج نحو قول الجاهل « شفى الطبيب المريض » ؛ فإن إسناده الشفاء إلى الطبيب ليس بتأول ، ولهذا لم يُحْمَلْ نحو قول الشاعر الحماسى :

أشابَ الصغير وأفنى الكبيـ ... ـرَ كَرُّ الغداة ومَرُّ العَشِىِّ (٢)

على المجاز ما لم يُعْلم أو يُظَن أن قائله لم يُرِدْ ظاهره (٣) ، كما استُدِلَّ على أن إسناد « ميَّز » إلى جذْب الليالى فى قول أبى النجم :

قد أصبحتْ أمُّ الخـــيار تدَّعى ... علىَّ ذنباً كلّه لم أصنعِ

مِنْ أن رأت رأسى كرأس الأصلع ... مَيَّز عنه قُنْزُعًا عَنْ قنزع

جَذْبُ الليالى أَبْطِئِى أو أسْرِعى (٤)

مجازٌ ؛ بقوله عقيبه :

أفناهُ قِيلُ اللهِ للشمس اطلُعِى ... حتى إذا وَارَاكِ أفْقٌ فارجعى (٥)

---

(١) هو لعوف بن الأحوص من قوله :

فلا تسألينى واسألى عن خليقتى ... إذا ردَّ عافى القدر من يستعيرها

وقد نسب فى « أساس البلاغة » للكميت . والعلاقة فى ذلك : الملابسة بالسببية ، والأصل : بنى البنَّاء المدينة بسببه وردَّ المغير القدر بسببه ، وعافى القدر : المرق الذى يبقى فيها فيكون سبباً فى رد المستعير لها؛ فإسناد الرد إلى عافى القدر من الإسناد إلى السبب ، وهذا كناية عن كلَب الزمان وكونه يمنع إعارة القدر لتلك البقية ، وقيل : إن عافى القدرهو الضيف ، والمعنى : أن المستعير يراه والقدر منصوبة له فلا يطلبها . وقيل : إن البيت لعبيد بن الأبرص . وقيل : إنه لمضَرس الأسدى .

(٢) هو لقُثَم بن خبيَّة المعروف بالصلتان العَبْدى ، وقيل : إنه للصلتان الضبى ، والغداة : أول النهار ، وكرها : رجوعها بعد ذهابها . والعشى : أول الليل .

(٣) جاء فى قصيدة الصلتان ما يدل على أنه لم يرد بذلك الإسناد ظاهره ، وهو قوله :

فملَّتُنا أننا مسلمونَ ... على دين صدّيقنا والنبى

(٤) هو للفضل بن قدامة المعروف بأبى النجم ، والقنزع : الشعرُ المجتمع فى نواحى الرأس، و (عن) الثانية بمعنى بعد ، والأصلع الذى سقط شعر مقدم رأسه ، وجملتا « أبطئى أو أسرعى » حال من الليالى على تقدير القول ؛ أى مقولا فيها ذلك ، بالنظر إلى اختلاف أحوالها فى المسرة والمساءة .

(٥) فقد أسند فيه إفناء شعر الرأس إلى الله ، فدلَّ على أن إسناده قبله إلى الليالى مجاز . قيلُ اللهِ : قوله ، واراك : بمعنى غيبكِ وسترك .

* وسُمِّىَ الإسنادُ فى هذين القسمين من الكلام عقليا ؛ لاستناده إلى العقل دون الوضع ؛ لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شىء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة ، فلا يصير « ضَرَبَ » خبراً عن « زيد » بواضع اللغة ؛ بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له ، وإنما الذى يعود إلى واضع اللغة أن « ضَرَبَ » لإثبات الضرب ، لا لإثبات الخروج ، وأنه لإثباته فى زمانٍ ماض ، وليس لإثباته فى زمان مستقبل ، فأما تعيين مَن ثبت له فإنما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين ، ولو كان لغويًا لكان حُكْمُنا بأنه مجاز فى مثل قولنا : « خطٌّ أحسنُ مما وشَّى الربيع » ؛ من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحى القادر [1] حكمًا بأن اللغة هى التى أوجبت أن يختص الفعلُ بالحى القادر دون الجماد ، وذلك مما لا يُشك فى بطلانه [2] .

وقال **السكاكى** [3] : الحقيقة العقلية هى الكلام المُفَادُ به ما عند المتكلم من الحكم فيه ، قال : وإنما قلتُ « ما عند المتكلم » دون أن أقول « ما عند العقل » [4]؛ ليتناول كلام الجاهلِ إذا قال « شفى الطبيب المريض » رائيًا شفاء المريض من الطبيب ، حيث عُدَّ منه حقيقةً مع أنه غير مفيد لِما فى العقل من الحكم فيه [5] .

وفيه نظر ؛ لأنه غيرُ مطّردٍ ؛ لصدقه على ما لم يكن المُسْندُ فيه فعلاً ولا متصلا به [6] ، كقولنا : « الإنسان حيوان » مع أنه لا يسمى حقيقةً ولا مجازًا [7]

---

(١) أى : لا من الربيع .

(٢) يقصد بهذا الرد على قول بعضهم : إن الإسناد فى هذين القسمين لغوى لا عقلى . وقيل : إن جرينا على أن المركبات موضوعة فهو لغوى ، وإن لم نجر على هذا فهو عقلى ، وهذا خلاف لا طائل تحته .

(٣) ٢١١ - المفتاح . (٤) أى كما قال عبد القاهر .

(٥) لأن العقل يرى إسناد ذلك إلى الله لا إلى الطبيب .

(٦) المتصل بالفعل هو اسم الفاعل ونحوه .

(٧) الحق أنه لا معنى للاعتراض بهذا على السكاكى ؛ لأنه يرى أن الحقيقة والمجاز العقليين يجريان فى كل إسناد ، ولا يخصهما بما خصه به الخطيب ، على أن الخطيب قد ذكر فى المجاز العقلى أمثلة مركبة من مبتدأ أو خبر ، مثل « نهاره صائم » ولا ينفع فى الجواب عنه أن المجاز عنده فى إسناد الخبر إلى ضمير المبتدأ لأن هذا الإسناد غير مقصود فى الكلام ، وإنما المقصود الإسناد إلى المبتدأ على أنه قد ذكر من أمثلة الحقيقة العقلية فيما سبق - خالق الأفعال كلها هو الله وهذا الجواب لا يأتى فيه ، وقد ذكر عبد القاهر من المجاز العقلى قول الخنساء : =

ولا منعكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئًا منهما منه مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق [١] .

وقال [٢] : « المجاز العقلى هو الكلام المُفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأوّل إفادةً للخلاف لا بوساطة وضع ، كقولك « أنبت الربيع البقل ، وشفى الطبيب المريض ، وكسا الخليفةُ الكعبةَ » قال : وإنما قلت « خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه » دون أن أقول : « خلاف ما عند العقل » ؛ لئلا يُمتنع طردُهُ بما إذا قال الدَّهرى [٣] عن اعتقاد جهل ، أو جاهلٌ غيره : « أنبت الربيع البقل » رائيا إنباته من الربيع ؛ فإنه لا يُسمى كلامه ذلك مجازاً وإن كان بخلاف العقل فى نفس الأمر ، واحتج ببيت الحماسة [٤] وقول أبى النجم على ما تقدم . ثم قال : ولئلا يمتنع عكسه بمثل « كسا الخليفةُ الكعبةَ ، وهزَم الأميرُ الجندَ » فليس فى العقل امتناع أن يكسو الخليفةُ نفْسُهُ الكعبةَ ، ولا أن يَهزم الأميرُ وحده الجندُ ، ولا يقدحُ ذلك فى كونهما من المجاز العقلى ، وإنما قلت « لضرب من التأول » ؛ ليُحْترَزَ به عن الكذب ؛ فإنه لا يسمى مجازاً مع كونه كلامًا مفيداً خلاف ما عند المتكلم ، وإنما قلت « إفادة للخلاف لا بواسطة وضع »؛ ليحترز به عن المجاز اللغوى فى صورة ، وهى إذا ادُّعِىَ أن « أنبت » موضوع لاستعماله فى القادر المختار أوْ وُضِعَ لذلك » [٥] .

وفيه نظر ؛ لأنا لا نُسَلِّم بطلانَ طرده بما ذكر ؛ لخروجه بقوله « لضربٍ من

= ترتَعُ ما رتعتْ حتى إذا ادَّكرَتْ ... فإنما هيَ إقبـــــالٌ وإدبار

وهذا مبتدأ وخبر ، وإنما جعله مجازاً ؛ لأن كلا من الإقبال والإدبار لم يُحمل على الناقة حمل مواطأة وان كان وصفًا لها . وعبد القاهر حجة فى هذا الفن . وقد قيل : إنه مجاز مرسل من إطلاق الصفة وإرادة الموصوف ، وقيل : إنه على حذف مضاف تقديره : ذات إقبال ، والحق أنه لا داعى إلى هذا التكلف ؛ لأنها تقصد المبالغة بالإخبار بالمصدر من غير تأويل أو حذف ، ويمكن أن يؤخذ من اقتصار الخطيب على الاعتراض بمثل « الإنسان حيوان » أن الذى لا يسمى عنده حقيقةً ولا مجازاً هو الذى يكون الخبر فيه جامداً لا فعلاً أو فى معناه ، ولكنهم قالوا : إن مذهبه أعم من ذلك .

(١) لأنهما دخلا فى تعريفه لها بزيادته قيد « فى الظاهر » ، وقد أهمله السكاكى .

(٢) ٢٠٨ – المفتاح . (٣) هو من ينسب الأفعال إلى الدهر .

(٤) هو بيت الصلتان العبدى السابق .

(٥) الفرق بين الأمرين أن « أنبت » على الأول موضوع لإخراج النبات مطلقا ، ولكنه لا يستعمل إلا فى القادر المختار ، وعلى الثانى يكون موضوعا لإخراج القادرِ المختارِ النبَاتَ .

التأول » ولا بطلانَ عكسه بما ذكر ؛ إذ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس الأمر (١) . وفى كلام الشيخ عبد القاهر (٢) إشارة إلى ذلك ؛ حيث عَرَّف الحقيقة العقلية بقوله : « كلُّ جملة وَضَعْتَها على أن الحكم المُفَاد بها على ما هو عليه فى العقل واقعٌ موقعه » ؛ فإن قوله « واقع موقعه » معناه فى نفس الأمر، وهو بيان لما قبله (٣). وكذا فى كلام الزّمخشريِّ ، حيث عرَّفَ المجاز العقلى بقوله : « وأن يسْنَدَ الفعل إلى شىء يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له » ، فإن قوله « فى الحقيقة » معناه فى نفس الأمر ، ونحو : « كسا الخليفة الكعبة » إذا كان الإسناد فيه مجازاً كذلك . ثم القول بأن الفعل موضوع لاستعماله فى القادر ضعيف ، وهو معترف بضعفه ، وقد رَدّهُ فى كتابه بوجوه : منها أن وضع الفعل لاستعماله فى القادر قيد لم يُنقل عن واحد منْ روَاة اللغة ، وتركُ القيد دليل فى العُرف على الإطلاق ، فقوله « إفادة للخلاف لا بواسطة وضع » لا حاجة إليه ، وإن ذُكِرَ فينبغى ألاَّ يُذكرَ إلا بعد ذكر الحد على المذهب المختار ، على أن تمثيله بقول الجاهل : « أنبت الربيعُ البقلَ » ينافى هذا الاحتراز (٤) .

* *

تنبيه

قد تبين مما ذكرنا أن المسَمَّى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى – على ما ذكره السكاكى – هو الكلام ، لا الإسناد (٥) . وهذا يوافق ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر فى مواضع من « دلائل الإعجاز (٦) » وعلى ما ذكرناه هو الإسناد لا الكلام ، وهذا

---

(١) فلا يخرج نحو « هزم الأميرُ الجندَ » ؛ لأنه خلاف ما فى نفس الأمر ، لأن الذى يهزم الجند جيشه .

(٢) ٤٢٩ – أسرار البلاغة – مطبعة الاستقامة .

(٣) يعنى قوله « على ما هو عليه فى العقل » وهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » قبله ، وهذا بيان له .

(٤) لأنه لا يتفق ودعوى أن « أنبت » لا يستعمل إلا فى القادر المختار ، إذ لو صح هذا يكون مجازا لا حقيقة لإسناد الإنبات فيه إلى الربيع ، وهو ليس بقادر مختار ، هذا وقد أطال الخطيب هنا فى الرد على السكاكى بما لا يحتمله علم البلاغة .

(٥) قيل إن السكاكى يرى أن المسمى بهما هو الإسناد ، لأنه فى جميع الباب يقول : « إسنادُ حقيقة وإسناد مجاز » وما فى تعريفه لهما يمكن حمله على التساهل فى العبارة .

(٦) من هذا تعريفه للحقيقة العقلية وللمجاز العقلى أنهما كل جملة ... الخ . كما سبق فى تعريفه . ويمكن حمل كلامه فى هذا على التساهل أيضاً ؛ لتصريحه فى عدة مواضع بأنهما وصفان للإسناد .

ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر ، وهو قول الزَّمخشرى فى « الكشاف » وقول غيره ، وإنما اخترناه ؛ لأن نسبة المسمَّى حقيقة أو مجازاً إلى العقل على هذا لنفسه بلا وساطة شىء ، وعلى الأول لاشتماله على ما ينتسب إلى العقل : أعنى الإسناد .

أقسام المجاز العقلى :

ثم المجاز العقلى باعتبار طرَفيْه – أعنى المسندَ والمسْنَدَ إليه – **أربعة أقسام** لا غير :

* لأنهما إمَّا **حقيقتان** [1] كقولنا : « أنبت الربيع البقل » ، وعليه قوله :

* فنَامَ ليْلِى وتجَلَّى هَمِّى [2] *

وقوله :

* وشيَّب أيامُ الفراقِ مَفارقى [3] *

وقوله :

* ونمتُ وما ليلُ المَطىِّ بنائم [4] *

وإما **مجازان** [5] كقولنا : « أحْيَا الأرضَ شبابُ الزمان » [6] .

---

(١) أى لغويتان .

(٢) هو لرؤبة بن العجَّاج ، وقبله :

يا ربِّ قد فرَّجت عنى غمى   قد كنتُ ذا همٍّ ورَاعى نجْم

وقوله « تجلى » بمعنى انكشف ، والشاهد فى قوله « نام ليلى » .

(٣) قيل إنه لجرير من قوله :

وشيَّبَ أيامُ الفراق مَفارقِى   وأنْشَزْن نفسى فوق حيثُ تكونُ

ولكنه لا يوجد فى ديوانه ، وقوله « أنشزن » بمعنى رفعن ، وقوله « تكون » مأخوذ من كان التامة ، والمعنى : أيام الفراق رفعت نفسه عن مكانها فى الجسم وبلغت بها الحلقوم ، والشاهد فى قوله « وشيب أيام الفراق » .

(٤) هو لجرير من قوله :

لقدْ لُمتنى يا أمَّ غيْلان فى السُّرى   ونمتُ وما ليلُ المطىِّ بنائم

وأم غيلان : ابنته ، والسرى : السير ليلا ، والشاهد فى قوله « وما ليل المطىّ بنائم » والمعنى : أنه لا يقطع السير بالليل ولا ينام .

(٥) أى لغويان .

(٦) فإحياء الأرض مجاز عن خصبها ، وشباب الزمان مجاز عن الربيع ، وفى اجتماع المجاز اللغوى والمجاز العقلى طرافة تجعل لذلك التقسيم فائدة .

* وإما **مختلفان** : كقولنا « أنبت البقلَ شبابُ الزمان » ، وكقولنا « أحيا الأرضَ الربيعُ » ، وعليه قول الرجل لصاحبه : « أحيتنى رؤيتك » أى آنستنى وسرَّتنى ؛ فقد جعل الحاصل بالرؤية من الأنس والمسرة حياة ، ثم جعل الرؤية فاعلة له . ومثله قول أبى الطيب :

وتُحيِى له المالَ الصوارمُ والقَنا   ويقتل ما تُحيى التَّبسُّمُ والجَدَا (١)

جعل الزيادة والوُفورَ حياةً للمال ، وتفريقه فى العطاء قتْلاً له ، ثم أثبت الإحياءَ فعلاً للصوارم ، والقتلَ فعلاً للتبسم ، مع أن الفعل لا يصح منهما . ونحوه قولهم « أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم » جُعلت الفتنة إهلاكا ، ثم أثبتَ الإهلاك فعلاً للدينار والدراهم .

وقوعه فى القرآن : وهو فى القرآن كثير (٢) كقوله تعالى : ﴿ وإذا تُليتْ عَلَيْهِمْ آياتُهُ زَادَتْهمْ إيماناً ﴾ (٣) نُسبت الزيادة التى هى فعل الله إلى الآيات لكونها سببا فيها ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وذ لكمُ ظنكم الذى ظَنَنْتُم بِرَبِّكُمْ أرْدَاكُم ﴾ (٤) ، ومن هذا الضرب قوله : ﴿ يُذَبِّحُ أبْنَاءهُمْ ﴾ (٥) فالفاعل غيره ، ونُسب الفعل إليه لكونه الآمر به ، وكقوله ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا (٦) ﴾ نُسبَ النزع الذى هو فعل الله تعالى إلى إبليس ؛ لأن سببه أكل الشجرة ، وسببُ أكلها وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين ، وكذا قوله : ﴿ ألَمْ تَرَ إلى الذين بدّلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قوْمَهُمْ دَارَ البَوار ﴾(٧) نسب الإحلال الذى هو فعل الله إلى أكابرهم ؛ لأن سببه كفرهم ، وسببُ كفرهم أمرُ أكابرهم إياهم بالكفر ، وكقوله تعالى : ﴿ يَوْماً يجْعلُ الولدَانَ شيبا ﴾(٨) نُسبَ الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه ، كقولهم « نهارُه صائم » وكقوله تعالى : ﴿ وأخْرَجَتِ الأرْض أثْقَالها ﴾ (٩) .

---

(١) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى من قصيدة له فى مدح سيف الدولة ، والصوارم : السيوف القاطعة ، والقنا : الرماح ، واحدها قناة ، والجدا : العطاء .

(٢) يريد بالنص على وجود المجاز العقلى فى القرآن الرد على من ينكر وجود المجاز مطلقاً فى القرآن ؛ لأنه يوهم الكذب ، والقرآن منزه عنه ، ورُد بأنه لا إيهام مع وجود القرينة .

(٣) سورة الأنفال : الآية ٢ .   (٤) سورة فصلت : الآية ٢٣ .

(٥) سورة القصص : الآية ٤ .   (٦) سورة الأعراف : الآية ٢٧ .

(٧) سورة إبراهيم : الآية ٢٨ .   (٨) سورة المزمل : الآية ١٧ .

(٩) آية ٢ سورة الزلزلة فقد نسب فيه الإخراج إلى مكانه وهو الأرض مع أن الله هو المخرج للدفائن وهى الموتى . وقيل : إن الإسناد للمفعول ؛ لأنه على تقدير « من » أى أخرج الله من الأرض .

وهو غير مختص بالخبر [١] ؛ بل يجرى فى الإنشاء ، كقوله تعالى : ﴿ وقال فرْعَونُ يا هامانُ ابن لى صرْحاً ﴾ [٢] وقوله : ﴿ فأوقدْ لى ياهامانُ على الطين فاجعلْ لى صرحاً ﴾ [٣] وقوله : ﴿ فلا يُخْرجنكما من الجنَّة فتشْقى ﴾ [٤] .

تقسيم قرينته : ولا بُدَّ له من قرينة : إما **لفظية** ؛ كما سبق فى قول **أبى** النجم ، أو **غير لفظية** ؛ كاستحالة صُدور المسند من المسند إليه المذكور [٥] . أو قيامه به [٦] **عقلاً** ؛ كقولك « محبتك جاءت بى إليك » [٧] . أو **عادةً** ، كقولك « هزم الأميرُ الجند ، وكسا الخليفةُ الكعبة ، وبنى الوزيرُ القصرَ » ، وكصدور الكلام[٨] من المَوَحِّدِ [٩] فى مثل قوله: « أشاب الصغير . . . »[١٠] البيت .

دقة مَسْلَكه : واعلم أنه ليس كلُّ شيءٍ يصلح لأن تتعاطى فيه المجاز العقلى بسهولة ، بل تجدك فى كثير من الأمر تحتاج إلى أن تهيِّيء الشيءَ وتصلحه له بشيء تتوخاه فى النظم ؛ كقول من يصف جَملاً :

---

(١) مثله الحقيقة العقلية كما سبق .

(٢) آية ٣٦ سورة غافر . والشاهد فى نسبة البناء لهامان ، وليس هو الذى يفعله ، وإنما يأمر به ؛ لأنه كان وزيراً لفرعون ، فيكون من الإسناد للسبب . والمجاز العقلى يجرى أيضا فى كل أنواع الإنشاء مع ملابسات الفعل السابقة .

(٣) آية ٣٨ سورة القصص . والشاهد فى نسبة الإيقاد لهامان لأنه بسببه .

(٤) آية ١١٧ سورة طه . والشاهد فى نسبة الإخراج لإبليس لأنه بسببه .

(٥) أى فى الكلام وهو المسند إليه المجازى ؛ لأنه هو الذى يذكر فى المجاز العقلى .

(٦) هذا معطوف على قوله « صدور » لأن الصدور الحدوث ، والقيام الاتصاف ، والأول مثل « ضربَ » والثانى مثل « قربَ وبعُد » .

(٧) لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة ، وهذا إنما يجرى على مذهب المبرد فى باء التعدية ، فهى تقضى عنده بمشاركه الفاعل للمفعول فى الفعل ، وهى عند سيبويه بمعنى همزة النقل فى نحو « أذهبت زيداً » أى جعلته ذاهبا ، فتكون المحبة عنده حاملة فقط على المجيء ، وليس فى هذا مجاز عقلى .

(٨) عطف على « كاستحالة » .

(٩) المراد به الموحد الكامل بخلاف المعتزلة ، والقرينة هنا حالية ، وإنما لم يكن هذا من الاستحالة العقلية ؛ لأن المراد بها الاستحالة الضرورية التى لا خلاف فيها ، وما هنا محل خلاف بين المؤمن والدهرى ، والمعتزلة من الموحدين يقولون بتأثير الأسباب العادية ، فلا يكون الإسناد إليها مجازاً عندهم .

(١٠) أى الصلتان العبدى فيما سبق .

تجوبُ له الظلماءَ عينٌ كأنها   زجاجةُ شَرْب غير ملأى ولا صفْر [١]

يريد أنه يهتدى بنور عينه فى الظلماء ، ويمكنه بها أن يخرقها ويمضى فيها ، ولولاها لكانت الظلماء كالسد الذى لا يجد السائر شيئاً يفرجه به ، ويجعل لنفسه فيه سبيلا ، فلولا أنه قال « تجوب له » فعلق « له » بـ « تجوب » لما تبين جهة التجوز فى جعل الجوْب فعلاً للعين كما ينبغى ؛ لأنه لم يكن حينئذ فى الكلام دليل على أن اهتداء صاحبها فى الظلماء ومضيَّه فيها بنورها ، وكذلك لو قال « تجوب له الظلماءَ عينه » لم يكن له هذا الموقع ، ولانقطع السّلكُ من حيث كان يعيبه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به [٢] .

الخلاف فى استلزامه الحقيقة : واعلم أن الفعل المبنى للفاعل فى المجاز العقلى واجب أن يكون له فاعل فى التقدير ، إذا أسند إليه صار الإسناد حقيقةً ؛ لما يشعر بذلك تعريفه بما سبق [٣] ، وذلك قد يكون **ظاهراً** ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ فما ربحت تجارتُهم ﴾ [٤] أى فما ربحوا فى تجارتهم ، وقد يكون **خفياً** لا يظهرُ إلا بعد نظر وتأمل ؛ كما فى قولك « سرتنى رؤيتك » أي : سرنى الله وقت رؤيتك ، كما تقول : أصل الحكم فى « أنبُت الربيعُ البقْلَ » : أنبت الله البقْل وقت الربيع، وفى « شفَى الطبيب المريض » شفى الله المريض عند علاج الطبيب ، وكما فى قوله « أقدَمنى بلدك حقٌّ لى على فلان » أى : أقدمتنى نفسى بلدك لأجل حقٍّ لى على فلان ، أى قدمت لذلك، ونظيره « محبتك جاءت بى إليك » أى : جاءت بى نفسى

---

(١) لا يُعلم قائله ، وقبله :

تناسَ طلاب العامريــة إذ نأتْ   بأسجح مرقال الضحى قلق الضفر
إذا ما أحَسَّتْهُ الأفاعى تخيرت   شواة الأفاعى من مكلـمة سمر

والشرب : جمع شارب ، والصفر : الخالية ، والمجاز فى إسناد « تجوب » إلى العين ، وإنما قيد الزجاجة بكونها غير ملأى ولا صفر ؛ لأن العين إنما تشبهها فى هذه الحالة .

(٢) لأن تنكيرها هو الذى هيَّأ له وصفها به .

(٣) يردّ بهذا على ما يفيده ظاهر كلام عبد القاهر من أن الفعل المبنى للفاعل فى المجاز العقلى لا يجب أن يكون له فاعل حقيقى ، كما فى قولك « سرتنى رؤيتك »، والخلاف فى هذا لا ثمرة له ولا يصح الاشتغال به فى علم البلاغة ، ولا يريد عبد القاهر إلا أن العرف فى مثل هذا لم يجر بإسناد الفعل إلى الفاعل الحقيقى ؛ فلا يقال فيه : سرنى الله عند رؤيتك .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٦ .

إليك لمحبتك أى جئتك لمحبتك ، وإنما قلنا : إن الحكم فيهما مجاز ؛ لأن الفعلين فيهما مسندان إلى الداعى [١] ، والداعى لا يكون فاعلا . وكما فى قول الشاعر :

وصيَّرنى هَواكِ وبى لِحَيْنى يُضْرَبُ المَثلُ [٢]

أى : وصيرنى الله لهواك وحالى هذه ، أى أهلكنى الله ابتلاءً بسبب هواك .

وكما فى قول الآخر وهو أبو نُواس :

يَزيدك وجهُه حُسنًا إذا ما زدتَهُ نظرا [٣]

أى يزيدك الله حسناً فى وجهه لما أُودِعهُ من دقائق الجمال متى تأملتَ .

إنكار السكاكى له : وأنكر السكاكى [٤] وجود المجاز العقلى فى الكلام [٥] ،

---

(١) يعنى الداعى إلى الفعل وهو السبب .

(٢) هو - كما فى الأغانى - لأبى عبد الله محمد بن أبى محمد يحيى بن المبارك اليزيدى ، وقيل : إنه لابن البواب ، وقبله :

أتيتكِ عائذاً بكِ منـــ ك لَمّا ضاقتِ الحيلُ

وبعده :

فإن ظَفَرتْ بكم نفسي فما لاقيتُه جَلَلُ

وإنْ قتل الهوى رجــلاً فإنى ذلك الرجلُ

والحين فى الأصل : الهلاك ، استعير لما وصل إليه من سوء الحال فى هواه .

(٣) هو للحسن بن هانىء المعروف بأبى نواس . والمراد بالحسن: حسن الوجه وجماله وليس المراد به استحسان الناظر إليه . ورواية الديوان :

وجوهٌ عندنا تحـــكي بدارة وجهها القمــرا

يزيدك وجهها حــسناً إذا ما زدتَـــــه نظرا

وقيل إن البيت لابن المعدل ، وقبله :

لِعُتبة صفحتا قمرٍ يفوق سناهما القمرا

يريد : وجهها .

(٤) ٢١٢ - المفتاح .

(٥) ذهب ابن الحاجب أيضا إلى أن المجاز فى لفظ « أنْبت » مثلاً من قولك « أنبت الربيع البقل » وهو يوافق السكاكى فى إنكار المجاز العقلى ، وذهب الفخر الرازى إلى إنكاره أيضا ، ولكنه يحمل نحو « أنبت الربيع البقل » على أنه تمثيل يورد ليتصور معناه وينتقل الذهن منه إلى إنبات الله تعالى ، فلا مجاز عنده فى الإسناد ولا فى طرفيه ، وذهب سيبويه إلى أنه من التوسع فى الكلام فيحتاج فيه إلى التأويل فقط ، كما يؤول « نام ليلى » بأنه على تقدير نمت فى ليلى ؛ فجملة المذاهب فى ذلك خمسة ، والخلاف بينهم فيها مما لا يصح الاشتغال به فى هذا العلم ، وأقربها إلى أسلوب اللغة جعل التجويز فى الإسناد ، كما ذهب إليه الخطيب ، وهو مذهب عبد القاهر إمام هذا الفن ؛ لأنه لا تكلف فيه كغيره من المذاهب .

وقال : « الذى عندى نظمُهُ فى سلك الاستعارة بالكناية ، بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى [1] بواسطة المبالغة فى التشبيه ، على ما عليه مبنى الاستعارة ، كما سيأتى . وجعلَ نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة ، ويجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم ، وجعل نسبة الهزْم إليه قرينةً للاستعارة .

وفيما ذهب إليه نظر ؛ لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى : ﴿ فهو فى عيشة راضية ﴾[2] صاحب العيشة لا العيشة [3] ، وبـ« ماء » فى قوله : ﴿ خُلق من ماء دافق ﴾ [4] فاعل الدفق لا المنى [5] ؛ لما سيأتى من تفسيره للاستعارة بالكناية [6] ، وألاّ تصحّ الإضافة فى نحو قولهم « فُلانٌ نهارهُ صائمٌ وَليله قائم » لأن المراد بالنهار على هذا فلانٌ نفسهُ ، وإضافة الشىء إلى نفسه لا تصح . وإلا يكون الأمر بالإيقاد على الطين فى إحدى الآيتين [7] وبالبناء فيهما لهامان [8] مع أن النداء له [9] .

وأن يتوقف جواز التركيب فى نحو قولهم « أنبت الربيعُ البقلَ ، وسرتنى رؤيتُك » على الإذن الشرعى ؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية ، وكل ذلك منتفٍ ظاهر الانتفاء ، ثم ما ذكره منقوض بنحو قولهم « فلان نهاره صائم » ؛ فإن الإسناد فيه مجاز ، ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان ؛ لأن ذكر طرفى التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة ، ويوجب حمله على التشبيه ، ولهذا عُدَّ نحو

---

(١) هو الله تعالى ، وإنما لم يصرح به ليبتعد عن سوء الأدب فى التشبيه من اللفظ . وما كان أغنى السكاكى عن ذلك المذهب الذى يحوج إلى هذا التكلف .

(٢) سورة الحاقة : الآية ٢١ .

(٣) وجه اللزوم أن ضمير « راضية » يعود إلى عيشة ، فيلزم أن يكونا بمعنى واحد ، ووجه بطلان اللازم ما فيه من ظرفية الشىء فى نفسه .

(٤) سورة الطارق : الآية ٦ .

(٥) لأن ضمير « دافق » يعود إلى ماء ، فيلزم أن يكونا بمعنى واحد ، ووجه بطلان اللازم ما فيه من إثبات خلق الإنسان من نفسه .

(٦) ما سيأتى هو أن مبناها عنده على دعوى أن المشَبَّه فرد من أفراد المشبه به .

(٧) أى السابقتين وهما : ﴿ يا هامانُ ابْن لى صرْحاً ﴾ . (الزمر : ٣٦) ﴿ فأوْقدْ لى يا هامان على الطين فاجعل لى صرحا ﴾ آية ٣٨ سورة القصص .

(٨) بل يكون للعملة الذين شُبه هامان بهم .

(٩) فيكون الأمر له لئلا يلزم تعدد المخاطب فى كلام واحد .

قولهم : « رأيت بفلان أسداً ، ولقيني منه أسد » تشبيها لا استعارة ، كما صرّح السكاكي أيضاً بذلك في كتابه (١) .

* *

تنبيه

سبب عدم إيراد الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان :

إنما لم نورِد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه ؛ لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان (٢) .

* * *

---

(١) أجاب أصحاب الحواشي عن السكاكي بأجوبة أعرضنا عنها ؛ لأنها لا يصح التطويل بها في علم البلاغة ، والحق أن المجاز العقلي طريقه غير طريق الاستعارة بالكناية ؛ لأنها تقوم على علاقة المشابهة كغيرها من الاستعارات ، بخلافه ، فلا يصح حمله عليها .

(٢) بيان ذلك : أن الحقيقة والمجاز العقليين حالان من أحوال اللفظ ، وأنه يؤتى بهما لأحوال تقتضيهما ؛ لأن مُلابسات الفعل السابقة تقتضي الإتيان بالمجاز العقلي عند قصد المبالغة ، وعدمها يقتضي الإتيان بالحقيقة العقلية ، وبهذا يدخلان في تعريف علم المعاني ، وإنما لم يدخلا في تعريف علم البيان لأنهما ليسا من أحوال الدلالة ، وقد اعترض على هذا بأن الحقيقة والمجاز اللغويين حالان من أحوال اللفظ أيضا وكل منهما له أحوال تقتضيه كالحقيقة والمجاز العقليين ، وقد ذكرهما الخطيب كغيره في علم البيان ، فإذا أجيب بأنهما من أحوال الدلالة فيدخلان في علم البيان ، قيل : إنه يمكن جعل الحقيقة والمجاز العقليين من أحوال الدلالة أيضا ؛ لأن إثبات البقل مثلا يمكن أن يدل عليه بقولنا « أنبت الله البقل » على طريق الحقيقة ، وبقولنا « أنبت الربيع البقل » على طريق المجاز ، وهكذا ، ولكن هذا يتوقف على دخول دلالة الحقيقة في طرق الدلالة المذكورة في تعريف علم البيان .

تمرينات على الحقيقة والمجاز العقليين

تمرين - ١

بيِّن الحقيقة والمجاز العقليين والأحوال الداعية إليهما فيما يأتى :

(١) فدَعْها وسَلِّ الهمَّ عنها بحسرةٍ ذَمـول إذا صام النهار وهجَّرا

(٢) إنى لَمِنْ مَـعْشَرٍ أفنَى أوائلَهُمْ قيلُ الكماة ألا أين المحامونا

(٣) إن المنبتَّ لا أرضاً قطع ، ولا ظهراً أبقى .

(٤) قوله تعالى : ﴿ واللهُ أنزل من السماء ماءً فأحيا به الأرض بعد موتها إنَّ فى ذلك لآية لقومٍ يسمعون ﴾ آية ٦٥ سورة النحل .

تمرين - ٢

بين نوع الملابسة فيما يأتى من المجاز العقلى :

(١) هى الأمور كما شاهـدتَها دولٌ مَن سرَّهُ زمنٌ سـاءته أزمانُ

(٢) وكـل امرىءٍ يولى الجميل محبَّبٌ وكلٌّ مكان يُنبتُ العزَّ طَيِّـبُ

(٣) قوله تعالى : ﴿ هُو الذى جعل لكم الليل لتسكُنوا فيه والنهار مُبْصراً ﴾ آية ٦٧ سورة يونس .

تمرين - ٣

(١) ما وجه من جعل الحقيقة والمجاز العقليين من علم المعانى ؟ ... وما وجه من جعلهما من علم البيان ؟ ... وهل لهذا الخلاف ثمرة فى البلاغة ؟

(٢) بين الخلاف فى كون الحقيقة والمجاز العقليين وصفين للكلام أو للإسناد ؟ وما هى ثمرة هذا الخلاف فى المقصود من علوم البلاغة ؟

* * *

الباب الثانى : القول فى أحوال المسند إليه

أغراض الحذف : أما حذفه فإمَّا لمجرَّد الاختصار [١] والاحتراز عن العبث بناءً [٢] على الظاهر ، وإما لذلك مع ضيق المقام [٣] ، وإما لتخييل [٤] أنّ فى تركه تعويلا على شهادة العقل وفى ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكم بينَ الشهادتين ! . وإما لاختبار تنَبُّه السامع عند القرينة [٥] ، أو مقدار تنبهه [٦] ، وإما لإيهام أن فى تركه تطهيراً له عن لسانك أو تطهيراً للسانك عنه [٧] ، وإما ليكون لك سبيلٌ إلى الإنكار إنْ مسَّتْ إليه حاجة [٨] ، وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقةً أو ادِّعاء [٩] ،وإما لاعتبارٍ آخر مناسب لا يهتدِى إلى مثله

---

(١) الحذف هو حال المسند إليه ، وكذا ما سيأتى من الذكر والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير ، ومجرد الاختصار وما عطف عليه هى الأحوال الداعية إلى الحذف ، وهذا يقال فى الحذف مما يأتى ، وهذه الأحوال تسمى أغراضاً أيضاً .

والاختصار غرضٌ مطَّرد فى الحذف ؛ فتارة يكون وحده ، وتارة بكون مع غيره من أغراض الحذف ، وحذف المسند إليه يشمل حذف المبتدأ وحذف الفاعل مع إنابة المفعول عنه .

(٢) بناء : حال من العبث ، أى حال كون العبث مبنيا على الظاهر بأن تكون هناك قرينة تدل على المحذوف ؛ لأنه لا يصح حذفه من غير قرينة تدل عليه ، وظاهره أن الاختصار والاحتراز عن العبث غرضان لا ينفصل أحدهما عن الآخر .

(٣) ضيق المقام قد يكون بسبب شعر أو ضجر أو خوف فوات فرصة أو نحو ذلك .

(٤) إنما قال « تخييل » ؛ لأن الدالّ حقيقةً عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرينة ، وهذه نكتة فلسفية أتى بها السكاكى فى أغراض الحذف وليست فى شىء من البلاغة العربية .

(٥) هذا كأن يزورك رجلان سبقت لأحدهما صحبة لك ، فتقول لمن معك : « وَفِىٌّ » تريد : الصاحب وفى .

(٦) هذا كأن يزورك رجلان أحدهما أقدم صُحبةً من الآخر ، فتقول لمن معك : « جدير بالإحسان » تريد الأقدم صحبة جدير بالإحسان ، والفرق بين هذا وما قبله أن اختيار مقدار التنبه لا يكون إلا فى القرائن الخفية ، وهذا الغرض بقسميه من تكلفاتهم أيضاً .

(٧) قيل : إن لفظ « إيهام » هنا لا داعى إليه ، وكذلك لفظ « تخييل » فيما سبق ؛ لأن ذلك يقع حقيقة لا تخييلا ولا إيهاما ، والأول كقولك « خاتم الأنبياء » أى محمد ﷺ ، والثانى سيأتى فى أمثلة الإيضاح .

(٨) هذا كقولك « فاجر » تريد رجلا معروفا ، فلا تذكره لتقول عند الحاجة ما أردته .

(٩) الأول كقوله تعالى : ﴿ عالمُ الغيبِ والشهادة ﴾ آية ٩ سورة الرعد ، والثانى كقولك « وهابُ الألوف » تريد كريما لا تذكره ادِّعاء لتعينِّه وشهرته .

إلا العقلُ السليم والطبعُ المستقيم (١) .

كقول الشاعر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلتُ علــيلٌ ... سهرٌ دائم وحزن طــــــويلُ (٢)

وقوله :

سأشكرُ عَمْراً إن تراخــــتْ منيَّتى ... أيادى لم تُمْنَنْ وإنْ هــــــى جَلَّتِ

فتًى غيرُ محجوب الغنَى عن صديقه ... ولا مُظْهِر الشكوى إذا النعلُ زلَّتِ (٣)

وقوله :

أضاءت لهم أحسابُهمْ ووجُوهـــهمْ ... دُجَى الليل حتى نظَّـمَ الجزعَ ثاقبُهْ

نجومُ سماءٍ كلما انقَـــضَّ كوكبٌ ... بدا كوكبٌ تأوى إليه كــواكبُهْ (٤)

---

(١) من ذلك تعجيل المسرة أو المساءة كقولك للسائل : « دينار » . ومنه المحافظة على وزن أو سجع ، كقولهم « من طابت سريرتُه حُمدت سيرتُه » . فلو قيل « حمد الناس سيرته » لفات السجع ، وإنى أرى أن هذا غرض يراعى من أجل محسِّن بديعى ، فلا يفوت بتركه إلا ذلك المحسن ، ولا يكون مقامه فى البلاغة كغيره ، وقد ذكر بعضهم من أغراض الحذف اتباع الاستعمال الوارد على تركه ، كما فى قولهم « رمية من غير رام » أو على ترك نظائره ، كالرفع على المدح أو الذم فى النعت المقطوع ، واعترض عليه بأن الحذف فى ذلك ليس لأغراض بلاغية ، وإنما يرجع إلى اقتضاء العربية له ، وأجيب بأن هذا الحذف مع وجوبه عربيةً لا يصار إليه إلا لغرض بلاغى يقتضيه ، وهو جوابٌ ظاهر ؛ لأنه لا معنى لتوقف الحذف على الغرض البلاغى مع وجوبه فى ذاته ؛ إذ لابد منهُ وُجد هذا الغرض أو لم يوجد .

(٢) لا يُعْلَم قائله ، والشاهد فى قوله « عليل » ؛ لأن التقدير أنا عليل . وفى قوله « سهر دائم » ؛ لأن التقدير حالى سهر دائم ، والحذف فيه للاختصار والاحتراز عن العبث مع ضيق المقام بسبب الضجر والشعر .

(٣) هما لعبد الله بن الزبير الأسدى فى مدح عمرو بن عثمان بن عفان ، وقيل إنهما لإبراهيم بن العباس الصولى ، وقيل غير هذا فى نسبتهما ، وأيادى بدل اشتمال من عمرو ، والتقدير: أيادى له ، وهى جمع أيدى بمعنى النعم ، وأيدى جمع يد ، وقوله « لم تمنن » معناه لم تقطع أو لم تخلط بمنَّة ،. وقوله « إذا النعل زلت » كناية عن نزول الشر ، وزلت بمعنى زلقت ، والشاهد فى قوله « فتى » ؛ لأن التقدير هو فتى ، والحذف فيه للاختصار والاحتراز عن العبث مع ضيق المقام بسبب الشعر ، وقد قيل إنه لصون المحذوف عن لسان المادح ، وقيل إنه لادّعاء تعينه ، وكلاهما ضعيف ؛ لأنه صرح باسمه قبله .

(٤) قيل : إنهما لحنظلة بن الشرقى المعروف بأبى الطمحان القينى وقيل : للقيط بن زُرارة ، فى مدح « بنى لأم » من طيىء، وهو الصحيح، وكان فى أسر بجير بن أوس الطائى فأطلقه =

وقول بعض العرب فى ابن عم له مُوسِر سأله فمنعه ، وقال : كم أعطيك مالى وأنت تنفقه فيما لا يعنيك ، والله لا أعطيتك . فتركه حتى اجتمع القوم فى ناديهم وهو فيهم ، فشكاه إلى القوم وذمَّه ، فوثب إليه ابن عمه فلطمه ، فأنشأ يقول :

سريعٌ إلى ابن العمِّ يلطم وجهه | وليسَ إلى داعى النَّدى بسريع
حريصٌ على الدنيا مُضيعٌ لدينه | وليس لما فى بيته بمضيع [1]

وعليه قوله تعالى : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ [2] وقوله تعالى : ﴿ وما أدراكَ ماهيهْ ، نارٌ حاميهْ ﴾ [3] ، وقَيام القرينة شرطٌ فى الجميع [4] .

أغراض الذكر : وأما ذكره؛ فإمَّا لأنه الأصل ولا مقتضى للحذف [5] ، وإمَّا

= فمدحه بذلك ، والجزع : خرز فيه بياض وسواد ، والشاهد فى قوله « نجوم سماء » ؛ لأن التقدير هم نجوم سماء ، والحذف فيه للاختصار والاحتراز عن العبث مع ضيق المقام بسبب الشعر ، وقيل : إنه لصون المحذوف عن لسان المادح ، هذا وبعضهم يأخذ على البيت الأول ما فيه من المبالغة التى جاوزت الحد ، وبعضهم يعجب به ويقول : هو أمدح بيت قيل فى الجاهلية .

(١) هما للمغيرة بن عبد الله المعروف بالأقيشر الأسدى . والندى : الكرم ، والشاهد فى قوله « سريع إلى ابن العم » ؛ لأن التقدير هو سريع ، والحذف فيه لصون اللسان عن المحذوف مع الاختصار والاحتراز عن العبث .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٨ .

(٣) سورة القارعة : الآيات ٩ ، ١٠ .

(٤) أى فى جميع أغراض الحذف ؛ لأنه لا يصح الحذف إلا معه ، واعتبار البلاغة إنما يكون بعد اعتبار الصحة ، وقد يغنى عن هذا قوله فيما سبق « بناء على الظاهر » .

هذا وقد ترك أمثلة حذف المسند إليه الفاعل مع إنابة المفعول عنه ، ومن ذلك هذه الأمثلة :

سُبِقنا إلى الدنيا . فلو عاش أهلُها | مُنحنا بها منْ جيئة وذُهُوب
نُبِّئْت أن أبا قابُوس أوْعدَنى | ولا قرارَ على زأر من الأسد
أسِرْتُ وما صَحْبى بعُزل لدَى الوغى | ولا فرسى مهْر ولا ربُّه غُمر
لَئِنْ كُنْتَ قد بُلِّغْتَ عنى خيانةً | لَمُبْلغُكَ الواشى أغشُّ وأكذب

والحذف فى الأول للعلم بالمحذوف ، وفى الثانى للخوف عليه ، وفى الثالث لضيق المقام ، وفى الرابع لاحتقار المحذوف .

(٥) إنما قدمَ أغراضَ الحذف على أغراض الذكر ؛ لأن الأولى أهم فى البلاغة من الثانية ، والذكر الذى يبحث عن أغراضه هو الذى يصح الاستغناء عنه لوجود القرينة ، فوجودها شرط فى الذكر كما هو شرط فى الحذف ؛ لأنه مع فقدها يتعين الذكر ، وإنما يبحث فى هذا العلم عن الأغراض المرجحة كما سبق ، وقد اعترض على هذا الغرض بأنه مع وجود القرينة يكون مقتضى=

للاحتياط لضعف التعويل على القرينة (١) ، وإما للتنبيه على غباوة السامع (٢) ، وإما لزيادة الإيضاح والتقرير (٣) ، وإما لإظهار تعظيمه أو إهانته كما فى بعض الأسامى المحمودة أو المذمومة (٤) ، وإما للتبرك بذكره (٥) ، وإما لاستلذاذه (٦) ، وإما لبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب ، كقوله تعالى حكايةً عن موسى عليه السلام: ﴿ هِىَ عَصاىَ ﴾ (٧) ولهذا زاد على الجواب (٨) ، وإما لنحو ذلك (٩) .

= الحذف موجوداً ، ويكون الأصل الحذف ، لا الذكر ، وأجيب بأنه يريد لا مقتضى الحذف فى قصد المتكلم وإن كان موجوداً فى نفسه . وإنى أرى أنه متى وُجدَت القرينة يتعين الحذف بلاغةً ، ولا يصح الذكر لمثل هذا الغرض ؛ فالأولى الاقتصار على ما بعده . وقيل : إن مراده أن الذكر هو الأصل عند فقد القرينة ؛ ويكون ما بعده من الأغراض عند وجودها ، ولا يخفى ضعف هذا الجواب أيضاً .

(١) هذا عند خفاء القرينة ؛ كما تقول « من حضر ومن سافر ؟ فيقال : « الذى حضر زيد ، والذى سافر عمرو » ،ولا يقال زيد وعمر ؛ لأن السامع قد يجهل تعيين ذلك فى السؤال .

(٢) هذا عند ظهور القرينة ، كما تقول : من حضر ؟ ... فيقال « الذى حضر زيد » .

(٣) نحو قول الشاعر :

وقد علم القبائلُ من مَعَدٍّ   إذا قُبَبٌ بأبطُحِها بُنينا
بأنَّا المطعمون إذا قدرنا   وأنا المهلكون إذَا ابتُلينا
وأنَّا المانعون لما أرَدْنا   وأنَّا النازلون بحيث شينا
وأنَّا التاركون إذا سخطنا   وأنَّا الآخذون إذا رضينا

(٤) الأول نحو « أمير المؤمنين حاضر » ، والثانى نحو « السارق اللئيم حاضر » جوابًا لمن سأل عنهما .

(٥) كقولك لمن سألك : هل الله يرضى هذا ؟ : الله يرضاه .

(٦) نحو قول الشاعر :

بالله يا ظَبيات القَاع قلنَ لنا   لَيلاىَ منكنَّ أم ليلَى من البشر

(٧) سورة طه : الآية ١٨ .

(٨) فقال : ﴿ أتوكأ عليها وأهشُّ بها على غنَمى ولىَ فيها مآربُ أخْرى ﴾ ، وكل هذا لأن الكلام مع رب العزة ، وإصغاء المخاطب فى مثل هذا مطلوب للمتكلم ، والإصغاء محال على الله تعالى ، ولكن كلامه يجرى على أساليب العربية ، بقطع النظر عن كونه كلامه .

وقد يطلب بسط الكلام لغير ذلك من مقامات المدح والرثاء والفخر ونحوها ؛ كقول الشاعر :

فَعَبّاسٌ يصُدُّ الخَطبَ عنّا   وعبّاسٌ يُجيرُ من استجَارا

(٩) كالتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار ، ومنه قول الفرزدق فى على بن الحسين رضى الله عنهما حين أنكر هشام بن عبد الملك معرفته :

هذا ابنُ خير عبادِ الله كلهم   هذا التّقى النقى الطاهر العَلَمُ =

قال **السكاكى** [١] : « وإما لكون الخبر عامَّ النسبة إلى كل مسند إليه ، والمراد تخصيصه بمعيَّن [٢] كقولك « زيدٌ جاء ، وعمرو ذهب ، وخالد فى الدار » وقوله :

اللهُ أنْجحُ ما طلبتَ بهِ والبرُّ خير حَقيبةِ الرّحْلِ [٣]

وقوله :

النفسُ راغبةٌ إذا رغَّبتَها وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تقنَعُ [٤] »

وفيه نظر ؛ لأنه إن قامت قرينةٌ تدل عليه إن حُذف ، فعمومُ الخبر وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره ، وإلا فيكون ذكره واجباً [٥] .

* * *

= هذا ابنُ فاطمة إن كنتَ جاهله بجدِّه أنبياءُ الله قد خُتِمُوا

(١) ٩٥ – المفتاح .

(٢) أى ذكر مسند إليه خاص يُسندُ إليه الخبر ، فلا يريد بالتخصيص قصر الخبر عليه ؛ لأنه لا قصر فيما ذكره من الأمثلة ، وقيل : إنه يريد به القصر على ما سيأتى فى تقديم المسند إليه . ورُدَّ بأن هذا خلاف مذهب السكاكى ؛ لأنه يرى أن المبتدأ إذا كان اسماً ظاهراً لا يفيد القصر كما سيأتى .

(٣) هو لامرىء القيس بن حندج بن حجر ، واختار صاحب الأغانى أنه لامرىء القيس ابن عابس . وأنجح : أفعل تفضيل من « أنجح الله طلبته » على مذهب سيبويه فى تجويز بنائه من المزيد ، و(ما) ، فى قوله « ما طلبت به » نكرة موصوفة ، بمعنى شىء ، والبر : الطاعة ، والحقيبة : ما يوضع فيه الزاد ونحوه ، والرحل : الرحيل .

(٤) هو لخويلد بن خالد المعروف بأبى ذُؤيْب الهذلى ، وقوله : رغبتها : بمعنى أطمعتها ، ورواية الجمهرة : « والنفس » بالواو .

(٥) أجيب عن هذا النظر بأنه لا مانع من أن يكون ذكره لعدم القرينة والتخصيص بمعين معاً ، ولا يخفى ضعف هذا الجواب ؛ لما سبق من وجوب القرينة فى الذكر ، كالحذف .

تمرينات على الذكر والحذف

تمرين - ١

لماذا حذف المسند إليه فى الأمثلة الآتية :

١ - وما المالُ والأهلـون إلا ودائعٌ ولا بُدَّ يوماً أنْ تُردَّ الودائـــع

٢ - ســـألونى فـى سَقامِى كيف حالــى ؟ قلتُ : نِضْوُ

٣ - وإنى رأيتُ البخل يُزرى بأهله فأكرمتُ نفسى أن يُقال بخيلُ

تمرين - ٢

لماذا ذكر المسند إليه فى الأمثلة الآتية :

١ - وإنى لحلوٌ تعترينى مرارةٌ وإنى لترَّاكٌ لما لم أُعَوَّدِ

٢ - قوله تعالى : ﴿ فأصبح فى المدينة خائفاً يترقبُ فإذا الذى استنصره بالأمس يستصرخه قال له موسى إنك لغوىٌّ مبين ﴾ آية ١٨ سورة القصص .

٣ - قوله ﷺ : « أنا النبىُّ لا كذب ، أنا ابن عبد المطلبْ » .

تمرين - ٣

بيِّن حال المسند إليه فى الذكر والحذف، والداعى إليهما فيما يأتى :

١ - قوَّالُ مُحكمة نقَّاضُ مبرمة فتَّاحُ مبـــهمة حَبَّاسُ أوْرادِ

٢ - قوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحدٌ ، الله الصمدُ ﴾ آية ١ ، ٢ سورة الإخلاص .

٣ - إن تُبتدرْ غايةٌ يومًا لمكرمةٍ تَلْقَ الســـوابقَ منا والمصلِّينا

٤ - قوله تعالى : ﴿ فصبرٌ جميلٌ والله المستعانُ على ما تصفون ﴾ آية ١٨ سورة يوسف .

* * *

أغراض التعريف

أغراض التعريف : وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم [1] ؛ لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى ، ومتى كان أقرب كانت أضعف ، وبُعدهُ بحسب تخصيص المسند إليه ، والمسندُ [2] كلما ازداد تخصيصاً ازداد الحكم بُعداً ، وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قرباً ، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا : « شيءٌ ما موجود » وفي قولنا « فلان بن فُلان يحفظ الكتاب » والتخصيص كمالُه بالتعريف .

أغراض التعريف بالإضمار : ثم التعريف مختلف ، فإن كان بالإضمار : فإما لأن المقامَ مقامُ التكلم [3] كقول بشار :

أنا المُرَعَّث لا أخْـــفَى على أحد ... ذرَّتْ بِيَ الشمسُ لِلقاصى وللدانى [4]

وإما لأن المقام مقام الخطاب ، كقول الحماسية :

وأنتَ الذى أخلفـتَنى ما وعدتَنى ... وأشْمَتَّ بى من كان فيكَ يلومُ [5]

وإما لأن المقامَ مقامُ الغيبة لكون المسند إليه مذكوراً أو فى حكم المذكور لقرينةٍ [6] كقوله :

---

(١) أى مع اقتضاء المقام له ، ولهذا آثر عليه التنكير فى قوله تعالى : ﴿ وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى ﴾ آية ٢٠ سورة القصص .

(٢) المراد بالتخصيص التعيين ، وإنما كان التعيين سبباً فى بعد الحكم ؛ لأن كل واحد يعلم حصول ضرب ما مثلا من أى إنسان ، ولا يعلم حصول ضرب معين من شخص معين ، فتكون الفائدة أتم فى الحكم على المعين .

(٣) لا يخفى أن مقام التكلم يوجب ضمير المتكلم ، ومقام الخطاب يوجب ضمير الخطاب ، ومقام الغيبة يوجب ضمير الغيبة ، ومثل هذا لا يُبحث عنه فى البلاغة كما سبق ، وإنما هى معان نحوية لا يصح ذكرها فى علم البلاغة .

(٤) المرعث : المقرَّط لُقِّب به لرعثة كان يعقلها وهو صغير فى أذنه . وقوله « ذرت » معناه طلعت ، وهو كناية عن شهرته ، والشاهد فى قوله « أنا » لأن المقام للتكلم ، وقد علمت ما فيه . والحق أن ضمير التكلم يؤتى به فى مقام الفخر ونحوه لما فيه من الإشعار بالاعتداد بالنفس .

(٥) هو لأمامة الخثعمية تخاطب ابن الدمينة الشاعر ، وكان يتغزل بها فى شعره ، ثم تزوجها بعد ذلك ، وقد وردت فى أكثر شعره أميمة بتصغير الترخيم .

(٦) بهذا يمتاز مقام ضمير الغيبة عن مقام الاسم الظاهر ؛ لأنه للغيبة أيضاً .

لوَ انَّك تستــضِى بِهِمُ أضـــاءوا   مِنَ البيض الوجوه بَنِى سِــنان

ومن حَسب العشيرة حيث شاءوا   هُمُ حَلُّوا من الشرف المُعلَّـــى (١)

وقوله تعالى : ﴿ اعْدلوا هو أقربُ للتَّقوى ﴾ (٢) أى العدل ، وقوله تعالى : ﴿ ولأبويه لِكُلِّ واحدٍ منهما السُّدسُ ﴾ (٣) أى ولأبوى الميت (٤) .

وأصلَ الخطاب أن يكون لمعيَّن ، وقد يترك إلى غير معين (٥)؛ كما تقول « فلانٌ لئيم إن أكرمته أهانك ، وإن أحسنتَ إليه أساء إليك » فلا تريد مُخاطباً بعينه بل تريد إن أُكْرِم أو أُحْسِنَ إليه ، فتُخْرِجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم ، أى سوء معاملته غير مختصّ بواحد دون واحد . وهو فى القرآن كثير ، كقوله تعالى : ﴿ ولَوْ تَرى إذِ المُجرمونَ ناكسو رءوسهم عند ربهمْ ﴾ (٦) أخرج فى صورة الخطاب لَمَّا أريد العموم للقصد إلى تفظيع حالهم ، وأنها تناهت فى الظهور حتى امتنع خفاؤها ؛ فلا تختص بها رؤية راءٍ ، بل كلٌّ من يتأتى منه الرؤية داخل فى هذا الخطاب (٧) .

أغراضُ التعريف بالعَلَمية : وإن كان بالعلمية فإما لإحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداءً باسمٍ مُختص به (٨) كقوله تعالى : ﴿ قلْ هُوَ اللهُ أحدٌ ﴾ (٩) .

---

(١) هما لأبى البرج القاسم بن حنبل المرّى ، فى زفر بن أبى هاشم بن مسعود ، وقبلهما :

بحجر فى جنابهم خفاءُ   أرى الخلان بعد أبى حبيب

وبياض الوجه كناية عن السيادة والشرف . والشاهد فى ضمائر الغيبة الأربعة فى البيتين .

(٢) سورة المائدة : الآية ٨ .   (٣) سورة النساء : الآية ١١ .

(٤) المثالان فى الآيتين لعود الضمير على ما هو فى حكم المذكور ، والقرينة فى الأول لفظية وفى الثانى حاليَّة .

(٥) فيدلُّ على العموم البدلى بطريق المجاز أو الحقيقة . وقيل : إن ذلك من الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ ولو ترى ﴾ الظاهر فيه : ولو يرى أن كل أحد . ومثل هذا هو الذى يُعَدُّ من وجوه البلاغة فى هذا الباب ؛ لما فيه من تلك المزية الظاهرة ، ويمكن أن يعد منها الالتفات الآتى ، واستعمال ضمير الجمع فى الواحد ، ونحو ذلك مما لا يدخل فى المعانى النحوية للضمائر .   (٦) سورة السجدة : الآية ١٢ .

(٧) منه أيضا قول الشاعر :

هواناً بها كانت على الناس أهوَنا   إذا أنت لم تعرف لنفسك حقَّها

وقول الآخر :

فأنتَ ومالكُ الدنيا سَــــواءُ   إذا ما كنتَ ذا قلب قَنـــوعٍ

(٨) هذا أيضاً من استعمال العلَم فى معناه الأصلى ،فلا يصح أن يعد من وجوه البلاغة .

(٩) آية ١ سورة الإخلاص . وإنما تكون الآية من تعريف المسند إليه بالعلمية إذا جعل لفظ الجلالة مبتدأ ثانيا لا خبراً عن الضمير .

وقول الشاعر :

أبو مالك قاصـــــرٌ فقرَهُ على نَفْسِــه ومُشيعٌ غِناهُ (١)

وقوله :

اللهُ يعلمُ ما تركتُ قتالَهُمْ حَتَّى عَلَوْا فرسى بأشقَرَ مُزْبِد (٢)

وإما لتعظيمه أو لإهانته ، كما فى الكُنَى والألقاب المحمودة والمذمومة (٣) . وإما للكناية حيث الاسم صالح لها (٤) ، ومما ورد صالحاً للكناية من غير باب المسند إليه قوله تعالى : ﴿ تبَّتْ يدا أبى لهب ﴾ (٥) أى جهنمى .

وإما لإيهام (٦) استلذاذه ، أو التبرك به .

وإما لاعتبار آخر مناسب (٧) .

أغراض التعريف بالموصولية : وإن كان بالموصولية فإما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة (٨) كقولك « الذى كان معنا أمس رجل عالم » ،

---

(١) هو لمالك بن عويمر المعروف بالمتنخل الهذلى من قصيدة له فى رثاء أبيه ، وكان يكنى أبا مالك ، والكنية علم ، ومعنى قصره فقره على نفسه : أنه لا يسأل أحداً ، ومعنى إشاعة غناه أنه يعطى كل الناس .

(٢) هو للحارث بن هشام فى الاعتذار عن فراره عن أخيه أبى جهل يوم بدر ، والأشقر: لون يأخذ من الأحمر والأصفر ، ويريد به الدم ، والمزبد : الذى له زبد ، يعتذر بأنه لم يفر إلا بعد أن جرح ، فعلا دمه فرسه .

(٣) كقولك « أبو المعالى حضر ، وأنف الناقة ذهب » مثل الكنى والألقاب الأعلام المنقولة من معان محمودة أو مذمومة .

(٤) الفرق بين هذا وما قبله أن ما هناك مجرد إشعار ، وما هنا يقصد فيه المعنى اللازم وتنسى العلمية . وصلاح الاسم للكناية بالنظر إلى أصله قبل العلمية ، وقيل إنه لا يراد بالكناية هنا معناها الاصطلاحى الآتى فى علم البيان؛ لأنه لا يكنى بأبى لهب عن جهنمى باعتبار معناها المستعمل فيه وهو الذات المخصوصه ، وهذا لا بد منه فى الكناية الاصطلاحية .

(٥) سورة المسد : الآية ١ .

(٦) لا معنى لإقحام لفظ « إيهام » ؛ لأن التبرك والاستلذاذ حاصلان تحقيقا ، وذلك كقول الشاعر :

بالله يا ظبيات القاع قُلن لنا ليلاى منكن أم ليلى من البشر

(٧) كالتفاؤل والتطير . نحو : « سعد فى دارك ، والسفاح فى دار صديقك »

(٨) هذا أيضا معنى لغوى لاسم الموصول ، فلا يصح عدُّه فى وجوه البلاغة .

وإما لاستهجان التصريح بالاسم ، وإما لزيادة التقرير ، نحو قوله تعالى : ﴿ وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه ﴾ (١) فإنه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء ، والمذكور أدلُّ عليه من امرأة العزيز وغيره (٢) .

وإما للتفخيم كقوله تعالى : ﴿ فغشيهم من اليمِّ ما غَشِيَهُم ﴾ (٣) .

وقول الشاعر :

مضى بها ما مضى منْ عقل شاربها وفى الزجاجة باق يطلبُ الباقى (٤)

ومنه فى غير هذا الباب قوله تعالى : ﴿ فَغشَّاها ما غشَّى ﴾ (٥) .

وبيت الحماسة :

صَبا ما صبا حتى علا الشيبُ رأسَهُ فلما علاه قال للباطل : ابعدِ (٦)

وقول أبى نواس :

ولقد نهزتُ مع الغُواة بدلوهِمْ وأسَمْتُ سَرْحَ اللحظ حيث أساموا

وبلغتُ ما بلغ امرؤٌ بشبابه فإذا عُصارةُ كلِّ ذاك أثامُ (٧)

---

(١) سورة يوسف : الآية ٢٣ .

(٢) لأنه إذا كان فى بيتها وتمكن منها ولم يفعل كان هذا أقوى فى نزاهته ، والآية تصلح أيضاً مثالاً لغرض استهجان التصريح بالاسم لقبح الفعل المنسوب إليها ، ومما عُدِلَ فيه عن التصريح بالاسم لاستهجانه قول الشاعر :

قلتُ لترْب عندها جالسه فى قصرها : هذا الذى أراد من

قلتُ : فتى يشكو الغرام عاشقٌ قالت : لِمَنْ، قالت : لمن ، قالت : لمن

والتكرار فى ذلك قبيح يخل بفصاحته وبلاغته .

(٣) سورة طه : الآية ٧٨ .

(٤) هو لعبد الله بن العباس بن الفضل بن الربيع ، وقيل : إنه لأبى نواس . والضمير فى قوله « بها » للخمر ، ومعنى البيت أنه مضى بالخمر قدر كبير من عقل شاربها ، ولا يزال الباقى من الخمر فى الزجاجة يطلب الباقى من عقله حتى يذهب به كله .

(٥) آية ٥٤ سورة النجم ، وإنما يكون ما فى الآية من غير هذا الباب ؛ إذا جُعلت « ما » مفعولا به ، فإذا جعلت فاعلا كانت منه .

(٦) هو لدريد بن الصمة ، وإنما لم يكن من هذا الباب لأن « ما » فيه مفعول به ، أى تعاطى الصبا الذى تعاطاه ، ويجوز أن تكون مصدرية ظرفية ، والصبا : الميل إلى الصبوة وهى جهلة الصبيان .

(٧) هما للحسن بن هانىء المعروف بأبى نواس ، ويقال : « نهز الدلو فى البئر »إذا =

وإما لتنبيه المخاطب على خطئه، كقول الآخر :

إن الذين تَرونهم إخوانكـــم ... يشفِى غليلَ صدورهم أن تُصرَعُوا [1]

وإما للإيماء إلى وجه بناء الخبر [2] نحو : ﴿ إنَّ الذين يستكبرونَ عن عبادتى سيدْخلونَ جهنَّم دَاخرينَ ﴾ [3]. ثم إنه [4] ربما جُعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر [5] كقوله :

إنَّ الذى سَمكَ السماء بنى لنا ... بيتاً دعائمه أعزُّ وأطولُ [6]

أو لشأنٍ غيره [7] نحو : ﴿ الذين كذَّبوا شُعيباً كانوا همُ الخاسرين ﴾ [8] .

قال السكاكى [9] : « وربما جُعل ذريعة إلى تحقيق الخبر » ؛ كقوله :

ضرب بها فى الماء لتمتلىء ، ويقال « أسام الماشية » إذا أخرجها إلى المرعى ، والكلام على التمثيل فى الموضعين . والإضافة فى « سرح اللحظ » من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والسرح فى الأصل ذهاب الماشيه إلى المرعى ، والعصارة ما تحلَّب مما عُصر ، والمراد بها هنا الثروة والنتيجة ، والشاهد فى قوله « ما بلغ امرؤ » ؛ لأنه مفعول به .

(١) هو لعبدة بن الطبيب فى وعظ بنيه، وقيل لغيره ، وقوله « ترونهم » بمعنى تظُنونهم، والواو فيه فاعل لأنه مما يبنى على صـــورة المجهول ، وهو للفاعل ويجوز أن يكون من « أرى » المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ، والغليل : العطش الشديد أو الحقد . والشاهد فى أن الموصول فى البيت يفيد من تخطئتهم فى ظنهم ما لا يفيده إن فلاناً وفلانا .

(٢) أى طريق إسناده إلى الموصول من كونه مدحاً أو ذماً أو نحوهما ؛ بأن يذكر فى الصلة ما يناسب ذلك .

(٣) سورة غافر : الآية ٦٠ .

(٤) الضمير يعود إلى الإيماء إلى وجه بناء الخبر .

(٥) ربما جعل ذريعة أيضاً إلى الإهانة لشأنه ، كقولك « إن الذى لا يُحسن الفقه صنَّف فيه » ، أو شأن غيره ، كقولك : إن الذى يتبع الشيطان خاسر .

(٦) هو لهمام بن غالب المعروف بالفرزدق يفتخر ببيته فى تميم على جرير؛ لأنه كان من ذوى الشرف فيهم ، وليس المراد بالبيت الكعبة كما ذكر الدسوقى فى حاشيته على المختصر ، وقوله « سمك » بمعنى رفع . والشاهد فى أن قوله « الذى سمك السماء » إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه من جنس الرفعة والبناء ، وأعز وأطول أى من بيت جرير ، أو من كل عزيز وطويل ، أو من السماء المذكورة قبله ، أو بمعنى عزيزة طويلة ، فيكون أفعل التفضيل على غير بابه ، وقد حذفت « من » على الأول للدلالة على قوة الخبر .

(٧) كشعيب عليه السلام فى الآية ؛ لأن فيها إيماءً إلى الخبر يشعر بتعظيمه ، إذ جعل خسرانهم بسبب تكذيبه ، وفيها إيماء أيضاً إلى أن الخبر من جنس الخسران .

(٨) سورة الأعراف : الآية ٩٢ . (٩) ٩٧ – المفتاح .

إنَّ التى ضربتْ بيتًا مهاجرةً بكوفة الجند غالتْ ودَّها غولُ (١)

وربما جُعِلَ ذريعةً إلى التنبيه للمخاطب على خطأ ، كقوله * « إن الذين ترونهم ... » * البيت » .

وفيه نظر؛ إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق (٢) ، فكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثانى ، والمسند إليه فى البيت الثانى ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه ، بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه (٣) ؟ !

أغراض التعريف بالإشارة : وإن كان بالإشارة فإما لتمييزه أكمل تمييز لصحة إحضاره فى ذهن السامع بوساطة الإشارة حسًّا (٤) كقوله :

* هذا أبو الصقر فرداً فى محاسنه (٥) *

---

(١) هو لعبدة بن الطبيب . وكوفة الجند هى مدينة الكوفة ، وروى أبو زيد « بكوفة الخلد » على أنه موضع ، وقال الأصمعى : إنما هو « بكوفة الجند » والأول تصحيف . وقوله « غالت » بمعنى أكلت ، والغول : حيوان خرافى وقد يطلق على الداهية . والشاهد فى أن ضرب البيت بالكوفة والهجرة إليها فيه إيماء إلى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبة ، وهو مع هذا يحقق زوال المودة ويقره حتى كأنه دليل عليه .

(٢) فرَّق بينهما بأن الإيماء إشعار بالخبر سواء أكان معه تحقيق له أم لا ، والأول كما فى بيت عبدة ، والثانى كما فى بيت الفرزدق ، فالإيماء إلى الخبر أعم من تحقيقه وإفادة الجزم به .

(٣) نقيضه : نفى الأخوة عنهم ، وهذا لا يخرجه فيما أرى عن كونه فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر ؛ لأنهم أطلقوا فيه ولم يقيدوه بشىء ، ومن هذا الإيماء قول أبى العلاء :

إن الذى الوحشةُ فى داره تؤنسه الرحمة فى لحده

وربما يقصد بالإيماء تشويق السامع إلى الخبر ليتمكن فى نفسه ، كما فى قول الشاعر :

والذى حارت البريةُ فيه حيوان مستحدَثٌ من جماد

ومن أغراض التعريف بالموصولية إخفاء الأمر عن غير المخاطب . كقول الشاعر :

وأخذتُ ما جادَ الأميرُ به وقضيتُ حاجاتى كما أهوى

(٤) هذا أيضاً معنى أصلى لاسم الإشارة ، فلا يصح أن يُعَدَّ من وجوه البلاغة ، وإنما يعد منها أن يعنى بتمييزه أكمل تمييز لأن المقام مقام مدح أو نحوه ؛ لأن تمييزه أكمل تمييز يكون أعون على كمال المدح ، وأبعد من التقصير فى الاعتناء بأمر الممدوح .

(٥) هو لعلى بن العباس المعروف بابن الرومى فى مدح أبى الصقر الشيبانى وزير المعتمد من قوله :

هذا أبو الصقر فرداً فى محاسنه مِنْ نَسْلِ شيبانَ بين الضال والسَّلَم

والضال : شجر السدْر البرِّى ، والسلم : شجر ذو شوك ، وقوله « بين الضال والسلم » كناية عن عزهم ؛ لأن هذه الأشجار بالبادية ، وهى مجد العرب وعزهم .

وقوله :

أولئك قومٌ إنْ بَنَوْا أحسنوا البُنَى   وإنْ عاهَدوا أوفوا وإنْ عَقَدوا شَدُّوا (١)

وقوله :

وإذا تأمَّلَ شَخْـصَ ضيفٍ مُقْبِلٍ   مُتَسَـربِلٍ سربالَ ليلٍ أغبرِ

أوما إلى الكَـوْماء: هذا طارق   نحرتْني الأعداء إنْ لم تُنحرى (٢)

وقوله :

ولا يقيمُ على ضَـيم يُرادُ به   إلاَّ الأذلان : عَيْرُ الحيِّ والوتَدُ

هذا على الخسـف مربوطٌ برُمَّته   وذا يُشَجُّ فلا يَرْثى له أحَدُ (٣)

وإما للقصد إلى أن السامع غبىٌّ لا يتميز الشىء عنده إلا بالحس ، كقول الفرزدق :

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم   إذا جمعتنا يا جريرُ المجامعُ (٤)

وإما لبيان حاله فى القرب أو البعد أو التوسط (٥) كقولك « هذا زيد وذلك عمرو وذاك بشر » ، وربما جعل القرب ذريعةً إلى التحقير (٦) كقوله تعالى : ﴿ وإذا رآك الذين كفروا إنْ يتخذونك إلا هزواً أهذا الذى يذكرُ آلهتكم ﴾ (٧) وقوله تعالى :

(١) هو الجرول بن أوس المعروف بالحطيئة ، وقوله « بنوا » يعنى به ما يبنونه من المكارم، والبنى بضم الباء يقال « بنا يبنى بناء وبنية بكسر الباء فى العمران ، وبنا يبنى بُنًى وبُنية بضم الباء فى الشرف . وقوله « عقدوا » معناه أبرموا أمراً من أمورهم .

(٢) قيل : إن البيتين لرجل يمدح حاتما ، وقيل : إنهما لحسان بن ثابت وقيل إنهما لابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم ، وفى مجموعة المعانى أنهما للعلوى صاحب الزنج ، وقوله « أوما » تخفيف أومأ بمعنى أشار ، والكوماء : الناقة الضخمة .

(٣) هما لجرير بن عبد المسيح الضبعى المعروف بالمتلمس ، والضمير فى « به » يعود إلى المستثنى منه المقدر وهو « أحد » مثلا ، والعير: الحمار ، والرمة : القطعة من الحبل البالى ، وقوله « هذا » يعود إلى العير . وقوله « ذا » يعود إلى الوتد .

(٤) هو لهمام بن غالب المعروف بالفرزدق ، والتعريض بالغباوة ناشىء من استعمال اسم الإشارة فى آبائه وهم غائبون لموتهم ، والأمر فى قوله « فجئنى » للتعجيز .

(٥) هذا أيضا من المعانى الأصلية لاسم الإشارة .

(٦) قد يجعل أيضاً ذريعة إلى التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم ﴾ آية ٩ سورة الإسراء ، فينزل قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة .

(٧) سورة الأنبياء : الآية ٣٦ .

﴿ وَمَا هذه الحياةُ الدُّنيا إلا لهوٌ ولعبٌ ﴾ (١) . وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : ﴿ ماذا أراد الله بهذا مثلاً ﴾ (٢) وقول عائشة رضى الله عنها لعبد الله بن عمرو بن العاص : « يا عجبا لابن عمرو هذا » (٣) . وقول الشاعر :

تقولُ ودقَّتْ نحرَها بيمينها : أبَعْلِيَ هذا بالرَّحَا المتقاعس (٤)

وربما جُعل البعدُ ذريعةً إلى التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ الم * ذلك الكتابُ ﴾ (٥) ذهاباً إلى بُعْد درجته ، ونحوه : ﴿ وتلك الجنةُ التى أورثْتُموها ﴾ (٦) ولذا قالت : ﴿ فذلكنَّ الذى لمتننى فيه ﴾ (٧) لم تقل « فهذا » وهو حاضر (٨) رفعًا لمنزلته فى الحسن ، وتمهيداً للعذر فى الافتتان به . وقد يُجعل ذريعة إلى التحقير ، كما يقال : « ذلك اللعين فعل كذا » .

وإما للتنبيه – إذا ذُكر قبل المسند إليه مذكورٌ (٩) وُعقِّبَ بأوصافٍ – على أن ما يَرِدُ بعد اسم الإشارة المذكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف ؛ كقول حاتم الطائى :

ولله صُعلوكٌ يساورُ همَّهُ ويَمْضِى على الأحداث والدهرُ مقدما (١٠)

فتى طَلِبات لا يرى الخمصَ ترحةً ولا شبعةً إنْ نالها عَدَّ مَغْنَما (١١)

إذا ما رأى يوماً مكارمَ أعرضَتْ تيمَّم كبراهُن ثُمَّتَ صَمَّما (١٢)

---

(١) سورة العنكبوت : الآية ٦٤ . (٢) سورة البقرة : الآية ٢٦ .

(٣) تريد بهذا تخطئته فى فتواه بنقض النساء ذوائبهن فى الاغتسال .

(٤) هو للهذلول بن كعب العنبرى ، ويقال له الذهلول أيضاً ، وقيل: لغيره ، وكانت امرأته رأته يطحن بالرحا لأضيافه فأنكرت عليه ، وبعده :

فقلت لها : لا تعجبى وتبيَّنى بلائى إذا التفَّتْ علىَّ الفوارسُ

والمتقاعس : الذى يدخل ظهره ويخرج صدره ، ضد الأحدب ، والشاهد فى أن اسم الإشارة مسند لا مسند إليه .

(٥) سورة البقرة : الآية ١ ، ٢ . (٦) سورة الزخرف : الآية ٧٢ .

(٧) سورة يوسف : الآية ٣٢ . (٨) أى يوسف عليه السلام .

(٩) المسند إليه هو اسم الإشارة ، والمذكور هو المشار إليه قبلها .

(١٠) الصعلوك : الفقير ، وقوله « يساور » بمعنى يواثب .

(١١) الخمص : الجوع ، وشبعة : مفعول أول لعدَّ ، ومغنما : مفعول ثان .

(١٢) أعرضت : بمعنى ظهرت ، وتيمم : بمعنى قصد .

يرى رُمحه ونَبْله ومِجَـــــنَّهُ وذا شُطَب عَضْبِ الضـريبة مِخْذَمَا (١)
وأحـــنـاءَ سَرْجٍ قاترٍ ولجامَهُ عتادَ أخي هيجا وطِرْفاً مُســـوَّما (٢)
فذلك إن يَهلك فَحُســـنَى ثناؤُهُ وإنْ عاش لم يقعد ضعـيفاً مُذمَّما (٣)

فَعـدَّد لَهُ - كـمـا تَرى - خـصـالا فـاضلة من المضاء على الأحـداث مُقـدما ، والصبرِ على ألم الجوع ، والأنفة منْ عدِّ الشبعة مغنمًا ، وتيمُّم كبرى المكرمات ، والتأهب للحرب بأدواتها ، ثم عَقَّب ذلك بقوله « فَذَلكَ » ، فأفاد أنه جدير باتصافه بما ذُكر بعده ، وكذا قـــوله تعالى : ﴿ أُولئك على هُدًى من ربِّهم وأُولئكَ هُم الـمـفْلِحُون ﴾ (٤) أفـاد اسمُ الإشـارة زيادةَ الدلالة على المقصـود من اختـصـاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح .

وإما لاعتبارٍ آخر مناسب (٥) .

أغراض التعريف باللام : وإن كان باللام فإما للإشارة إلى معهود (٦) بينك وبين مخاطبك ؛ كما إذا قال لك قائل « جاءني رجل من قبيلة كذا » فتقول « ما فعل الرجل ؟ » وعليه قوله تعالى : ﴿ وليسَ الذَّكرُ كالأُنثَى ﴾ (٧) أي وليس الذكر الذي طلبتْ (٨) كالأنثى التي وُهبتْ لها .

---

(١) المجن : الترْسُ ، وشَطب السيف : الخطوط في متنه ، وضريبته : حدُّه ، والعضب : القاطع ، والمخذم : القاطع بسرعة .

(٢) أحناء السرج : جمع حنو وهو اسم لكل من قربوسيه المقدم والمؤخر . والقاتر : الجيد الوقوع على الظهر . وعتاد : عدة وهو مفعول « يرى » الثاني ، وهيجا مقصور هيجاء وهي الحرب ، والطرف : الجواد الكريم الأصل ، والمسوم : الذي يُرسل ليرعى أو للإغارة ، أي ويرى طَرفاً مُسوما كذلك .

(٣) الحسنى : مصدر كالبشرى أو اسمٌ للإحسان خبر مقدم ، وثناؤه مبتدأ مؤخر .

(٤) سورة البقرة : الآية ٥ .

(٥) كتنزيل الغائب منزلة الحاضر ، والمعقول منزلة المحسوس في نحو قوله تعالى : ﴿ تلك عُقبى الَّذين اتقوا وعُقبى الكافرينَ النارُ ﴾ آية ٣٥ سورة الرعد وقوله : ﴿ وذلكُم ظَنُّكم الذي ظننتم بربِّكم ﴾ آية ٢٣ سورة فصلت وقوله : ﴿ ذلكما ممَّا علَّمني ربِّي ﴾ آية ٣٧ سورة يوسف .

(٦) أي في الخارج مذكوراً أو غير مذكور ، ولهذا تُسمَّى اللامُ فيه لامَ العهد الخارجي ، وهذا المعنى للام التعريف وما بعده من المعاني الأصلية لها ، فلا يصح ذكرها على نحو ما ذكره الخطيب وغيره .

(٧) سورة آل عمران : الآية ٣٦ .

(٨) في قولها قبله : ﴿ ربِّ إني نذرْتُ لك ما في بَطني محرَّراً فتقبَّل منِّي ﴾ ؛ لأن نذر =

وإما لإرادة نفس الحقيقة [١] كقولك « الرجل خير من المرأة ، والدينار خير من الدرهم » ومنه قول أبي العلاء المعرى :

والخِلُّ كالماء يُبدِى لى ضمائرَهُ   مع الصفاء ويُخفيها مع الكدَرِ [٢]

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : ﴿ وجعلنا من الماء كل شيء حى ﴾[٣] أى جعلنا مبدأ كل شيء حى من هذا الجنس الذى هو الماء ؛ لما رُوى أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء ، والجن من نارٍ خلقها منه ، وآدم من تراب خلقه منه . ونحوه : ﴿ أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة ﴾ [٤] .

والمعرَّف باللام [٥] قد يأتى لواحد [٦] باعتبار عهديته فى الذهن [٧] لمطابقته الحقيقة [٨] كقولك (ادخل السوق) وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود فى الخارج ، وعليه قول الشاعر :

* ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّنى [٩] *

= الأولاد لخدمة بيت المقدس كان مقصوراً عندهم على الذكور ، واللام فى (الذكر) عائدة إلى مذكور بالكناية على هذا الوجه ، واللام فى (الأنثى) عائدة إلى مذكور صريحاً فى قولها قبله ﴿ ربّ إنى وضعتُها أنثى ﴾ وقد تعود اللام إلى معهود غير مذكور ، كقوله تعالى : ﴿ إذْ يبايعونكَ تحتَ الشجرة ﴾ آية ١٨ سورة الفتح ، وتسمى اللام فيه لام العهد العِلْمى ؛ فأقسام لام العهد الخارجى ثلاثة : صريحى ، وكنائى ، وعلمى .

(١) هذه لام الجنس .

(٢) هو لأحمد بن عبد الله المعروف بأبى العلاء المعرى ، والخل : الصديق ، وضمائره : ما يضمره من المودة وغيرها ، وليس الحكم هنا على خل معهود ، وإنما هو على جنس الخل .

(٣) سورة الأنبياء : الآية ٣٠ .   (٤) سورة الأنعام : الآية ٨٩ .

(٥) يعنى لام الحقيقة لأنها هى التى يأتى فيها لام العهد الذهنى ، ولام الاستغراق . وقيل : إن لام العهد الذهنى ولام الاستغراق مقابلان للام العهد الخارجى ولام الحقيقة ، وعلى هذا تكون لام الحقيقة هى التى يراد منها الحقيقة بقطع النظر عن الأفراد ، ويقصر عليها اسم لام الجنس .

(٦) أى مبهم بخلاف لام العهد الخارجى فإنها لمعين .

(٧) تسمى اللام فيه لام العهد الذهنى .   (٨) يريد بمطابقته الحقيقة اشتمالها عليه .

(٩) هو لعميرة بن جابر الحنفى من قوله :

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّنى   فمضيتُ ثمَّتَ قلتُ لا يعنينى

وثمَّت : حرفُ عطف لحقها تاء التأنيث ، وقوله « أمر » مضارع بمعنى الماضى ؛ لاستحضار تلك الصورة العجيبة عنده ، ورواية الكامل « فأجوز ثم أقول لا يعنينى » والشاهد فى لام اللئيم ؛ لأن المراد منه واحد غير معين .

وهذا يقربُ فى المعنى من النكرة [١] ؛ ولذلك يقدر « يسبنى » وصفاً للئيم لا حالاً [٢] .

وقد يفيد الاستغراق ؛ وذلك إذا امتنع حملُه على غير الأفراد وعلى بعضها دون بعض [٣] كقوله تعالى : ﴿ إن الإنسان لفى خُسر ، إلا الذين آمنوا ﴾ [٤] .

والاستغراق ضربان :

حقيقي [٥] : كقوله تعالى : ﴿ عالم الغيب والشهادة ﴾ [٦] أى كل غيب وشهادة ، **وعُرفى** [٧] كقولنا « جمع الأمير الصاغة » إذا جمع صاغة بلده أو أطراف مملكته فحسْبُ ، لا صاغة الدنيا [٨] .

واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع [٩] بدليل أنه لا يصدُق « لا رَجُلَ فى الدار » فى نفى الجنس [١٠] إذا كان فيها رجل أو رجلان ، ويصدق « لا رجالَ فى

---

(١) قال « يقرب » ؛ لأن النكرة تدل على واحد غير معين من جمله الحقيقة ، والمعرف بلام العهد الذهنى يدل على نفس الحقيقة فى ذاته ولا يدل على الواحد المبهم إلا بوساطة القرينة ، كالدخول فى قولك « ادخل السوق » فهما بالنظر إلى القرينة سواء ، وبقطع النظر عنها مختلفان .

(٢) لأن المعرف بلام العهد الذهنى فى معنى النكرة ، والجمل بعد النكرات صفات لا أحوال ، ولكن يُردُّ على هذا أنهم جعلوه كالنكرة فى المعنى فقط ، وأجروا عليه فى اللفظ أحكام المعارف ، على أن تقدير « يسبنى » حالا هو المناسب لقوله « فمضيت » ؛ لأنه ظاهر فى أن السب كان منه فى حال المرور فقط ، ولم يكن صفة لازمة له .

(٣) بأن تقوم قرينة على أنه ليس القصد الحقيقة من حيث هى ، ولا بعض الأفراد دون بعض بالاستثناء فى الآية ، فتكون اللام لاستغراق جميع الأفراد ، ولهذا تسمى لام الاستغراق .

(٤) سورة العصر : الآية ٢ ، ٣ .

(٥) هو الذى يتناول كل فرد بحسب وضع اللفظ . (٦) سورة الأنعام : الآية ٧٣ .

(٧) هو الذى يتناول كل فرد بحسب العرف العام ، أما العرف الخاص كعرف الشرع فيدخل الاستغراق بحسبه فى الاستغراق الحقيقى .

(٨) ال فى « الصاغة » معرفة لا موصولة ؛ لأنها إنما تكون موصولة فى اسم الفاعل إذا دل على الحدوث .

(٩) هذا صحيح فى استغراق النكرة المنفية ، أما استغراق المعرف باللام فالمفرد والجمع فيه سواء ، ولهذا كان قوله تعالى : ﴿ النَّبى أَوْلَى بالمؤمنين من أنفُسهم ﴾ آية ٦ سورة الأحزاب شاملا لكل مؤمن ، وليس خاصا بجماعات المؤمنين .

(١٠) بخلاف نفى الوحدة ، نحو « لا رجل فى الدار » فإنه يصدق إذا كان فيها رجلان أو أكثر ، ويكون لاستغراق الواحد كما يكون الجمع لاستغراق الجموع دون الأفراد .

الدار » ولا تَنافى بين الاستغراق وإفراد اسم الجنس [١] ؛ لأن الحرفَ إنما يدخل عليه مجرداً عن الدلالة على الوحدة والتعدد[٢] ، ولأنه بمعنى كلّ الإفرادى [٣] لا كل المجموعيّ ؛ إذ معنى قولنا « الرجل » كل فرد من أفرادْ الرجال لا مجموع الرجال ، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع [٤] ، وللمحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضاً .

فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرَّف باللام : إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد ، وهو تعريف الجنس والحقيقة ، ونحوه عَلَمُ الجنس « كأسامة »، وإما فرد معين ، وهو العهد الخارجى ، ونحوه العَلَم الخاص ؛ « كزيد » ، وإما فرد غير معين، وهو العهد الذهنى ، ونحوه : النكرة ؛ « كرجل » ، وإما كل الأفراد وهو الاستغراق ، ونحوه لفظ « كل » مضافا إلى النكرة ، كقولنا « كل رجل » .

وقد شكَّك السكاكى [٥] على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا [٦] ، ثم اختار [٧] بناءً على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من

---

(١) هذا جواب عن اعتراض بعضهم بأن إفراد الاسم ينافى أن تكون الأداة الداخلة عليه للاستغراق ؛ لأن إفراده يدل على الوحدة ، والاستغراق يدل على التعدد .

(٢) لأنه قصد به الجنس الصالح لهما .

(٣) هو الذى يدل على كل فرد على طريق البدل ، وعلى هذا لا تنافى الدلالة على الوحدة الدلالة على التعدد .

(٤) هذا عند الجمهور ، وقد أجازه الأخفش لِمَا سمع من كلامهم « أهلكَ الناسَ الدينارُ الحمر والدرهم البيض » .

(٥) ١١٥ – المفتاح .

(٦) أما تشكيكه في تعريف الحقيقة من حيث هى فبدعوى أنه لا فرق بين المراد منها والمراد من أسماء الأجناس النكرات كرجل ،وقيامه إن قصد منها الدلالة على الحقيقة من حيث هى ، فإن قصد منها الحقيقة باعتبار حضورها فى الذهن لم تفترق عن لام العهد الخارجى . وأما تشكيكه فى الاستغراق فبدعوى التنافى بينه وبين أفراد الاسم ، وقد أجاب الخطيب عن الأول بما أشار إليه من أن لام الحقيقة تدل على الحقيقة بقيد استحضارها فى الذهن ، ولام العهد الخارجى يقصد بها فرد معين ، وبهذا تمتاز لام الحقيقة عن أسماء الأجناس النكرات ،وعن لام العهد الخارجى ، وعن الثانى بدفع التنافى بين الاستغراق وأفراد اسم الجنس .

(٧) أى فى الجواب عن تشكيكه فى تعريف الحقيقة .

كون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير (١) أنَّ المراد بتعريف الحقيقة تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية ؛ إما لكوْن الشيء حاضراً فى الذهن لكونه محتاجا إليه على طريق التحــقيق أو التهكم (٢) ، أو لأنه عظــيم الخطر معقود به الهمم (٣) على أحد الطريقين (٤) ، وإما لأنه لا يغيب عن الحس (٥) على أحد الطريقين لو كان معهوداً (٦) . وقال (٧) : الحقيقة من حيث هى هى لا واحدة ولا متعددة؛ لتحققها مع الوحدة تارةً ومع التعدد أخرى ، وإن كانت لا تنفك فى الوجود عن أحدهما ، فهى صالحة للتوحد والتكثر ، فكونُ الحكم استــغراقا أو غير استغراق إلى مقتــضى المقام (٨) ؛ فإذا كان خطابيا (٩) مثل « المؤمن غِرٌّ كريم ، والفاجر خِبٌّ لئيم » حُمِلَ المعرَّف باللام – مفرداً كان أو جمــعًا – على الاســـتغراق بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر – مع تحقق الحقيقة فيهما – ترجيحٌ لأحد المتســاويين ، وإذا كان استدلاليًّا حُمِلَ على أقل ما يحتملُ ، وهو الواحد فى المفرد والثلاثة فى الجمع (١٠) .

أغراض التعريف بالإضافة : وإن كان بالإضافة فإما لأنه ليس للمتكلم إلى إحضاره فى ذهن السامع طريق أخصر منها ؛ كقوله :

---

(١) أى لا الحقيقة ؛ فلا تأتى لتعريفها إلا بعد تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الآتية .

(٢) كقولهم « الدينار خير من الدرهم » ويمكن أن يكون من هذا فى التهكم قولهم « إن البُغاثَ بأرضنا يستنسرُ » .

(٣) كقوله تعالى : ﴿ الذين آتيناهُم الكتاب والحكم والنبوة ﴾ آية ٨٩ سورة الأنعام .

(٤) أى طريق التحقيق وطريق التهكم .

(٥) كقولك « الأرض مبسوطة » فى الأول ، وقولك « الطفيلى حضر » فى الثانى .

(٦) هذه الجملة الشرطية لا توجد فى كلام السكاكى . وفى نسخة « فكأنه معهود » .

(٧) أى فى الجواب عن تشكيكه فى الاستغراق ، وهذا هو الذى أجاب به الخطيب فيما سبق .

(٨) يعنى أن دلالة اللام على هذا ليست بمقتضى الوضع ، وإنما هى بمقتضى المقام .

(٩) المقام الخطابى هو الذى يكتفى فيه بالظن ، والمقام الاستدلالى هو الذى يطلب فيه اليقين .

(١٠) مثل « حصل الدرهم أو الدراهم » . هذا وكل ما ذكره السكاكى والخطيب فى التعريف باللام ليس فيه من البلاغة شىء ؛ لأنه لا يخرج عما تفيده بمقتضى دلالتها الوضعية ، وقد حاول السكاكى أن يجعل لذلك وجها من البلاغة ، ولكنه تكلف فيه على عادته .

هوايَ مع الرَّكْب اليمانين مُصْعِدُ جَنيبٌ وجثمـــانى بمكةَ مُوثَقُ (١)

وإما لإغنائها عن تفصيلٍ متعذر أو مرجوح لجهة (٢) كقوله :

بنُو مَطَرٍ يومَ اللقاء كأنهــــم أسودٌ لها فى غِيل خَفَّانَ أشْبُلُ (٣)

وقوله :

قومى هُمُ قتلوا أُمَيْـــمَ أخى فإذا رميتُ يُصيبنى سهـمى (٤)

وإما لتضمنها **تعظيماً** لشأن المضاف إليه ؛ كقولك « عبدى حضر » فتعظِّم شأنك . أو لشأن المضاف ؛ كقولك « عبد الخليفة ركب » فتعظم شأن العبد ، أو لشأن غيرهما ؛ كقولك « عبد السلطان عند فلان » فتعظم شأن فلان . أو **تحقيراً** نحو : « وَلَدُ الحجَّام حضر » (٥) . وإما لاعتبارٍ آخر مناسب (٦) .

---

(١) هو لجعفر بن عُلْبة الحارثى ، وكان مسجونا بمكة فى جناية ، فزارته محبوبته مع ركب من قومها ، فلما رحلت قال فيها ذلك ، وآثر قوله « هواى » على نحو « الذى أهوى أو المهوىّ لى » لأن الإضافة أخصر وأنسب بما هو فيه من ضيق الصدر بالحبس ، وكذلك ضيق الشعر ، وقد أطلق الهوى على المهوىّ مجازاً مرسلا . واليمانين : جمع يمان ، وألفه عوض عن ياء النسب ، والمصعد : اسم فاعل من « أصعد » بمعنى أبعد فى السير . والجنيب : المستتبع من « جنب البعير » إذا قاده إلى جنبه .

(٢) يعنى أنه غير متعذر ، ولكنه مرجوح لجهة ، كما سيأتى فى الشاهد .

(٣) هو لأبى السمط مروان بن أبى حفصة فى مدح معن بن زائدة . وبنو مطر : قومه ، بطن من شيبان . والغيل : الشجر المجتمع . وخفان : مأسدة قرب الكوفة ، والأشبل : أولاد الأسود . والشاهد فى قوله « بنو مطر » ؛ لإغناء الإضافة فيه عن تفصيل متعذر .

(٤) هو للحارث بن وعْلة الجرمى ، وأميم : منادى مرخم أميمة ، وكانت تحضه على الأخذ بثأر أخيه ممن قتله من قومه . والشاهد فى قوله « قومى »؛ لإغناء الإضافة فيه عن تفصيلٍ تركُه أرجح لجهة هى خوف تغيرهم منه وحقدهم عليه إذا صرح بأسمائهم .

(٥) هذا مثال لإفادتها تحقير المضاف ، ومن إفادتها تحقير المضاف إليه قولك « ضاربُ بكرٍ حضر » ، ومن إفادتها تحقير غيرهما قولك « ولد الحجام جليس زيد » ، ومن إفادتها التعظيم والتحقير قول الشاعر :

أبوكَ حُبَابٌ سارقُ الضيف بُرده وجَدِّى يا حَجاجُ فارسُ شَمَّرا

(٦) كالاستعطاف فى قوله تعالى : ﴿ لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ﴾ آية ٢٣٣ سورة البقرة ، وكتضمنها لطفاً مجازيا فى نحو قول الشاعر :

إذا كوْكبُ الخرقاء لاح بسحرة سُهيلٌ أذاعت غزلها فى الأقارب

فأضاف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة ، وهى أنها لا تتذكر كسوة الشتاء إلا وقت طلوعه سحراً ، وهو لا يطلع سحراً إلا فى الشتاء . وسهيل : بدل من كوكب . =

أغراض التنكير

وأما تنكيره **فللإفراد** (١) كقوله تعالى : ﴿ وجاء رجلٌ من أقْصى المدينة يسعى ﴾ (٢) أى فرد من أشخاص الرجال ، أو **للنوعية** ، كقوله تعالى : ﴿ وعلى أبصارهم غشاوة ﴾ (٣) أى نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس (٤) وهو غطاء التعامى عن آيات الله ، ومن تنكير غير المسند إليه للإفراد قوله تعالى : ﴿ ضربَ الله مثلاً رجلا فيه شُركاءُ متشاكسون ، ورَجلاً سَلَماً لِرَجلٍ ﴾ (٥) وللنوعية قوله تعالى : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ﴾ (٦) أى نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة ، كأنه قيل « لتجدنهم أحرص الناس و إن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم فى الماضى والحاضر حياة فى المستقبل » فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شىء ، إلا إذا لم يكن ذلك الشىء موجوداً له حالَ وصفه بالحرص عليه ، وقوله تعالى : ﴿ واللهُ خلق كلّ دابة منْ ماء ﴾ (٧) يحتمل الإفراد والنوعية أى خلق كل

= هذا ولا تختص هذه المزايا بالتعريف بالإضافة ، بل تأتى فى الإضافة إلى النكرة ، فتفيد التعظيم فى نحو قول امرأة من بنى عامر :

وحرب يضجُّ القومُ من نُفياتها ... ضَجيجَ الجمال الجلَّة الدّبِرات
سيترُكها قَومٌ ويَصْلَى بحَرِّها ... بنو نِسْوةٍ للثُّكل مصطَبرات

وتفيد التقليل والتحقير في قول الشاعر :

إذا جاع لم يفرح بأكلة ساعة ... ولم يبتئس من فقدها وهو ساغب

(١) أى الدلالة على فرد منتشر ، وهذا عام فى كل نكرة ؛ فإذا كانت مفرداً دلت على واحد ، وإذا كانت مثنى دلت على اثنين ، وإذا كانت جمعاً دلت على ثلاثة ، وإذا كانت نوعا دلت على النوعية أى فرد سائر الأنواع ، ولا يخفى أن هذا معنى أصلى للنكرة لا يصح ذكره هنا ، وإنما يُعدُّ من البلاغة إذا دل بمعونة المقام على نوعية غريبة أو نحو ذلك مما يأتى ، وقد يقتضى المقام المعنى الأصلي للنكرة إذا كان لا يتعلق بتعيينها غرض ، وذلك نحو « رجل » فى الآية ، ومثل هذا قد يعدُّ وجها من وجوه البلاغة .

(٢) سورة القصص : الآية ٢٠ . (٣) سورة البقرة : الآية ٧ .

(٤) لهذا نكرت فى الآية ، ولو عرِّفت لانصرفت إلى ما يتعارفه الناس منها مع أنه ليس مرادا ، فلما أريد غيره نكرت ليبحثوا عنها فيعرفوها ، وإنما كان التنكير هنا للنوعية ؛ لأنه هو الذى يقابل أبصارهم المتعددة بخلاف تنكير الأفراد ، وقيل : إن التنكير فى الآية للتعظيم .

(٥) سورة الزمر : الآية ٢٩ . (٦) سورة البقرة : الآية ٩٦ .

(٧) سورة النور : الآية ٤٥ .

فـرد من أفـراد الدواب من نطفـة مـعينـــة ، أو كل نـوع من أنواع الدواب من نـوع من أنواع المياه .

أو **للتعظيم والتـهويل أو للتحقـير** : أى ارتفـاع شـأنه أو انحطاطه إلى حـدّ لا يمكن معه أن يُعرف ، كقول ابن أبى السمط :

له حاجـــب فى كل أمر يَشينهُ   وليس له عن طالبِ العُرْفِ حاجب (١)

أى له حاجب أىُّ حاجب ، وليس له حاجب ما .

أو **للتكثير** (٢) : كـقـولـهم « إن له لإبلا ، وإن له لغنمـا » يريدون الكثـرة . وحمل الزَّمخشرىُّ التنكير فى قوله تعالى : ﴿ قالوا إنَّ لنا لأجراً ﴾(٣) عليه .

أو للتقليل (٤) كـقـوله تعالى : ﴿ وعَدَ الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الأنهارُ خالدين فيها ومساكن طيبة فى جنات عَدْن ورضوانٌ من الله أكبرُ ﴾ (٥) أى : وشيء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله ؛ لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح ، ولأن العبد إذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر فى نفسه مما وراءه من النعيم ، وإنما تهنأ له برضاه ، كما أنه إذا علم بسخطه تنغصت عليه ، ولم يجد لها لذة ، إن عظمتْ . وقد جاء للتعظيم والتكثير جميعاً ، كقوله تعالى : ﴿ وإنْ يكذِّبوكَ فقد كـذِّبتْ رسُلٌ من قـبلك ﴾ (٦) أى رسل ذوو عـدد كـثيـر وآيات عظام (٧) ،وأعمار طويلة ونحو ذلك .

---

(١) هو كما فى « زهر الآداب » لأبى السمط مروان بن أبى حفصة ، ونسب فى « ديوان المعانى » لولى بن أبى السمط ، وهو أبو الطمحان القينى ، وقبله :

فتىً لا يبالى المدلجون بنوره   إلى بابه ألاَّ تضيء الكواكب

ومعنى البيت : أن ممدوحه له حاجب عظيم من نفسه يمنعه عن فعل ما يشينه ، وليس له حاجب ما عن طالب الندى ، فالحاجب الأول نفسى والتنكير فيه للتعظيم ، والحاجب الثانى حسِّى ، والتنكير فيه للتحقير على سبيل المبالغه فى النفى ، وفى قوله « وليس له عن طالب العَرف حاجب » قلب ، والأصل « وليس لطالب العرف حاجب عنه » .

(٢) فيفيد أنه كثير إلى حد لا يعرف ، وإنما أفاد التنكيرُ التكثيرَ مع أن الأصل فيه الدلالة على الوحدة ؛ لأنه لا تنافى بين الدلالتين كما سبق ، والفرق بين التكثير والتعظيم أن الأول ينظر فيه إلى الكميات والمقادير ، والثانى يُنظر فيه إلى علو الشأن ، وبهذا يعرف الفرق بين التقليل والتحقير .

(٣) سورة الأعراف : الآية ١١٣ .   (٤) فيفيد أنه قليل إلى حد لا يعرف .

(٥) سورة التوبة : الآية ٧٢ .   (٦) سورة فاطر : الآية ٤ .

(٧) قد يقال : إن الذى فى الآية تنكير رسل ، فيدل على عظمهم لا على عظم الآيات وأجيب بأنه يشير بهذا إلى أنه هو المراد بعظم الرسل ، أو إلى أنه داخل فى عظمهم .

والسكاكى [١] لم يفرق بين التعظيم والتكثير ، ولا بين التحقير والتقليل ، ثم جعل التنكير فى قولهم « شرٌّ أهرَّ ذا ناب » للتعظيم ، وفى قوله تعالى : ﴿ ولئن مستهم نفحةٌ من عذاب ربك ﴾ [٢] لخلافه ، وفى كليهما نظر؛ أما الأول فلما سيأتى [٣] ، وأما الثانى فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ، ومن نفس الكلمة [٤] لأنها إما من قولهم « نفحت الريحُ » إذا هبت : أىْ هبةً ، أو من قولهم « نفحَ الطيبُ » إذا فاح : أى فوحة ، كما يقال شمة ، واستعماله بهذا المعنى فى الشر استعارة ؛ إذ أصله أن يستعمل فى الخير ؛ يقال « له نفحة طيبة » أى هبة من الخير . وذهب أيضاً إلى أن قوله تعالى : ﴿ يا أبت إنى أخافُ أن يمسَّك عذاب من الرحمن ﴾ [٥] بالتنكير دون (عذاب الرحمان) بالإضافة؛ إما للتهويل أو لخلافه [٦]، والظاهر أنه لخلافه ، وإليه ميل الزمخشرى ؛ فإنه ذكر أن إبراهيم ﷺ لم يُخْلِ هذا الكلامَ من حُسن الأدب مع أبيه ؛ حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحقٌ له لاصق به . ولكنه قال : ﴿ إنى أخاف أن يمسَّكَ عذابٌ من الرحمن ﴾ فذكر الخوف والمس ونكَّر العذاب .

وأما التنكير فى قوله تعالى : ﴿ ولكم فى القصاص حياة ﴾ [٧] فيحتمل النوعية والتعظيم ؛ أى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة ؛ لمنعه عمَّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا ، أو نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص ؛ فإن الإنسان إذا هَمَّ بالقتل تذكَّر الاقتصاص ، فارتدع ، فسلم صاحبه من القتل وهو من القوَد ، فتسبب لحياة نفسين .

ومن تنكير غير المسند إليه للنوعية : ﴿ وأمطرنا عليهم مطراً ﴾[٨] أى

---

(١) المفتاح ١٠٣ . (٢) سورة الأنبياء : الآية ٤٦ .

(٣) من أن تقديم المسند إليه فى ذلك للتخصيص لا للتعظيم ؛ لأن المعنى ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ .

(٤) لا يخفى أن هذا لا يمنع أن يكون للتنكير دلالة عليه أيضاً ؛ لأن المعنى الواحد قد يجتمع فيه دلالتان وثلاث لغرض من الأغراض .

(٥) سورة مريم : الآية ٤٥ . (٦) خلاف التهويل هو التهوين .

(٧) سورة البقرة : الآية ١٧٩ . (٨) سورة الشعراء : الآية ١٧٣ .

وأرسلنا عليهم نوعًا من المطر عجيباً ، يعنى الحجـــارة ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فساء مَطَرُ المنذَرين ﴾ (١) ، **وللتحقير** (٢) : ﴿ إن نظنُّ إلا ظنًّا ﴾ (٣) .

* * *

---

(١) أى فى الآية : نفسها ، لأن قوله « فساء » صيغة تعجب .

(٢) فالمعنى فى الآية : إلا ظنا ضعيفا ، وإنما حُمل على هذا ولم يجعل مصدراً مؤكِّداً ؛ لأن الاستثناء لا يصح فى المصدر المؤكد ، وعلى الأول يكون من المصدر المبيِّن لنوع فعله .

(٣) سورة الجاثية : الآية ٣٢ .

هذا ، وقد يأتى التنكير لأغراض أخرى :

منها قصد التجاهل فى قوله تعالى : ﴿ هلْ ندلُّكم على رجل ينبئكم إذا مُزِّقتم كل ممزَّق إنكم لفى خلق جديد ﴾ آية ٧ سورة سبأ .

ومنها أن يمنع مانع من التعريف كما فى قول الشاعر :

إذا سئمتْ مهنَّدهُ يمينٌ لطولِ الحملِ بدَّلهُ شمالا

لم يقل « يمينه » ؛ لأنه كره أن ينسب ذلك إلى يمين ممدوحه ، فنكَّرها ولم يضفها إليه .

تمرينات على التعريف والتنكير

تمرين – ١

١ – قال الله تعالى : ﴿ كما أرسلْنا إلى فرعونَ رسولاً ؛ فعصَى فرعونُ الرسولَ ﴾ آية ١٥ ، ١٦ سورة المزمل ، فلماذا نكَّر رسولاً أوَّلا وعرفه ثانيا ؟

ومن أى أقسام اللام لام الرسول ؟

تمرين – ٢

١ – قال تعالى : ﴿ فذلكَ الَّذى يَدُعُّ اليتيمَ ﴾ آية ٢ سورة الماعون ، فلماذا أتى باسم الإشارة للبعيد ولم يأت به للقريب ؟

٢ – لماذا أوثر اسم الموصول على غيره من المعارف فى قول الشاعر :

أعُبَّادَ الْمسيح يَخافُ صَحْبِى ونحن عبيدُ مَنْ خَلَقَ المسيحا

تمرين – ٣

١ – ما الغرض من تنكير المسند إليه فى قول الشاعر :

وفى السماء نجومٌ لا عدادَ لها وليس يكسفُ إلا الشمس والقمرُ

٢ – لماذا عُرِّف المسند إليه بالعلَمية وبالموصولية فى قوله تعالى :

﴿ محمد رسولُ الله والذينَ معه أشدَّاء على الكفارِ رحماءُ بينهُمْ ﴾ آية ٢٩ سورة الفتح .

تمرين – ٤

١ – قال النبى ﷺ : « إن من البيان لسحراً ، وإن من الشعر لحكمة » فلماذا نكَّر المسند إليه ولم يعرِّفه ؟

٢ – لماذا عرِّف المسند إليه بالإضافة فى قول الشاعر :

أخوك الذى إن تَدْعُه لِمُلمةٍ يُجِبْكَ وإنْ تَغْضَبْ إلى السيف يغْضَبُ

تمرين – ٥

١ – قال الله تعالى : ﴿ إنَّ معَ العُسْرِ يُسْراً ، إنَّ مَعَ العُسْرِ يُسراً ﴾ آية ٥ ، ٦ سورة الشرح . فلماذا عُرِّف « العسر » فى الموضعين ونُكر « يسراً » فيهما ؟ ومن أى أقسام اللام لام العسر ؟

٢ – ما الغرض من التنكير فى قول الشاعر :

شقَّت لمنظرك الجيوبَ عقائلٌ وبَكتْكَ بالدمعِ الهَتونِ غَوانِ

تمرين – ٦

١ – قال الشاعر :

أحياؤنا لا يُرزقون بدرهمٍ وبِألفِ ألفٍ تُرزَقُ الأمواتُ !!

فلماذا عرَّف المسند إليه الأول بالإضافة والثانى باللام ولم يعكس فيهما ؟

٢ – بين الغرض من التنكير فى قول الشاعر :

ولله مِنِّى جانبٌ لا أضيعه ولِلَّهوِ مِنِّى والخلاعةِ جانبُ

٣ – بين الغرض من التعريف والتنكير فى قول المتنبى :

أهُمُّ بشىءٍ والليالى كأنها تطاردنى عن كونه وأطاردُ

* * *

أغراض الوصف

وأما وصفه فلكون الوصف تفسيراً له كاشفًا عن معناه [١] كقولك « الجسم الطويل العريض العميق محتاج إلى فراغ يشغله » ونحوه فى الكشف قول أوْس :

الألمعىُّ الذى يظنُّ بك الظنَّ كأنْ قد رأى وقد سمعا [٢]

حُكى أن الأصمعى سئل عن الألمعى ، فأنشده ولم يزد . وكذلك قوله تعالى : ﴿ إنَّ الإنسان خُلِقَ هلوعا . إذَا مَسهُ الشرُّ جزُوعا . وإذا مسَّه الخيرُ مَنوعا ﴾ [٣] قال الزمخشرىُّ « الهلع سرعةُ الجزع عند مسِّ المكروه ، وسرعةُ المنع عند مس الخير ، من قولهم « ناقة هلوع : سريعة السير » . وعن أحمد بن يحيى [٤] : قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر : ما الهلع ؟ قلت : قد فسره الله تعالى ... » انتهى كلام الزمخشرى .

أو لكونه مخصصاً له [٥] نحو : « زَيْدٌ التاجر عندنا » .

أوْ لكونه مدحاً له ، كقولنا : « جاء زيد العالم » حيث يتعين فيه ذكرُ زيد قبل ذكر العالم ، ونحوه من غيره [٦] قوله تعالى : ﴿ بِسم اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم ﴾ [٧] .

---

(١) هذا معنى أصلى للوصف ، فلا يصح ذكره فى وجوه البلاغة ، وكذلك كونه مخصصاً للموصوف .

(٢) هو لأوس بن حجر يرثى فضالة بن كلدة ، وقبله :

أيتها النفس أجملى جزعا إنّ الذى تَحْذرين قد وقعا

إن الذى جمع الشجاعة والنجـ ـدَةَ والبرَّ والتقى جُمعا

فالألمعى بالرفع خبر « إن » ولهذا قال « ونحوه فى الكشف » لأنه ليس مسنداً إليه ، وقد روى بالنصب على أنه وصف لاسم « إن » ، ويؤيد هذه الرواية إتيان خبر « إن » بعد هذا فى قوله :

أودَى فلا تنفع الإشاحة منْ أمر لمرءٍ يحاول البدعا

(٣) سورة المعارج : الآيات ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

(٤) هو أبو العباس ثعلب ، من أئمة اللغة والنحو .

(٥) التخصيص : رفع الاحتمال فى المعارف وتقليل الاشتراك فى النكرات .

(٦) نحوه أيضا من المسند إليه قوله تعالى : ﴿ فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾ [المؤمنون : آية ١٤] . وقول خرنق أخت طرفة :

لا يبعدن قومى الذين هم سمُّ العداء وآفة الجزر

النازلون بكل معتركٍ والطيبون معاقد الأزر

(٧) سورة الفاتحة : الآية ١ .

وقوله تعالى : ﴿ هُوَ اللهُ الخالقُ البارئُ المصوِّر ﴾ [1] .

أو لكونه ذمًّا له ؛ كقولنا « ذهب زيد الفاسق » حيث يتعين فيه ذكر زيد قبل ذكر الفاسق . ونحوه من غيره قوله تعالى : ﴿ فإذا قرأتَ القرآن فاستَعِذْ باللهِ منَ الشَّيطانِ الرجيمِ ﴾ [2] .

أو لكونه تأكيداً له [3] كقولك « أمس الدابر كان يومًا عظيما » .

أو لكونه بيانا له ، كقوله تعالى : ﴿ لا تَتخذُوا إلهين اثنين ، إنما هو إلهٌ واحدٌ ﴾ [4] قال الزمخشرى : الاسم الحامل لمعنى الإفراد أو التثنية دالٌّ على شيئين : على الجنسية، والعدد المخصوص . فإذا أريدت الدلالة على أن المعنىَّ به منهما والذى يساق له الحديث هو العددُ شُفعَ بما يؤكده فَدُلَّ به على القصد إليه والعناية به ، ألا ترى أنك لو قلتَ (إنما هو إله) ولم تؤكده بـ(واحد) لم يَحْسُنْ ، وَخُيِّلَ أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية ، وأما قوله تعالى : ﴿ ومَا مِنْ دابةٍ فى الأرضِ ولا طَائر يطيرُ بجناحيه ﴾ [5] فقال السكاكى [6] :شفع « دابة » بـ« فى الأرض » و « طائر » « بيطير بجناحيه » لبيان أن القصد بهما إلى الجنسين [7] . وقال الزمخشرى : « معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة [8] كأنه قيل : « وما من دابة قَطٌّ فى جميع الأرضين السبع ، وما من طائر قط فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه » .

---

(١) سورة الحشر : الآية ٢٤ . (٢) سورة النحل : الآية ٩٨ .

(٣) أى لغويا لا اصطلاحياً ، ولا بد للوصف المؤكّد من حال يقتضيه ؛ كإظهار السرور أو التأسف فى المثال ، والتأكيد يقصد هنا زائداً على الوصفية بخلافه فى التوكيد بالنفس ونحوه مما يأتى .

(٤) سورة النحل : الآية ٥١ .

وقد ذكروا هنا فروقا بين الوصف المبين وغيره مما سبق ، وقيل : إن الوصف المبين يمكن جعله من الوصف المؤكد ، وإنما جُعل وصفا ، ولم يُجعل عطفَ بيان ؛ لأن عطف البيان لا يكون مشتقا ولا مؤوَّلا به .

(٥) سورة الأنعام : الآية ٣٨ . (٦) ١٠١ – المفتاح .

(٧) أى لا إلى العدد .

(٨) أما أصل التعميم فمستفاد من وقوع النكرة فى سياق النفى ، والزيادة لدفع احتمال إرادة دواب أرض واحدة أو طيور جو واحد ، وجعل الاستغراق حقيقيا فى جميع الدواب والطيور ، ولا يخفى أن كلام السكاكى يؤول إلى ذلك أيضا ؛ لأنه عند قصد الجنس يكون الاستغراق حقيقيا .

واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة ، وشرطها أن تكون خبرية ؛ لأنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر ، فلم يستقم أن تكون إنشائية مثله ؛ وقال السكاكى [1] : لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقُّق الوصف للموصوف ؛ لأن الوصف إنما يؤتَى به ليُمَيَّز به الموصوف مما عداه ، وتمييز المتكلم شيئاً من شيء بما لا يعرفه له مُحالٌ ، فما لا يكون عنده محققا للموصوف يمنع أن يجعله وصفاً له بحكم عكس النقيض [2] ، ومضمون الجمل الطلبية كذلك لأن الطلب يقتضى مطلوبا غير متحقق لامتناع طلب الحاصل ، فلا يقع شيء منها صفة لشيء ، والتعليل الأول أهمّ ؛ لأن الجملة الإنشائية قد لا تكون طلبية [3] كقولنا : « نعْمَ الرجل زيد ، وبئس الصاحب عمرو ، وربما يقوم بكر ، وكم غلامٍ ملكتَ ، وعسى أن يجيء بشر ، وما أحسن خالداً » ، وصِيَغُ العقود نحو : « بعتُ واشتريت » فإن هذه كلها إنشائية وليس شيء منها بطلبى . ولامتناع وقوع الإنشائية صفة أو خبراً ؛ قيل فى قوله :

* جاءوا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطْ [4] *

تقديره جاءوا بمذق مقول عنده هذا القول ، أى بمذق يَحمل رائيه أن يقول لمن يريد وصفه له : هل رأيت الذئب قط ؟ فهو مثله فى اللون لإيراده فى خيال الرائى لون الذئب لوُرقته [5] وفى مثل قولنا : « زيد اضربهُ أو لا تضربهُ » تقديره : « مقول فى حقه اضربه أو لا تضربه » [6] .

---

(١) ١٠٠ ، ١٠١ – المفتاح .

(٢) أى لقوله « يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف » .

(٣) لا يخفى أن الجملة الإنشائية غير الطلبية كالإنشائية الطلبية فيما ذكره السكاكى ، ولا معنى للتطويل بهذه المماحكات اللفظية فى هذا العلم ، ولا سيما أن ما ذكره من ذلك الشرط من مسائل علم النحو .

(٤) هو لعبد الله بن رؤبة التميمى المعروف بالعجاج ، والبيت :

حتى إذا جنّ الظلام واختلط　　جاءوا بمذق : هل رأيت الذئب قط

والمذق : اللبن المخلوط بالماء ، مصدر بمعنى اسم المفعول ، وقوله « جن الظلام » بمعنى أقبل أوله ، واختلاطه إنما يكون بعد ذهاب نور النهار كله ، يصف قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بهذا المذق .

(٥) الورقة : سواد فى غبرة .

(٦) قد يأتى الوصف لأغراض أخرى ، منها الترحم فى قول الشاعر :

إلهى ، عبدك العاصى أتاكا　　مقراً بالذنوب وقد دعاكا

ومنها قصد الإيهام ، نحو قولك « تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة » ومنها قصد التعميم ، مثل قولك « أكْرِمِ الناسَ الصغار والكبار » .

أغراض التوكيد

وأما توكيده **فللتقرير** ، كما سيأتى فى باب تقديم الفعل وتأخيره (١) .

أو **لدفع توهُّم التجوُّز أو السهو** (٢) كقولك « عرفتُ أنا ، وعرفتَ أنت ، وعرف زيد زيداً » أو عدم الشمول ، كقولك « عرفنى الرجلان كلاهما ، أو الرجال كلهم (٣) . قال السكاكى (٤) : ومنه « كل رجل عارف ، وكل إنسان حيوان » .

وفيه نظر ؛ لأن كلمة « كل » تارة تقع تأسيسًا وذلك إذا أفادت الشمول من أصله حتى لولا مكانها لما عُقلَ ، وتارةً تقع تأكيداً ، وذلك إذا لم تفده من أصله ، بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعمَلاً فى غيره .

أما الأول فهو أن تكون مضافة إلى نكرة (٥) كقوله تعالى : ﴿ كلُّ حزْب بما لديهم فرحونَ ﴾ (٦) وقوله : ﴿ وكلَّ شىء فصلناهُ تفصيلاً ﴾ (٧) وقوله ﴿ وهمْ من كُلِّ حدب ينْسلون ﴾ (٨) . وأما الثانى فما عدا ذلك ؛ كقوله تعالى : ﴿ فسجَد

---

(١) كقولك « هو يعطى الجزيل » فهو يفيد من تقوية الحكم ما لا يفيده قولك « يعطى زيد الجزيل » لتكرار الإسناد فى الأول ، ولا يخفى أن هذا ليس من توكيد المسند إليه ؛ فلا معنى لذكره هنا .

(٢) بأن يكون فى الكلام أو المقام ما يوهم ذلك فيؤتى بالتوكيد لدفعه ، وبهذا يمتاز نظر علم المعانى عن نظر علم النحو إلى التوكيد ، وهذا كما فى قولك « قطع الأمير نفسه السارق » فإنه لو قيل « قطع الأمير السارق » لتوهم أن القاطع غيره بأمره على ما جرت به العادة فى ذلك ، أما النحو فيجوز فيه أن يقال « قطع الأمير نفسه السارق ، وقطع الأمير السارق » بلا نظر إلى هذه الاعتبارات ، وعلى هذا ورد التوكيد فى قوله : ﴿ ولقد أريناه آياتنا كلها فكذَّب وأبى ﴾ آية ٥٦ سورة طه وقوله : ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ، إلا إبليس أبى أن يكون مع الساجدين ﴾ آية ٣٠ ، ٣١ سورة الحجر . ففى هذا إشارة إلى فظاعة تكذيب فرعون واستكبار إبليس اللعين .

(٣) فإنه قيل التأكيد يحتمل أن أحد الرجلين أو بعض الرجال لم يجىء ، ولكنه لم يعتدّ به ، فأطلق الكل وأريد البعض على سبيل المجاز .

(٤) ١٠١ - المفتاح .

(٥) كذلك المضافة إلى معرفة ، كقوله تعالى : ﴿ كلُّ الطعام كان حِلاً لبنى إسرائيل ﴾ آية ٩٣ سورة آل عمران .

(٦) سورة المؤمنون : الآية ٥٣ . (٧) سورة الإسراء : الآية ١٢ .

(٨) سورة الأنبياء : الآية ٩٦ .

الملائكةُ كلُّهم ﴾ (١) وهى فى قوله « كل رجل عارف ، وكل إنسان حيوان » من الأول لا الثانى ؛ لأنها لو حذفت منهما لم يُفهم الشمول أصلا .

أغراض عطف البيان :

وأما بيانه وتفسيره فلإيضاحه باسم مختصّ به (٢) كقولك « قدم صديقك خالد » .

أغراض البدل :

وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير والإيضاح (٣) نحو « جاءنى زيد أخوك ، وجاء القوم أكثرهم ، وسُلِبَ عمرو ثوبه » (٤) ، ومنه فى غيره قوله تعالى : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم ﴾ (٥) .

---

(١) سورة الحجر : الآية ٣٠ .

(٢) هذا معنى نحوى لعطف البيان ، وإنما يعد من البلاغة إذا كان للمسند إليه شأن يقتضى العناية بأمره كعظم شأنه أو حقارته ، فيكون عطف البيان لمدحه أو ذمه أو نحو ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ﴾ آية ٩٧ سورة المائدة وقوله : ﴿ ويسقى من ماء صديد ﴾ آية ١٦ سورة إبراهيم . وقد يكون عطف البيان غير مختص بمتبوعه ، ولكن يحصل الإيضاح والاختصاص بمجموعهما ، كما فى قول الشاعر :

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيلِ والسند
ما إن أتيتُ بشىء أنت تكرهه إذن فلا رفعتْ سوطاً إلىَّ يدى

فالطير عطف بيان للعائذات ، وكل منهما غير مختص بصاحبه فى ذاته ، وإنما حصل هذا بمجموعهما .

(٣) يعنى أنه يؤتى به لهذين الأمرين زيادة على قصده بالحكم ، وهو المعنى النحوى للبدل ، أو أن فيه زيادة تقرير على التوابع السابقة ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، فيكون إسناده أقوى من غيره .

(٤) لم يأت بمثال لعطف الغلط ؛ لأنه لا يقع فى فصيح الكلام إلا أن يكون بدل بداء؛ وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر البدل بعده فتوهم أنك غالط لقصد المبالغة والتفنن ، وشرطه أن يرتقى فيه من الأدنى إلى الأعلى ، كما فى قول الشاعر :

ألمعُ برقٍ سرَى أم ضوء مصباح أم ابتسامتها بالمنظر الضاحى

هذا وفى البدل من وجوه البلاغة وجه الإجمال ثم التفصيل والعناية بإثبات الحكم ، ولا يكون هذا إلا لمقام يقتضيه ، كما فى قول الشاعر :

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهراً

(٥) سورة الفاتحة : الآيات ٦ ، ٧ .

أغراض عطف النسق :

وأما العطف فلتفصيل المسند إليه مع اختصار [1] ؛ نحو : « جاء زيد وعمرو وخالد » .

أو لتفصيل المسند مع اختصار ؛ نحو « جاء زيد فعمرو » أو ثم عمرو ، أو « جاء القوم حتى خالد » [2] ولا بد فى « حتى » من تدريج ؛ كما ينبىء عنه قوله :

وكنتُ فتًى من جند إبليس فارتقى
بى الحالُ حتى صار إبليسُ مِنْ جُندى [3]

أو لرد السامع عن الخطأ فى الحكم إلى الصواب [4] ؛ كقولك : « جاءنى زيد لا عمرو » لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءاك جميعا ، وقولك : « ما جاءنى زيد لكن عمرو » لمن اعتقد أن زيداً جاءك دون عمرو .

أو لصرف الحكم عن محكوم له إلى آخر ؛ نحو : « جاءنى زيد بل عمرو » و « ما جاءنى زيد بل عمرو » [5] .

---

(١) هذا غير ما يفيده العطف من معناه النحوى ؛ كالدلالة على مطلق الجمع فى الواو . ووجه الاختصار فى المثال أنه فى معنى « جاء زيد وجاء عمرو وجاء خالد » وقد أشار به إلى أن تفصيل المسند إليه خاص بالواو .

هذا ، ولا بد لذلك من مقام يقتضيه ، كما فى قوله تعالى : ﴿ إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين ﴾ آية ٨ سورة القصص ، فذكر بالتفصيل فرعون وهامان ؛ لأنهما السبب فى الخطأ دون جنودهما .

(٢) أشار بهذا إلى أن تفصيل المسند خاص بالفاء وثم وحتى ، لأنها تبين أنه حصل بترتيب وتعقيب أو بترتيب وتراخ أو بترتيب ذهنى ، ووجه الاختصار فيها أنها تغنى عن « جاء زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة أو نحو ذلك » ولا يخفى أنه يحصل فيه أيضا تفصيل المسند إليه ولكنه غير مقصود منها ؛ لأنه يكون معلوما قبلها فتساق لأجل تفصيل المسند وحده .

(٣) هو للحسن بن هانىء المعروف بأبى نواس ، و(حتى) فيه ليست عاطفة .

وإنما يقصد التمثيل به لإفادتها التدريج ، و إنما لم تكن عاطفة فيه لأن المشهور أنها لا تأتى فى عطف الجمل ، ولأن الجملة قبلها لا يستقل بها الكلام حتى يصح العطف عليها عند من يقول بصحة العطف بها فى الجمل .

(٤) أى مع الاقتصار على ما سبق ؛ لأن هذا هو الذى يعنى به فى هذا العلم .

(٥) فالمعنى فيه على نقل حكم النفى إلى عمرو على ما ذهب إليه المبرد ، والجمهور على أن « بل » تنقل حكم الإثبات لا النفى .

أو للشك فيه أو التشكيك [1] ؛ نحو : « جاءنى زيد أو عمرو ، أو إما زيد وإما عمرو ، أو إما زيد أو عمرو » .

أو للإبهام ، كقوله تعالى : ﴿ وإنا أو إياكم لعلى هُدى أو فى ضلال مبين ﴾[2] .

أو للإباحة أو التخيير ، وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب [3] ، مثالهما قولك « ليدْخل الدار زيد أو عمرو » والفرق بينهما واضح ؛ فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان بأحدهما أو بهما جميعاً .

أغراض ضمير الفصل :

وأما توسُّطُ الفصل بينه وبين المسند فلتخصيصه به [4] ؛ كقولك : « زيد هو المنطلق ، أو هو أفضل من عمرو ، أو خير منه ، أو هو يذهب » [5] .

---

(١) أى مع الاختصار أيضاً ، والشك من المتكلم ، والتشكيك للسامع ، والبلاغة فى التشكيك أعلى من البلاغة فى الشك ؛ لأن التشكيك يُجعل وسيلة إلى بلوغ اليقين ووصول الحق إلى المخالفين على وجه لا يثير غضبهم ، لينظروا فيه فيؤديهم النظر إلى العلم به ، وقد جعل السكاكى من هذا قوله تعالى : ﴿ وإنا أو إياكم – الآية ﴾ . ولم يجعله للإبهام على السامع كما فعل الخطيب ، ومنه أيضاً قول الشاعر :

وقد زعمت ليلى بأنى فاجر   لنفسى تُقاها ، أو عليها فجورها

وقيل : إن « أو » فيه بمعنى الواو .

(٢) سورة سبأ : الآية ٢٤ .

(٣) أى من غير قصد إلى تشكيك أو إبهام .

(٤) يعنى تخصيص المسند إليه بالمسند ، فالباء داخلة على المقصور ، وما قبلها هو المقصور عليه ، ومن أغراض الفصل أيضاً التأكيد ، وإنما يفيد التأكيد إذا حصل التخصيص بغيره بأن تكون الجملة معرَّفة الطرفين مثلا ، كما فى قوله تعالى : ﴿ إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾ آية ٥٨ سورة الذاريات . وقوله ﴿ فلما توفيتَنى كنتَ أنت الرقيب عليهم ﴾ آية ١١٧ سورة المائدة . وقوله : ﴿ لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون ﴾ آية ٢٠ سورة الحشر . وقد يكون لتخصيص المسند بالمسند إليه ؛ نحو « الكرم هو التقوى » ؛ لأنه بمعنى لا كرم إلا بالتقوى .

(٥) الحق أن هذا ليس ضمير فصل ، وإنما يعْرب توكيداً أو مبتدأ ثانيا ، لأنه يشترط فى ضمير الفصل أن يكون ما بعده خبراً معرفة أو كالمعرفة فى عدم قبول « ال » ، كلفظ خير ، ويشترط فيما قبله أن يكون مبتدأ ولو باعتبار الأصل ، وأن يكون معرفة ، ويشترط فيه نفسه أن يكون بصيغة المرفوع ، وأن يطابق ما قبله ، فلا يجوز « كنت هو الفاضل » .

تمرينات على التوابع

تمرين - ١

(١) بين الغرض من البدل فى قول الشاعر :

وكنتُ كذى رِجْلين : رِجلٌ صحيحةٌ ورجلٌ رمى فيها الزمانُ فشُلَّتْ

(٢) هل يجوز بلاغةً كما يجوز نحواً أن يُجعل عطف البيان بدلا مطابقاً وبالعكس ، أو أن لكل منهما مقاماً خاصاً به ؟

(٣) بيِّن معنى « أو » ومنزلتها بلاغةً فى قول الشاعر :

نحن أو أنتم الأولى ألفوا الحقَّ فَبُعْداً للمُبْطلين وسُحْقا

تمرين - ٢

(١) من أى أقسام البدل قوله تعالى : ﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاما . يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مُهانا ﴾ آية ٦٨ ، ٦٩ سورة الفرقان . وأى غرض دعا إليه ؟ وما منزلته فى البلاغة ؟

(٢) أى غرض دعا إلى التوكيد فى قول الشاعر :

لكنه شاقه أنْ قيل ذا رَجَبٌ يا ليت عِدَّةُ حولٍ كله رجبا

(٣) قال تعالى : ﴿ فَللهِ الحمد رب السماوات ورب الأرض رب العالمين ﴾ . آية ٣٦ سورة الجاثية . - فلماذا عطف فى الأول دون الثانى ؟

تمرين - ٣

(١) قال الله تعالى : ﴿ إن فرعونَ وهامان وجنودهما كانوا خاطئين ﴾ . آية ٨ سورة القصص . فما فائدة العطف بلاغةً فيه ؟ ولماذا أوثرت فيه الواو على غيرها ؟

(٢) أىُّ غرضٍ دعا إلى العطف بحتى فى قول الشاعر :

قهرناكم حتى الكماة فأنتمُ تهابوننا حتى بَنينا الأصاغرا

(٣) ما الغرض من الوصف فى قول الشاعر :

ويأوى إلى نســــــوة عُطَّلٍ وشعثاً مراضيعَ مثلَ السعالى

أغراض التقديم

وأما تقديمه فلكون ذِكرِه أهمَّ ؛ إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (١) ، وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع ؛ لأن فى المبتدأ تشويقا إليه ؛ كقوله :

والذى حارتِ البريَّةُ فيه   حيوانٌ مستحدَثٌ مِن جماد (٢)

وهذا أوْلى من جعله شاهداً لكون المسند إليه موصولا كما فعل السكاكى (٣) .

وإما لتعجيل المسرة أو المساءة لكونه صالحًا للتفاؤل أو التطيُّر ؛ نحو « سعد فى دارك ، والسفَّاح فى دار صديقك » .

وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر أو أنه يُستلَذُّ ، فهو إلى الذكر أقرب (٤) .

وإما لنحو ذلك (٥) .

قال السكاكى (٦) : « وإما لأن كونه متصفًا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر ؛ كما إذا قيل لك : كيف الزاهد ؟ فتقول : الزاهد يشرب ويطرب .

---

(١) هذا إذا كان المسند إليه مبتدأ أو نحوه لا فاعلا أو نحوه ، ولا يخفى أن هذه نكتة ضعيفة لا يعوَّل عليها هنا .

(٢) هو لأحمد بن عبد الله المعروف بأبى العلاء المعرِّى ، وقوله « حارت » بمعنى اختلفت ، من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم على سبيل المجاز المرسل ، واسم الموصول مبتدأ وخبره حيوان على تقدير مضاف ، أى معاد حيوان كما يدل عليه سياق القصيدة – ويجوز أن يراد استحداث الحيوان من النطفة فلا يحتاج إلى تقدير مضاف .

(٣) ٩٨ – المفتاح ، ولا مانع من جعله شاهداً لهما معًا ، ومما يدخل فى هذا الغرض أن يكون المسند إليه ضمير شأن أو قصة ، كما فى قول الشاعر :

هى الدنيا تقول بملء فيها   حذار حذار من بطشى وفتكى

(٤) كقول جميل :

بنيةُ ما فيها إذا تَبصَّرتْ   مُعابٌ ولا فيها إذا نُسبت أشَبْ

(٥) كإظهار تعظيمه فى نحو قوله تعالى ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رُحماء بينهم ﴾ آية ٢٩ سورة الفتح ، أو تحقيره فى قولك « الدنيا لا تساوى عند الله جناح بعوضة » .

(٦) ١٠٤ ، ١٠٥ – المفتاح .

وإما لأنه يفيد زيادة تخصيص كقوله :

متى تهزُزْ بنى قـطَن تجدهمْ   سيوفاً فى عواتقهمْ سيوفُ
جلوسٌ فى مجالسهمْ رِزانٌ   وإنْ ضَيْفٌ أَلَمَّ فهمْ خُفوفُ (١)

والمراد « هم خفوف » . وفيه نظر ؛ لأن قوله « لا نفس الخبر » يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر ، وهو باطل (٢) لأن نفس الخبر تصوُّر لا تصديق ، والمطلوب بها إنما يكون تصديقًا ، وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقاً فغير صحيح أيضاً لما سيأتى (٣) أن العبارة عن مثله لا يُتعرَّضُ فيها إلى ما هو مسند إليه ؛ كقولك « وقَعَ القيام » ثم فى مطابقة الشاهد الذى أنشده للتخصيص نظر (٤) ؛ لما سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا ، وقوله « والمراد هم خفوف » تفسير للشىء بإعادة لفظه (٥) .

قال عبد القاهر (٦) : وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إنْ وَلِىَ حرفَ النفى (٧) كقولك « ما أنا قلت هذا » أى لم أقله مع أنه مقول ؛ فأفاد نفى

---

(١) لا يعلم قائلهما، وقوله « تهزز » بمعنى تهيجهم للحرب ، وقوله : « تجدهم سيوفا » معناه كالسيوف فى المضاء ، ورزان : جمع رزين ، وخفوف : مصدر خف بمعنى أسرع . يمدحهم بالنخوة فى قوله « متى تهزز إلخ » وبالعظمة والشرف فى قوله « جلوس ... إلخ » وبالكرم فى قوله « وإن ضيف ألم » إلخ . وبعد البيتين :

إذا نزلوا حسبتهمُ بدورا   وإن ركبوا فإنهم حتوف

(٢) أجيب عنه فى هذا بأنه لا يريد نفس الخبر مجرداً عن الحكم حتى يلزمه ذلك ، فهو لا يقصد إلا أنه إذا علم تحقق المسند فى الجملة ولم يعلم المسند إليه قدِّم على المسند ، وهذا ظاهر لا اعتراض عليه .

(٣) فى أول الكلام على متعلقات الفعل .

(٤) أجيب عنه فى هذا بأنه لا يريد بالتخصيص هذا الحصر وإنما يريد التخصيص بالذكر ، ولا يخفى أن حمل التخصيص على ذلك بعيد ، على أنه سيأتى أن السكاكى يريد فى هذا ونحوه التخصيص بمعنى الحصر وأنه لا يشترط فيه كون الخبر فعليا .

(٥) لا يخفى أن السكاكى لا يريد بهذا تفسيره ، وإنما يريد بيان محل الشاهد ، وما كان أغنى الخطيب عن الإطالة فى هذه المماحكات اللفظية !!

(٦) ٨٤ – دلائل الإعجاز .

(٧) يعنى أنه فى هذه الحالة يفيد قصر نفى الخبر الفعلى على المسند إليه وإثباته لغيره على الوجه الذى نفى به من خصوص أو عموم على ما سيأتى فى الأمثلة ؛ فالباء داخلة هنا على المقصور ، والمراد بإيلائه حرف النفى إتيانه بعده ولو كان بينهما فاصل ، فيشمل نحو : ما زيداً أنا ضربت ، وما فى الدار أنا جلست .

الفعل عنك وثبوته لغيرك ، فلا تقول ذلك إلا فى شىء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفى كونك قائلا له . ومنه قول الشاعر :

وما أنا أسقمتُ جسمى به ... ولا أنا أضرمتُ فى القلب نارا [1]

إذ المعنى أن هذا السَّقْم الموجود والضرمَ الثابت ما أنا جالبًا لهما ؛ فالقصد إلى نفى كونه فاعلا لهما لا إلى نفيهما ؛ ولهذا لا يقال « ما أنا قلت ولا أحد غيرى » لمناقضة منطوق الثانى [2] لمفهوم الأول [3] بل يقال « ما قلت أنا ولا أحد غيرى » ولا يقال « ما أنا رأيت أحداً من الناس » ولا « ما أنا ضربت إلا زيداً » بل يقال « ما رأيت أو ما رأيت أنا أحداً من الناس ، وما ضربت أو ما ضربت أنا إلا زيداً » ؛ لأن المنفى فى الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس ، وفى الثانى الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد [4] . وقد سبق أن ما يفيد التقديمُ ثبوته لغير المذكور هو ما نُفى عن المذكور ، فيكون الأول مقتضياً لأن إنسانا غير المتكلم رأي كُلَّ الناس ، والثانى مقتضيًا لأن إنسانًا غيرَ المتكلم قد ضرب مَنْ عدا زيداً منهم، وكلاهما محال ، وعلل الشيخ عبد القاهر والسكاكى [5] امتناع الثانى بأنَّ نقض النفى بإلا يقتضى أن يكون القائل له قد ضرب زيداً ، وإيلاء الضمير حرف النفى يقتضى ألاَّ يكونَ ضربه ، وذلك تناقض . وفيه نظر ؛ لأنَّا لا نُسَلِّم أنَّ إيلاء الضمير حرف النفى يقتضى ذلك ، فإن قيل : الاستثناء الذى فيه مفرغ ، وذلك يقتضى ألاَّ يكون ضرب أحداً من الناس ،

---

(1) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، وقوله « أضرمت » بمعنى أشعلت ، يعنى نار الحب ، ونحوه قول الشاعر :

وما أنا وحدى قلت ذا الشعر كله ... ولكن لشعرى فيك من نفسه شعر

وقوله ﷺ : « ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم » .

(2) هو « ولا أحد غيرى » .

(3) هو « ما أنا قلت » لأن مفهومه أن غيره قاله .

(4) لا يخفى أن هذا ليس هو المنفى فى المثالين وإلا كانا من سلب العموم لا من عموم السلب ، وإنما المنفى فى الأول رؤية أى واحد من الناس وفى الثانى ضرب أى واحد سوى زيد ، وعلى هذا يكون مفهوم المثالين أن إنساناً غير المتكلم رأى واحداً من الناس وضرب أي واحد سوى زيد ، وهو صحيح لا شىء فيه ، وإنما الذى يؤدى إلى ما ذكره الخطيب أن يقال : ما أنا رأيت كل رجل ، وما أنا ضربت كل رجل إلا زيداً .

(5) ٨٥ – دلائل الإعجاز ، ١٢٥ – المفتاح .

وذلك يستلزم ألاَّ يكون ضرب زيداً ، قلنا : إن لزم ذلك [١] فليس للتقديم لجريانه فى غير صورة التقديم أيضًا ؛ كقولنا : « ما ضربت إلا زيداً » .

هذا إذا ولِيَ المسندُ إليه حرفَ النفى ، وإلا فإن كان معرفةً ؛ كقولك « أنا فعلت » كان القصد إلى الفاعل [٢] **وينقسم قسمين** :

أحدهما : ما يفيد تخصيصه بالمسند [٣] للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه ؛ كقولك « أنا كتبت فى معنى فلان ، وأنا سعيت فى حاجته » ؛ ولذلك إذا أردتَ التأكيد قلتَ للزاعم فى الوجه الأول « أنا كتبت فى معنى فلان لا غيرى » ونحو ذلك ، وفى الوجه الثانى « أنا كتبت فى معنى فلان وحدى » . فإن قلتَ : « أنا فعلت هذا وحدى » فى قوة « أنا فعلته لا غيرى » فلمَ اختصَّ كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه ؟ قلتُ : لأن جدْوى التأكيد لّما كانت إماطة شبهة خالجت قلب السامع ، وكانت فى الأول أن الفعل صدر من غيرك وفى الثانى أنه صدر منك بشركة الغير أكدتَ وأمطت الشبهة فى الأول بقولك « لا غيرى » وفى الثانى بقولك « وحدى » ؛ لأنه مَحَزُّه ، ولو عكستَ أخَلْتَ [٤] .

ومن البيِّن فى ذلك [٥] المثلُ : « أتُعَلِّمُنى بضَبٍّ أنا حرَّشْتُه ؟! » [٦] . وعليه قوله تعالى : ﴿ ومن أهلِ المدينة مَرَدُوا على النفاق لا تَعْلَمُهُم نحن نعلمهُمْ ﴾ [٧] أى لا يعلمهم إلا نحن ولا يطَّلع على أسرارهم غيرنا؛ لإبطانهم الكفر فى سُويداوات قلوبهم .

الثانى : ما لا يفيد إلا تقوِّى الحكم وتقرُّره فى ذهن السامع وتمكُّنه ، كقولك « هو يعطى الجزيل » لا تريد أن غيره لا يعطى الجزيل ولا أنْ تُعرِّض بإنسان ، ولكن تريد أن تقرر فى ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل ، وسبب تَقَوِّيه هو أن

---

(١) الحق أنه لا يلزم؛ لأن إيلاء الضمير حرف النفى إنما يقتضى نفى ما عدا المستثنى ، وما ذكره عبد القاهر والسكاكى إنما هو غفلة منهما .

(٢) أى لا إلى الفعل كما فى النفى .

(٣) يعنى قصر المسند عليه ، ويلزمه أيضاً تقوية الحكم كما فى القسم الثانى ، ولكنها تحصل هنا تبعاً لا قصداً .

(٤) يعنى حولت كلا منهما عن موضعه المناسب له ؛ لأن « لا غيرى » تدل صريحًا على نفى صدوره من غيرك ، أما « وحدى » فيدل عليه التزاما ، وكذلك « وحدى » يدل صريحا على نفى الشركة ، أما « لا غيرى » فيدل عليه التزاما .

(٥) أى فى إفادة التخصيص .

(٦) حرشته بمعنى صدته ، والمثل يضرب لمن يخبرك بشىء أنت أعلم به منه .

(٧) سورة التوبة : الآية ١٠١ .

المبتدأ يستدعى أن يستند إليه شىء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه إلى نفسه ، فينعقد بينهما حكم سواءٌ كان خاليا عن ضميره ؛ نحو « زيد غلامك » ، أو متضمنًا له ، نحو « أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف أو زيد عرف » ، ثم إذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانيا ؛ فيكتسى الحكم قوة [(١)] .

* ومما يدل على أن التقديم [(٢)] يفيد التأكيد أن هذا الضرب من الكلام يجىء فيما سبق فيه إنكارٌ من منكره نحو أن يقول الرجل « ليس لى علم بالذى تقول » فتقول « أنت تعلم أن الأمر على ما أقول » وعليه قوله تعالى ﴿ ويقولونَ على الله الكذبَ ، وهمْ يعلمونَ ﴾ [(٣)] لأن الكاذب لا سيما فى الدين لا يعترف بأنه كاذب ، فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب .

وفيما اعترض فيه شك : نحو أن تقولِ للرجل « كأنك لا تعلم ما صنع فلان ؟ » فيقول « أنا أعلم » .

وفى تكذيب مُدَّعٍ : كقوله تعالى : ﴿ وإذا جاءوكمْ قالوا آمنَّا وقد دخلوا بالكفر وهمْ قد خرجوا به ﴾ [(٤)] فإن قولهم (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به .

وفيما يقتضى الدليل ألاّ يكون كقوله تعالى : ﴿ والذين يدعون من دون الله لا يخلُقون شيئاً وهُم يُخلقون ﴾ [(٥)] فإن مقتضى الدليل ألاّ يكونَ ما يُتخذُ إلهاً مخلوقاً .

وفيما يُستغرَبُ : كقولك « ألا تعجب من فلان يدَّعى العظيم وهو يَعيا باليسير » .

وفى الوعد والضمان : كقولك للرجل « أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر » ؛

---

(١) علله عبد القاهر بأن تقديم المسند إليه ينبه السامع لقصده بالحديث قبل ذكره تحقيقًا وتأكيداً له .

(٢) أى فى هذا القسم ، وبهذا يكون له مقام فى الكلام يباين مقام القسم الأول ؛ لأن المقصود منه التخصيص لا التأكيد كما سبق .

(٣) سورة آل عمران : الآية ٧٨ . (٤) سورة المائدة : الآية ٦١ .

(٥) سورة النحل : الآية ٢٠ .

لأن من شأن من تَعِدُهُ وتضمن له أن يعترضه الشك فى إنجاز الوعد والوفاء بالضمان ، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد .

وفى المدح والافتخار : لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدَحُ به ويبعدهم عن الشبهة ، وكذلك المفتخر ، أما **المدح** فكقول الحماسى :

* هُمْ يَفرشـون اللبْد كلَّ طِمِرَّة (١) *

وقول الحماسية :

* هما يلبسـان المجدَ أحسنَ لِبسة (٢) *

وقول الحماسى :

* فهُمْ يضربون الكبشَ يبرق بيضُه (٣) *

وأما **الافتخار** فكقول طرفة :

* نحن فى المشـتاة ندعو الجَفَلى (٤) *

ومما لا يستقيم المعنى فيه إلا على ما جاء من بناء الفعل على الاسم قوله

---

(١) هو للمعذل بن عبد الله الليثى من قوله يمدح فتيان بني عَتيك :

هم يفرشون اللبد كل طمرة وأجرد سبَّاح يَبذُّ المغاليا

وقبله :

جزى اللهُ فتيان العتيك وإنْ نأتْ بى الدارُ عنهم خير ما كان جازيا

والطمرة : الفرس الكريم ، والأجرد : القصير الشعر ، والسباح : اللين الجرى ، والمغالى : بضم الميم : السهم ، وبفتحها : جمع مغلى أو مغلاة وهى السهم أيضاً ، يعنى أنه أسرع منه .

(٢) هو لعمرة الخثعمية من قولها فى رثاء ابنيها :

هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما

واللبسة : اسم هيئة من لبس ، والشحيح : الذى لا يفرط فيما فى يده . وقيل : إن البيت لدرعاء بنت سيار الجحدرية فى رثاء أخويها .

(٣) هو للأخنس بن شهاب التغلبى من قوله :

فهمُ يضربون الكبشَ يَبرقُ بيضه على وجهه من الدماء سبائبُ

وروى : « هم يضربون » والكبش : الشجاع ، والبيض : اللأمة ، والسبائب : الطرائق جمع سبيبة ، يعنى أنهم يضربونه فيسيل دمه كأنه طرائق حمر .

(٤) هو لعمرو بن العبد المعروف بطرفة .

نحن فى المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدبُ فينـا ينتقر

والمشتاة : الشتاء وهو زمن الجدب عندهم ، والجفلى : الدعوة العامة ، والآدب : الداعى إلى المأدبة ، وقوله « ينتقر » معناه يدعو بعضا ويترك بعضا .

تعالى : ﴿ إنّ وليِّيَ اللهُ الذى نزّل الكتابَ وهو يتولَّى الصالحين ﴾ [١] وقوله تعالى : ﴿ وقالوا أساطيرُ الأوَّلين اكتتبها فهى تُمْلَى عليه بُكرةً وأصيلا ﴾ [٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وحُشِرَ لسليمانَ جنودهُ من الجنِّ والإنس والطير فهم يُوزعون ﴾ [٣] فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء فى ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم لَوُجِد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن الحال التى ينبغى أن يكون عليها .

وكذا إذا كان الفعل منفيا [٤] كقولك « أنت لا تكذب » فإنه أشد لنفى الكذب عنه من قولك « لا تكذب » وكذا من قولك « لا تكذب أنت » لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم ، وعليه قوله تعالى ﴿ والذين هُمْ بربهم لا يُشركون ﴾ [٥] فإنه يفيد من التأكيد فى نفى الإشراك عنهم ما لا يفيده قولنا « والذين لا يشركون بربهم » ولا قولنا « والذين بربهم لا يشركون » وكذا قوله تعالى ﴿ لقد حقَّ القولُ على أكثرهم فهم لا يُؤمنون ﴾ [٦] وقوله تعالى : ﴿ فَعميتْ عليهم الأنباء يومئذ فهُمْ لا يتساءلون ﴾ [٧] وقوله تعالى : ﴿ إنَّ شرَّ الدَوابِّ عندَ اللهِ الذين كفَروا فهُمْ لا يؤمنُون ﴾ [٨] .

هذا كله إذا بُنى الفعل على مُعرَّف ؛ فإن بُنى على مُنكَّر أفاد ذلك تخصيص [٩]

---

(١) سورة الأعراف : الآية ١٩٦ .   (٢) سورة الفرقان : الآية ٥ .

(٣) سورة النمل : الآية ١٧ .

(٤) أى بحرف نفى مؤخر عن المسند إليه ، فهو يأتى كالمثبت تارة للتخصيص ، وتارة لتقوية الحكم ، ومن إتيانه للتخصيص قولك « أنا ما قلت هذا » أى وحدى ، تقوله لمن اعتقد أنه لم يقل مصيبا فى هذا ولكنه نسبه خطئا إلى غيرك ، وكل الأمثلة التى ذكرها الخطيب لإفادة تقوية الحكم .

(٥) سورة المؤمنون : الآية ٥٩ .   (٦) سورة يس : الآية ٧ .

(٧) سورة القصص : الآية ٦٦ .   (٨) سورة الأنفال : الآية ٥٥ .

(٩) ظاهر هذا أن بناء الفعل على المنكر لا يفيد تقوية الحكم ، وقد ذكر السعد أنه قد يفيد ذلك ؛ كأن يقال « رجل جاءنى » فالمعنى أنه جاء ولا بد ، ثم ذكر أن هذا هو الذى يُشعر به كلام عبد القاهر فى « دلائل الإعجاز » ولكن رجعت إلى كلامه فيه فوجدته صريحاً فى أنه لا يفيد إلا التخصيص ؛ لأنه ذكر أنك إذا قلت « رجل جاءنى » لم يصلح حتى تريد أن تُعلم المخاطَب أن الذى جاءك رجل لا امرأة أو لا رجلان ، ويكون كلامك مع من عرف أن قد أتاك آت فإن لم ترد ذاك كان الواجب أن تقول « جاءنى رجل » . ولا شك أن ما ذكره السعد لا يصح عربية لعدمِ صحة الابتداء بالنكرة إلا عند إرادة التخصيص كما سيأتى ، وإذا لم يصحّ عربية لم يصح بلاغة .

الجنس أو الواحد [١] بالفعل ؛ كقولك « رجل جاءنى » أى لا امرأة أو لا رجلان ، وذلك لأن أصل النكرة أن تَكون للواحد من الجنس ، فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط ؛ كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أنْ قد أتاك آت ، ولم يدر جنسه أرجل هو أو امرأة ؟ أو اعتقد أنه امرأة ، وتارة إلى الوحدة فقط ؛ كما إذا عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجال ، ولم يدر أرجل هو أم رجلان ؟ أو اعتقد أنه رجلان .

* **واشترط السكاكى** [٢] فى إفادة التقديم الاختصاص [٣] **أمرين** :

أحدهما: أن يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤخراً بأن يكون فاعلاً فى المعنى فقط ؛ كقولك « أنا قمت » فإنه يجوز أن تُقدِّر أصله « قُمْتَ أنا » على أنّ « أنا » تأكيد للفاعل [٤] الذى هو التاء فى قمت ، فَقُدِّم « أنا » وجُعلَ مبتدأ .

وثانيهما : أن يقدَّر كونه كذلك ، فإن انتفى الثانى دون الأول كالمثال المذكور إذا أُجرى على الظاهر ، وهو أن يقدَّر الكلام من الأصل مبنيًا على المبتدأ والخبر ، ولم يقدر تقديم وتأخير ، أو انتفى الأول بأن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً [٥] فإنه لا يفيد إلا تَقوِّىَ الحكم .

واستثنى المُنَكَّرَ [٦] كما فى نحو « رجل جاءنى » بأن قدّرَ أصله « جاءنى رجل » لا على أن « رجل » فاعل جاءنى ، بل على أنه بدل من الفاعل الذى هو الضمير المستتر فى جاءنى ، كما قيل فى قوله تعالى : ﴿ وأَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا ﴾ [٧]: إن ﴿ الذين ظلموا ﴾ بدل من الواو فى ﴿ أسَروا ﴾ ، وفرق بينه وبين

---

(١) هذا إذا كان المنكر مفرداً، فإذا كان مثنى أو جمعاً أفاد تخصيص الجنس أو المثنى أو الجمع .

(٢) ١١٩ ، ١٢٠ - المفتاح .

(٣) أما تقوية الحكم فلا خلاف فيها بين السكاكى وعبد القاهر : لأنها تأتى فى جميع صور التقديم وإن لم تكن مقصودة فى بعضها كما سبق .

(٤) أى وتأكيد الفاعل فى المعنى لا فى اللفظ .

(٥) نحو « زيد قام » فإنه إذا قدر تأخيره يكون فاعلاً فى اللفظ والمعنى ، لا فى المعنى فقط .

(٦) أى من ذلك الشرط ؛ فلم يشترطه فيه . (٧) سورة الأنبياء : الآية ٣ .

المعَرَّف بأنه لو لم يقدّر ذلك فيه انتفى تخصيصه ؛ إذ لا سبب لتخصيصه سواه ، ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ [١] بخلاف المعرف لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف .

ثم قال : « وشرطُه [٢] ألاّ يمنعَ من التخصيص مانع [٣] كقولنا « رجل جاءني » أي لا امرأة أو لا رجلان ، دون قولهم « شَرّ أهرَّ ذا نَاب » أما على التقدير الأول [٤] فلامتناع أن يراد (المُهِرُّ شرٌّ لا خير) [٥] ، وأما على الثاني [٦] فلكونه نابيا عن مكان استعماله [٧] ، وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأوَّلوه بـ « ما أهر ذا ناب إلا شر »، فالوجه تفظيع شأن الشر بتنكيره كما سبق » [٨] . هذا كلامه ، وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر [٩] لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يلي حرفَ النفى

---

(١) لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا إذا خُصصت ، فإذا كان لها مخصص غير ذلك من وصف أو نحوه لم يجب جعل التقديم للتخصيص .

(٢) أى شرط تقدير ذلك فى المنكر ليفيد التخصيص .

(٣) يريد بالمانع انتفاء فائدة التخصيص من رد اعتقاد المخاطب فى قيد الحكم مع تسليم أصله .

(٤) هو أن يكون لتخصيص الجنس .

(٥) لأنه لا يوجد من يتوهم أن الخبر يهر الكَلب حتى يُرَدَّ عليه بذلك .

(٦) هو أن يكون لتخصيص الواحد .

(٧) لأنه مَثل يقال فى مقام الحث على شدة الحزم لدفع هذا الشر لعظمه ، فإذا أريد أن الذى أهره شر لا شران نافى القصد منه ؛ لأنه مما يوجب التساهل في دفعه .

(٨) من أن التنكير قد يأتى للتعظيم ، وبهذا يجمع بين قولهم بتخصيصه وقوله بعدمه . فقولهم بالتخصيص مبنى على جعل التنكير للتعظيم ، والمعنى : شر عظيم أهر ذا ناب لا شر ضعيف ، فيكون التخصيص فى الوصف لا فى جنس الشر ، ويكون له فائدة ، وقوله بعده : التخصيص مبنى على عدم إرادة ذلك من التنكير ، فيكون التقديم عنده لتقوية الحكم فقط .

(٩) من يرجع إلى كلام السكاكى فى « المفتاح » يرى أنه حاكى عبد القاهر فيما يفيده تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى ، فقد رأى فى النكرة أن البناء عليها لا يفيده إلا التخصيص كما يرى عبد القاهر ، ولم يخالفه إلا فى توجيه ذلك بما لا يؤثر فى موافقته له ، وقد رأى فيما يلى حرف النفى ما يراه عبد القاهر ، فلا يصح عنده مثله « ما أنا رأيت أحداً » ولا « ما أنا رأيت إلا زيداً » وكذلك لا يصح عنده « ما زيدا ضربت ولا أحداً من الناس ، ولا : ما أنا ضربت زيداً ولا أحد غيرى » فالمضمر والمظهر عنده فى ذلك سواء ، ولهذا لم يذكر شرط تقدير التأخير فيما يلى حرف النفى ، ولا يوجد فى كلامه ما يُشعر بحمله على المثبت فى هذا الشرط ، وقد رأى فى المعرف المثبت أنه يحتمل التخصيص وتقوية الحكم كما يرى عبد القاهر ، ولكنه يرى أن البناء على المظهر ليس كالبناء على المضمر فى احتمال هذين الاعتبارين على السواء ، فهو لا ينفى =

القطعُ بأنه يفيد التخصيص مضمراً كان أو مظهَراً ، معرَّفا أو منكَّراً من غير شرط ، لكنه لم يمثل إلا بالمضمر ، وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيده إلا إذا كان مضمَراً أو منكراً بشرط تقدير التأخير فى الأصل ؛ فنحو « ما زيد قام » يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ ولايفيده على قول السكاكى ، ونحو « ما أنا قمت » يفيده على قول الشيخ مطلقاً ، وعلى قول السكاكى بشرط ، وظاهر كلام الشيخ أن المعرّف إذا لم يقع بعد النفى وخبره مثبتٌ أو منفى قد يفيد الاختصاص مضمراً كان أو مظهراً ، لكنه لم يمثل إلا بالمضمر ، وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيده إلا المضمر ؛ فنحو « زيد قام » قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ ، ولا يفيده عند السكاكى ، ثم فيما احتج به لما ذهب إليه نظر ؛ إذ الفاعل وتأكيده سواء فى امتناع التقديم ما دام الفاعل فاعلا والتأكيد تأكيداً ، فتجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكُّمٌ ظاهر ، ثم لا نُسلِّم انتفاء التخصيص فى صورة المنكر لولا تقدير أنه كان فى الأصل مؤخراً فقُدِّم ، لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل كما ذكر (١) وغير التهويل ، ثم لا نسلم امتناع أن يراد : المُهرُّ شرٌّ لا خير ، قال الشيخ عبد القاهر : إنما قدِّمَ « شر » لأن المراد أن يُعْلَمَ أن الذى أهرَّ ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير (٢) فَجرَى مجرى أن تقول « رجل جاءنى » تريد أنه رجل لا امرأة ، وقولُ العلماء : إنه إنما صلح لأنه بمعنى « ما أهر ذا ناب إلا شر » بيانٌ لذلك ، وهذا صريح فى خلاف ما ذكره .

= فيه الاختصاص ؛ بل يبعده . ولعل عبد القاهر لم يمثل إلا بالمضمر كما ذكر الخطيب لضعف اعتبار التخصيص فى المظهر ، ولعل الخطيب أشار بقوله « لأن ظاهر كلام الشيخ ... إلخ » إلى أنه يمكن الجمع بينهما .

فالحق أنه لا خلاف بين عبد القاهر والسكاكى فى ذلك كله إلا فى التوجيه فقط ، والخلاف فى التوجيه لا يؤثر فى اتفاقهما على ذلك بشىء ، وما كان أغنى الخطيب عن التطويل بما طوَّل به فى هذا الوضع !!

(١) أى فى قولهم « شر أهر ذا ناب » وغير التهويل كالتحقير والتكثير والتقليل » ولكن هذا لا يرد على السكاكى » ، لأنه إنما يقدر ذلك فى النكرة إذا لم يكن هناك سبب للتخصيص سواه ، نحو « رجل جاءنى » على إرادة الجنس أو الواحد ، فليس فيه احتمال تهويل ولا غيره .

(٢) ٩٤ – دلائل الإعجاز ، ولكن قد سبق أن التخصيص فى مثل هذا لا فائدة فيه ، وقيل : إن الكلب قد يهر فى الدفاع عن أصحابه وهو من جنس الخير ، فيكون على هذا فى التخصيص بجنس الشر فائدة ، ولا حاجة مع هذا إلى تسويغ التخصيص فيه بجعل التنكير للتعظيم كما سبق .

* ثم قال السكاكى [1] : ويقرب من قَبيل « هو عـرف » فى اعتبار تَقَوِّى الحكم [2] : « زيد عارف » ، وإنما قلت « يقرب » دون أن أقول « نظيرهُ » لأنه لمّا لم يتفاوت فى التكلم والخطاب والغيبة فى « أنا عارف ، وأنت عارف ، وهو عارف » أشبه الخالى عن الضمير ؛ ولذلك لم يُحكم على « عارف » بأنه جملة ولا عومل معاملتها فى البناء [3] حيث أعْرِبَ فى نحو « رجلٌ عارفٌ ، رجلا عارفا ، رجل عارفٍ » واتَّبَعه فى حكم الإفراد ، نحو « زيد عارف أبوه » يعنى اتبع « عارف » « عرَفَ » فى الإفراد ، إذا أسند إلى الظاهر مفرداً كان أو مثنىً أو مجموعا [4] .

ثم قال : ومما يفيد التخصيصَ ما يحكيه عَلَتْ كلمته عن قوم شعيب عليه السلام : ﴿ وما أنت علينا بعزيز ﴾ [5] أى العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت [6] لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام فى جوابهم : ﴿ أرَهْطى أعزُّ عليكم من الله ﴾[7] أى من نبىّ الله ، ولو كان معناه معنى « ما عززتَ علينا » لم يكن مطابقا . وفيه نظر ؛ لأن قوله: ﴿ وما أنت علينا بعزيز ﴾ من باب « أنا عارف » لا من باب « أنا عرفت » [8] ، والتمسك بالجواب ليس بشىء ؛ لجواز أن يكون عليه السلام فهمَ كونَ رهطه أعز عليهم من قولهم : ﴿ ولوْلا رهطك لرجمناكَ ﴾ .

* وقال الزمخشرى : دلَّ إيلاء ضميره حرف النفى على أن الكلام فى الفاعل لا فى الفعل ، كأنه قيل: « وما أنت علينا بعزيز بل رهطك هم الأعزة علينا » [9] وفيه

---

(١) ١١٩ – المفتاح .

(٢) ظاهر هذا أنه لا يأتى للتخصيص عنده ، وقيل : إنه يأتى عنده أيضاً للتخصيص . ويدل على هذا ما سيأتى فى قوله تعالى : ﴿ وما أنت علينا بعزيز ﴾ وما سيأتى له فى باب القصر من إفادة « أنا عارف » الحصر .

(٣) المراد به عدم ظهور إعرابها ؛ لأنه لا يلزم البناء فيها .

(٤) فلا تلحقهما علامة التثنية ولا علامة الجمع .

(٥) سورة هود : الآية ٩١ .

(٦) فيفيد التخصيص مع تقوية الحكم .

(٧) هود : آية ٩٢ .

(٨) هذا لا يرد على السكاكى عند من يرى أنه لا فرق عنده بين البابين فى احتمال إفادة التخصيص وتقوية الحكم ، ولكن الحق خلاف ما ذهب إليه السكاكى من التسوية بين البابين ، بدليل أنه لو كان نحو « زيد عارف » يفيد تقوية الحكم لما صح خطاب الذهن به ، وهو خلاف ما سبق عن أبى العباس فى جواب الكندى فى باب الإسناد الخبري من الفرق بين « عبد الله قائم ، وإن عبد الله قائم ، وإن عبد الله لقائم » .

(٩) فيكون الزمخشرى فى هذا موافقاً للسكاكى ، ويرى مثله أن نحو « زيد عارف » من قبيل « هو عرف » فى إفادة التقوية والتخصيص .

نظر ؛ لأنا لا نسلِّم أن إيلاء الضمير حرف النفى إذا لم يكن الخبر فعلياً يفيد الحصر ، فإن قيل : الكلام واقع فيه وفى رهطه وأنهم الأعزة عليهم دونه ، فكيف صح قوله : ﴿ أرهطى أعزُّ عليكم من الله ﴾ ؟ قلنا : قال السكاكى : معناه : من نبى الله ، فهو على حذف المضاف ، وأجود منه ما قال الزمخشرى : وهو أن تهاونهم به وهو نبى الله تهاونٌ بالله ، فحين عزّ عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ من يُطِعِ الرسول فقد أطاع الله ﴾ [(١)] .

ويجوز أن يقال : لا شك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها ؛ بل هى للإنكار للتوبيخ ، فيكون معنى قوله : ﴿ أرهطى أعز عليكم من الله ﴾ إنكار أن يكون مانعهم من رجمه رهطَه لانتسابه إليهم دون الله تعالى مع انتسابه إليه أيضاً ، أى : أرهطى أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمى بسبب انتسابى إليهم بأنهم رهطى ، ولم يكن بسبب انتسابى إلى الله تعالى بأنى رسوله ؟! والله أعلم .

* ومما يُرَى تقديمه [(٢)] كاللازم لفظ « **مثل** » إذا استُعمِلَ كنايةً من غير تعريض [(٣)] كما فى قولنا « مثلك لا يبخل » ، ونحوه مما لا يراد بلفظ « مثل » غيرُ ما

---

(١) سورة النساء : الآية ٨٠ .

هذا ، ومما ورد من الشعر فى إفادة التقديم التقويةَ أو التخصيص قول جرير :

إن العيون التى فى طرفها مَرَضٌ ... قتلننا ثم لم يحيين قتلانا
يصرعن ذا اللبِّ حتى لا حراك به ... وهن أضعف خلق الله أركانا

وقول بعضهم :

كانت قناتى لا تلين لغامزٍ ... فألانها الإصباحُ والإمساءُ
ودعوتُ ربى بالسلامة جاهداً ... لِيُصِحَّنى ، فإذا السلامةُ داء

وقول الآخر :

لمستُ بكفى كفَّه أبتغى الغنَى ... ولم أدر أن الجود من كفه يُعْدى
فلا أنا منه ما أفادَ ذوو الغنَى ... أفدتُ وأعدانى فأتلفتُ ما عندى

(٢) أى على الخبر الفعلى ، ويلحق بلفظ « مثل » ما هو بمعناه كلفظ « شبيه ونظير » وإنما كان التقديم فيها كاللازم ولم يكن لازماً لأنه لا شىء يوجبه من جهة القياس ولا من جهة الكناية ، وإنما هو مما يساعد على الغرض المقصود منها ، وهى حاصلة مع التقديم والتأخير ، فليس هذا اللزوم إلا فى استعمال البلغاء .

(٣) أى بغير ما أضيف إليها ، فلو أريد بها غيره لم يلزم تقديمها لأنها تخرج من الكناية =
إلى الحقيقة ، كما فى قول أبى إسحاق الصابى :

أضيف إليه ، ولكن أريدَ أن من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس وموجبِ العُرْفِ أن يفعل ما ذكر أو ألاّ يفعلَ (١) ، ولكون المعنى هذا (٢) قال الشاعر :

ولم أقل مِثْلك أعنى به   سِوَاكَ يا فَرْدًا بلا مُشْبِهِ (٣)

وعليه قوله :

مثلُك يثنى الحُزنَ عن صَوْبه   ويستردُّ الدَّمعَ عن غَرْبه (٤)

وكذا قول القَبَعْثَرِىُّ (٥) للحجاج لما توعَّده بقوله « لأحملنك على الأدهم والأشهب » : « مثل الأمير حَمَل على الأدهم والأشهب » (٦) أى من كان على هذه الصفة من السلطة وبسطة اليد ، ولم يقصد أن يجعل أحداً مثله .

*وكذلك حُكم « غير » إذا سلِك به هذا المسلك (٧) فقيل :« غيرى يفعل ذلك »

= تشابهَ دَمعى إذ جَرى ومدامتى   فمن مِثْلِ ما فى الكأسِ عَينى تَسْكُبُ

فليس المراد بالتعريض هنا التعريض المعدود من الكناية ، وإنما المراد به معناه اللغوى وهو الإشارة على وجه الإجمال .

(١) هذا يلزمه أنه هو نفسه يفعله أو لا يفعله ؛ فالكناية فى ذلك من إطلاق الملزوم وإرادته اللازم .

(٢) أى على أنه لا يراد بمثل غير ما أضيفت إليه .

(٣) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، و« مثلك » فيه مفعول « أقل » على حكايته فى البيت الآتى بعده لأنه قبله فى القصيدة .

(٤) هو للمتنبى أيضاً من قصيدة له فى الرثاء ، وقوله « يثنى الحزن » بمعنى يكفه بالصبر ، والصوب : الجهة ، والغرب : عرق فى العين يجرى منه الدمع ، وفى رواية « يثنى المزن » وهو السحاب ، وهى خلاف رواية الديوان ، ولا تناسب مقام الرثاء .

(٥) الصواب (ابن القبعثرى) وهو الغضبان بن القبعثرى الشيبانى ، وكان ممن خرج على الحجاج بن يوسف الثقفى .

(٦) الأدهم فى كلام الحجاج بمعنى القيد من الحديد ، وفى كلام الغضبان بمعنى الفرس الأسود ، وسيأتى هذا فى الكلام على تلقى المخاطب بغير ما يترقب .

(٧) فلم يقصد بها سوى ما أضيف إليها ، فإن قصد بها سوى ما أضيف إليها لم يلزم تقديمها ، كما فى قول الشاعر :

غيرى جَفَى وأنا المعاقَبُ فيكم   فكأننى سَبَّابَةُ المتَنَدِّمِ

ويعطى حكم « غير » فى ذلك ما بمعناها مثل « سوى وسواء ونحوهما » ومن ذلك قول ابن سناء الملك :

سواى يهابُ الموتَ أو يرهبُ الرَّدَى   وغيرى يهوَى أن يعيشَ مُخَلَّدا

على معـنى « أنى لا أفعـله » (١) من غير إرادة التعـريض بإنســان (٢) .

وعليه قوله :

* غيرى بأكثر هذا الناس ينخدعُ (٣) *

فإنه معلوم أنه لم يُرِدْ أن يُعَرِّضَ بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع ؛ بل أراد أنه ليس ممن ينخدع . وكذا قول أبى تمام :

وغيرى يأكل المعروفَ سُحْتاً ويشحُبُ عنده بيضُ الأيادى (٤)

فإنه لم يُرِدْ أن يُعَرِّض بشاعر سواه فيزعم أن الذى قُرِف به عند الممدوح من أنه هجاه كان من ذلك الشاعر لا منه ، بل أراد أن ينفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويَلؤم لا غير .

* واستعمال « مثل وغير » هكذا مركوز فى الطباع ، وإذا تصفحتَ الكلام وجدتهما يُقدَّمان أبداً على الفعل إذا نُحِىَ بهما نحو ما ذكرناه ، ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدَّما ، والسر فى ذلك أن تقديمهما يفيد تقَوِّى الحكم كما سبق تقريره ، وسيأتى أن المطلوب بالكناية فى مثل قولنا « مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود » هو الحكم (٥) وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قُصِد بها ، فكان تقديمهما أعون للمعنى الذى جُلبا لأجله .

قيل (٦) : « ... وقَدْ يُقَدَّمُ (٧) لأنَّهُ دَالٌّ على

---

(١) هذا أيضاً بطريق الكناية كما فى لفظ « مثل » وهى من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم أيضاً ؛ لأنه إذا كان غيره هو الذى يفعله لزم أنه هو لا يفعله بحكم المقابلة ، وإذا كان غيره لا يفعله لزم أنه هو يفعله ؛ لأنه لا بد له من محل يقوم به .

(٢) لا يعنى به التعريض الآتى فى الكناية ، وإنما يعنى به قصد إنسان غير المخاطب على طريق الحقيقة كما سبق .

(٣) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى من قوله :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع إنْ قاتلوا جبنوا أو حدَّثوا شجعوا

يريد أنهم جبناء فى قتالهم شجعان فى حديثهم ، فلا تصدق أفعالُهم أقوالَهم .

(٤) هو لحبيب بن أوس المعروف بأبى تمام ، والسحت : الحرام ، ويعنى بذلك أنه لا يجحد المعروف فيأكله سحتا ، وقوله « يشحب » من الشحوب وهو فى الأصل تغير اللون ، والأيادى : النعم .

(٥) لأنه من قسم الكناية التى يطلب بها نسبة .

(٦) ١٣ ـ المصباح « لبدر الدين بن مالك » المطبعة الخيرية وانظر طبعة مكتبة الآداب .

(٧) أى المسند إليه على الخبر الفعلى .

العمـــوم [١] كما تقول « كل إنسان لم يقم » فيقدَّم ليفيد نفيَ القيام عن كل واحد من الناس ؛ لأن الموجبة المعدولة المهمَلة [٢] فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن جملة الأفراد دون كل واحدة منها ، فإذا سُوِّرت بكلٍّ وجبَ أن تكون لإفادة العموم لا لتأكيد نفى الحكم عن جملة الأفراد ؛ لأن التأسيس خير من التأكيد [٣] ولو لم تقدِّم فقلت « لم يقم كل إنسان » كان نفيًا للقيام عن جملة الأفراد دون كل واحد منها [٤] ؛ لأن السالبة المهمَلة [٥] فى قوة السالبة الكلية [٦] المقتضية سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها فى سياق النفى [٧] ، فإذا سوِّرت بكلٍّ وجب أن تكون لإفادة نفى الحكم عن جملة الأفراد ؛ لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس . وفيه نظر ؛ لأن النفى عن جملة الأفراد فى الصورة الأولى – أعنى الموجبة المعدولة المهملة – كقولنا « إنسان لم يقم ، وعن كل فرد فى الصورة الثانية – أعنى السالبة المهملة – كقولنا « لم يقم إنسان » إنما أفاده الإسناد إلى إنسان ، فإذا أضيف « كل » إلى إنسان وحُوِّل الإسناد إليه ، فأفاد فى الصورة الأولى نفيَ الحكم عن جملة الأفراد ، وفى الثانية نفيه عن كل فرد منها ، كان « كل » تأسيساً لا تأكيداً لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر ، وما نحن فيه ليس كذلك ، ولئن

---

(١) لا يخفى أن دلالة التقديم هنا على العموم دلالة لغوية لا وجه لذكرها هنا ، وإن كانت تدل على دقة العربية فى ترتيب كلامها ، وإنما ينظر هنا إلى أن نحو « كل إنسان لم يقم » يفيد تقوية حكم العموم ، بخلاف نحو « لم يقم إنسان » فهو داخل فى تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى ، وما كان أغنى الخطيب عن الإطالة فى هذا البحث الذى لا صلة له بهذا العلم ، وإنما هو أشبه بعلم المنطق !!

(٢) المعدولة هى التى وقع النفى جزءاً من موضوعها أو محمولها ، والمهملة هى التى لم تسوَّر بسور كلى أو جزئى ، والمراد بالموجبة المعدولة المهملة هنا جملة « إنسان لم يقم » قبل دخول « كل » عليها ، فهى فى قوة السالبة الجزئية أى « لم يقم بعض الإنسان » فكل منهما يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل واحد منها .

(٣) يريد بالتأسيس إفادة معنى جديد ، وبالتأكيد خلافه .

(٤) هذا باعتبار الغالب ، وقد يتقدم النفى على « كل » ويكون المعنى على عموم النفى ، كما فى قوله تعالى : ﴿ والله لا يحب كل كفار أثيم ﴾ آية ٢٧٦ سورة البقرة ، وقيل : إن دلالة هذا ونحوه على عموم النفى ليس بأصل الوضع ، وإنما هو بمعونة القرائن .

(٥) هى جملة – ولم يقم إنسان . (٦) هى جملة « لا شىء من الإنسان بقائم » .

(٧) لأن النكرة فى سياق النفى تعم .

سلَّمنا أنه يسمى تأكيداً [1] كقولنا « لم يقم إنسان » إذا كان مفيداً للنفى عن كل فرد كان مفيداً للنفى عن جملة الأفراد لا محالة ؛ فيكون (كل) فى « لم يقم كل إنسان » إذا جعل مفيداً للنفى عن جملة الأفراد تأكيداً لا تأسيساً ، كما قال فى « كل إنسان لم يقم » ، فلا يلزم من جعله للنفى عن كل فرد [2] ترجيح التأكيد على التأسيس [3] . ثم جعْله قولنا « لم يقم إنسان » سالبة مهملة فى قوة سالبة كلية مع القول بعموم موضوعها لوروده نكرةً فى سياق النفى خطأ ؛ لأن النكرة فى سياق النفى إذا كانت للعموم كانت القضية التى جُعلت هى موضوعًا لها سالبة كلية ، فكيف تكون سالبة مهملة [4] ؟! ولو قال « لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة (كل) مفيداً لخلاف ما يفيده الخالى عنها لم يكن فى الإتيان بها فائدة » لثبت مطلوبه فى الصورة الثانية دون الأولى ، لجواز أن يقال : فائدته فيها الدلالة على نفى الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة [5] .

* واعلم أن ما ذكره هذا القائل من كون « كل » فى النفى مفيدةً للعموم تارةً وغير مفيدة أخرى مشهور [6] ، وقد تعرض له الشيخ **عبد القاهر** ، وغيره .

وقال الشيخ [7] : « كلمة « كل » فى النفى إن أدخلَتْ فى حيزه بأن قُدِّمَ عليها لفظاً ، كقول أبى الطيِّب :

---

(١) بألاّ يراد للتأكيد الاصطلاحى ، وإنما يراد به أن « كل » أفادت معنى كان مستفاداً قبلها ، ويقصد الخطيب أنه إذا سلم هذا صح توجيهه فى الصورة الأولى دون الثانية .

(٢) أى لا يلزم من جعل « لم يقم كل إنسان » لعموم السلب مثل « لم يقم كل إنسان » .

(٣) إذ لا تأسيس مع هذا أصلاً ، وإنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر بلا مرجح وهو باطل ، ويكون هذا هو التوجيه الصحيح فى الصورة الثانية لا ما ذكره من لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس .

(٤) أجيب عن هذا بأنه جرى على اصطلاح علم المنطق ؛ لأن هذه القضية خالية من سور السلب الكلى ، وهو « لا شىء » ونحوه ، فتكون مهملة لا سالبة كلية .

(٥) لأن قولنا « إنسان لم يقم » يدل بالمطابقة على نفى الحكم عن بعض الأفراد ، ولا يحتمل المجموع إلا بدلالة الالتزام ، أما « كل إنسان لم يقم » فإنه إذا جعل لنفى الحكم عن المجموع تكون دلالته عليه بالمطابقة .

(٦) فهو مسلم فى ذاته ، ولم يرد الخطيب بما سبق إلا إبطال توجيه ابن مالك له ؛ لأنه يرجع فى الحقيقة إلى أصل الوضع ، لا إلى تلك التكلفات المنطقية السابقة .

(٧) ١٨٦ – دلائل الإعجاز .

* ما كلُّ ما يتمنّى المرءُ يدركه [1] *

وقول الآخر :

* ما كل رأيِ الفتى يدعو إلى رشد [2] *

وقولنا : ما جاء القوم كلهم ، وما جاء كل القوم ، ولم آخذ الدراهم كلها ، ولم آخذ كل الدراهم ، أو تقديراً [3] ؛ بأن قُدِّمتْ على الفعل المنفى وأعملَ فيها ؛ لأن للعامل رتبته التقدم على المعمول ، كقولك « كل الدراهم لم آخذ » توجَّهَ النفى [4] إلى الشمول خاصةً دون أصل الفعل ، وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه [5] ببعض .

وإن أُخرجتْ من حيزه بأنْ قُدمت عليه لفظًا ولم تكن معمولة للفعل المنفى تَوجَّه النفى إلى أصل الفعل ، وعَمَّ ما أضيف إليه « كل » كقول النبى ﷺ لما قال له ذو اليدين [6] : « أقُصرتِ الصلاةُ أم نسيتَ يا رسول الله ؟ » : « كلُّ ذلك لم يكن » أى لم يكن واحد منهما : لا القصر ولا النسيان . وقول أبى النجم :

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدَّعى   علىَّ ذنبا كلُّهُ لم أصنعِ [7]

ثم قال : وعلة ذلك أنك إذا بدأتَ « بكل » كنتَ قد بنيت النفى عليه وسَلَّطْتَ الكلية على النفى وأعملتها فيه ، وإعمال معنى الكلية فى النفى يقتضى ألاَّ يَشِذَّ شىء عن النفى ، فاعرفه . » هذا لفظه ، وفيه نظر [8] .

---

(١) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى من قوله :
ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن
والمشهور رواية « كل » بالرفع ، وقد جوز ابن جنى نصبها على الاشتغال .
(٢) هو لإسماعيل بن القاسم المعروف بأبى العتاهية من قوله :
ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد   إذا بدا لك رأى مشكل فَقِفِ
(٣) معطوف على « لفظا » .   (٤) هذا جواب – إن .
(٥) إفادة الثبوت فيما يكون « كل » فيه فاعلاً فى المعنى ، وإفادة التعليق فيما يكون فيه مفعولاً فى المعنى .
(٦) هو الحرباق أو العرباض بن عمرو .
(٧) هو للفضل بن قدامة المعروف بأبى النجم ، والرواية برفع « كله » على أنه مبتدأ خبره جملة « لم أصنع » ، والرابط محذوف أى لم أصنعه .
(٨) لعل وجه النظر ما قيل إن تمثيله بما جاء القوم كلهم ليس بجيد ؛ لأن « كلهم » هنا ليس مسنداً ولا مسنداً إليه بل هو تأكيد ، ولكن سلب العموم هنا فى الألف واللام فى =

وقيل : إنما كان التقديم مفيداً للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم تُفهم سلبَ لحوق المحمول للموضوع [1] وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو إثبات . وفيه نظر أيضا ؛ لاقتضائه ألاّ تكون « ليس » فى نحو قولنا « ليس كل إنسان كاتباً » مفيدةً لنفى كاتب ، هذا إنْ حُمل كلامه على ظاهره ، وإنْ تُؤوِّلَ بأنَّ مراده أن التقديم يفيد سلب لحوق المحمول عن كل فرد ، والتأخير يفيد سلب لحوقه لكل فرد ، اندفع هذا الاعتراض ، لكن كان مصادرة على المطلوب [2] .

واعلم أن المُعْتَمدَ فى المطلوب الحديثُ وشعرُ أبى النجم ، وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب ، وثبوتُ المطلوب لا يتوقف عليه ، والاحتجاج بالخبر من وجهين : أحدهما أن السؤال بـ(أم) عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الإبهام ، فجوابه إما بالتعيين أو بنفى كل واحد منهما [3] . وثانيهما ما رُوىَ أنه لما قال رسول الله ﷺ : « كل ذلك لم يكن » قال له ذو اليدين : « بعض ذلك قد كان » ، والإيجاب الجزئى نقيضه السلب الكلى ، وبقول [4] أبى النجم ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر ، وهو أن الشاعر فصيح « والفصيح الشائع فى مثل قوله نصبُ كُلّ [5] وليس فيه ما يكسر له وزنا ، وسياق كلامه أنه لم يأت بشىء

= القوم ، ومثله فى هذا تمثيله بلم آخذ الدراهم كلها ، وإنى أرى أن المثالين من باب عموم السلب لا من باب سلب العموم ، و « كل » فيهما تفيد شمول النفى كما تفيد شمول الإثبات فى نحو « جاء القوم كلهم » لأن الغرض من التوكيد واحد فيهما ، وهو إفادة الشمول فى النسبة إثباتا كانت أو نفيا .

(١) المراد بالموضوع لفظ (إنسان) فى قولنا « كل إنسان لم يقم » ، وليس « كل إنسان قائماً » لا لفظ « كل » وهذا اصطلاح أهل المنطق ، إنما أفادت صورة التقديم ذلك لاتصال النفى فيه بالمحمول دون الحكم ؛ لأنها موجبة معدولة المحمول .

(٢) لأن الدليل حينئذ يكون عين المطلوب .

(٣) والجواب لم يحصل بالتعيين ، فتعين أنه بنفى واحد منهما ، وهذا هو عموم السلب .

(٤) معطوف على قوله « بالخبر » ، فهو متعلق بالاحتجاج مثله .

(٥) لأن فى الرفع تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه ، وذلك ضعيف غير فصيح ، بل ذهب ابن هشام وغيره إلى منعه ، وقد أجازه سيبويه احتجاجا بقول الشاعر :

ثلاث كلهن قتلت عمداً

هذا ومما جاء فيه تقديم « كل » على النفى وتأخيرُها عنه قول دعبل الخزاعى : =

مما ادَّعت عليه هذه المرأة ؛ فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة .

ومما يجب التنبه له في فصل التقديم أصلٌ ؛ وهو أن تقديم الشيء على الشيء [1] **ضربان** :

تقديمٌ على نية التأخير ، وذلك في شيء أقرَّ مع التقديم على حكمه الذى كان عليه ؛ كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل ؛ كقوله « قائم زيد ، وضرب عمرا زيد » فإن « قائم وعمرا » لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا مسنداً ومرفوعا بذلك ، وكون هذا مفعولاً ومنصوباً من أجله .

وتقديمٌ لا على نية التأخير ، ولكن على أن ينقلَ الشيء عن حكم إلى حكم ، ويُجْعَل له إعراب غير إعرابه ، كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبراً له ، فَيُقَدَّمُ تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا ؛ كقولنا « زيد المنطلق ، والمنطلق زيد » فإن المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكا على حكمه الذى كان عليه مع التأخير ؛ فيكون خبر مبتدأ كما كان ؛ بل على أن ينقل عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ ، وكذا القول في تأخير زيد .

أغراض التأخير : وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند [2] .

= فوالله ما أدرى بأى سهامها رمتنى وكلٌّ عندنا ليس بالمكدى
أبالجيد أم مجرى الوشاح وإننى لأتهم عينيها مع الفاحم الجَعد

وقول أبى الأسود :

وما كل ذى لب بمؤتيك نُصحَهُ وما كُلُّ مؤتٍ نُصحه بلبيبِ

وقول الآخر :

إن المعلم والطبيب كلاهما لا ينصحان إذا هما لم يُكرَما

(١) هذا تقسيم قد مهد به عبد القاهر في « دلائل الإعجاز » للكلام على التقديم والتأخير ، وهو عام في تقديم المسند إليه وتقديم المسند وتقديم غيرهما ، وتقديم المسند إليه يكون دائما من القسم الثانى ؛ لأن رتبته التقديم فلا يأتى فيه تقديم على نية التأخير .

(٢) سيأتى في الكلام على المسند بيان أغراض تقديمه ، وذلك كتخصيصه بالمسند إليه في نحو قوله تعالى : ﴿ لكم دينكم ولِيَ دين ﴾ آية ٦ سورة الكافرون ، وكالتشويق إلى ذكر المسند في قول الشاعر :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمسُ الضحى وأبو إسحاقَ والقمرُ

تمرينات على التقديم والتأخير

تمرين - ١

١ - لماذا قدم المسند إليه فى قول الشاعر :

أنا لا أختارُ تَقبيل يدٍ قطعُها أجملُ من تلك القبل

٢ - لماذا أخِّر المسند إليه أولاً وقُدم ثانيا فى قوله تعالى : ﴿ لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينزفون ﴾ آية ٤٧ سورة الصافات .

تمرين - ٢

١ - أى الأمرين « التخصيص وتقوية الحكم » يقصد من قول الشاعر :

أنا الذى نظر الأعمى إلى أدبى وأسمعتْ كلماتى مَن به صمَمُ

٢ - لماذا أخر المسند إليه أولاً وقدم آخراً فى قول الشاعر :

وكالنار الحياةُ فمِن رمادٍ أواخرها وأوّلها دخانُ

تمرين - ٣

١ - ماذا تدل عليه « سوى » من الكناية أو الحقيقة فى قول الشاعر :

وإذا تُباع كريمةٌ أو تُشْتَرَى فسِواكَ بائعُها وأنتَ المشترِى .

٢ - ماذا تدل عليه « كل » من سلب العموم أو عموم السلب فى قولهم « ما كل سوداء تمرة ، وما كل بيضاء شحمة » .

تمرين - ٤

١ - لماذا أخر « كل » على النفى فى قول الشاعر :

فيالك مِن ذى حجة حيلَ دونها وما كل ما يهوَى امرؤٌ هُوَ نائِلُهْ

٢ - لماذا قدم المسند إليه فى قول الشاعر :

خيرُ الصنائع فى الأنامِ صـــنيعةٌ تنبو بحاملـــــها عن الإذلال

تمرين – ٥

١ – لماذا قدمت « سوى وغير » فى قول الشاعر :

سواى بتحنان الأغاريد يطرَبُ وغيرى باللذات يلهو ويلعبُ

٢ – لماذا أخر المسند إليه فى قول الشاعر :

إذا نطق السفيه فلا تُجِبْهُ فخيرٌ مِن إجابته السكوتُ

تمرين – ٦

١ – ما أحسنُ طريقٍ يُختار فى إثبات إفادة « كل » عموم السلب إذا وقعت قبل النفى ، وسلب العموم إذا وقعت بعده ؟

٢ – أىٌّ فائدة لتقسيم عبد القاهر التقديم إلى تقديم على نية التأخير وتقديم لا على نية التأخير ؟

تمرين – ٧

قال بعض الشعراء :

أحياؤنا لا يُرزقون بدرهـــمٍ وبألفِ ألفٍ تُرزق الأمواتُ !!

١ – فلماذا أتى بالشطر الأول جملة اسمية خبرها فعلى دون الثانى ؟

٢ – من أى قســمى التقديم قوله تعالى : ﴿ قــال أراغــبٌ أنت عــن آلهــتى يا إبراهيم ﴾ آية ٤٦ سورة مريم .

تمرين – ٨

١ – لماذا أخر المسند إليه فى قول الشاعر :

ألا فى سبيل المجد ما أنا فاعل عفافٌ وإقدامٌ وحــزمٌ ونائل

٢ – لماذا قُدِّم المسند إليه فى قول الشاعر :

وما أنا ممن تأسِر الخــمرُ لبَّهُ ويملك سمعيه اليراعُ المثقَّبُ

* * *

تخريج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر

وضع المضمر موضع المظهر :

هذا كله مُقْتَضَى الظاهر [1] وقد يُخَرَّج المسند إليه على خلافه ؛ فَيُوضع المضمر موضع المظهر ، كقولهم ابتداءً من غير جريٍ ذكْرٍ لفظاً أو قَرِينَة حال : « نعْمَ رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو » مكان « نعم الرجل وبئس الرجل » ، على قول من لا يرى الأصل « زيد نعم رجلا ، وعمرو بئس رجلا » [2] وقولهم « هو زيد عالم ، وهو عمرو شجاع » [3] مكان « الشأن زيد عالم ، والقصة عمرو شجاع » ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه [4] ؛ فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقى مُنتظراً لعُقبَى الكلام كيف تكون ؟ فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن ، وهو السر في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أحدٌ ﴾ [5] وقال : ﴿ إنّه لا يُفلح الكافِرُون ﴾ [6] وقال : ﴿ فإنَّها لا تَعْمَى الأبْصَارُ ﴾ [7] .

---

(١) أى مقتضى ظاهر الحال على ما سبق في باب الإسناد الخبرى ، واسم الإشارة يعود إلى كل ما سبق من الكلام على أحوال المسند إليه ، وقيل إنه يستثنى منه توجيه الخطاب لغير معين ؛ لأنه من تخريجه على خلاف مقتضى الظاهر .

(٢) من لا يراه يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ؛ فيكون الضمير الفاعل عائداً على معقول معهود في الذهن ، وأما الذى يرى أن الأصل « زيد نعم رجلا » فلا يكون عنده من التخريج على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأنه يجعل المخصوص مبتدأ مؤخراً ، وما قبله خبراً عنه ، فيكون الضمير الفاعل عائداً على مذكور متقدم رتبةً .

(٣) الأولى أن يذكر بدله « وهى هند مليحة » لأن ضمير القصة لا بد معه من أن يكون في الكلام مؤنث غير فضلة أو شبيه بها ، فلا يقال « إنها بنيت عرفة » ولا « إنها كان القرآن الكريم معجزة » .

(٤) هذا هو الاعتبار الذى اقتضى تخريج المسند إليه في ذلك على خلاف مقتضى الظاهر ، ولكنه لا يأتى في باب « نعم » لأنه لا يعلم أن فيها ضميراً قبل سماع مفسره ، ومثل ضمير « نعم » وضمير الشأن في ذلك كل ضمير يتقدم مرجعه حكماً ويتأخر لفظاً ورتبة ، كما في قولك « رُبَّه فتى » وكما في قوله تعالى : ﴿ وأسرّوا النجوى الذين ظلموا ﴾ آية ٣ سورة الأنبياء ، وكما قال الشاعر :

جفونى ولم أجفُ الأخلاء إننى ... لغَير جميلٍ من خليلى مهمل

(٥) سورة الإخلاص : الآية ١ .   (٦) سورة المؤمنون : الآية ١١٧ .

(٧) سورة الحج : الآية ٤٦ .

وضع المظهَر موضع المضمَر :

وقد يُعكس فَيُوضَعُ المظهر موضع المضمر ، فإن كان المظهر اسم إشارة فذلك إما لكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكمٍ بديع كقوله :

كم عاقلٍ عاقلٍ أعْيتْ مذاهبهُ وجاهلٍ جاهلٍ تلـــقاه مرزوقا

هذا الذى ترك الأوهامَ حائرةً وصيَّر العَالِمَ النِّحْريرَ زِنْديقَا (١)

وإما للتهكم بالسامع : كما إذا كان فاقدَ البصر أو لم يكن ثَمَّ مشار إليه أصلاً (٢) ؛ وإما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر ، أو على كمال فطانته بأنّ غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره ، وإما لادعاء أنه كمل ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر . ومنه فى غير باب المسند إليه قوله :

تعاللتِ كى أشْجَى وما بكِ علةٌ تريدين قتلى ، قد ظفرتِ بذلك (٣)

وإما لنحو ذلك (٤) .

* وإن كان المظهَرُ غيرَ اســم إشارة فالعدول إليه عن المضــمَر إما لزيادة

---

(١) هما لأحمد بن يحيى المعروف بابن الرَّاوندى ، وكان يرمى بالزندقة ، وقيل إنه كان من المتصوفة ، وكل من « عاقل » الثانية و « جاهل » الثانية صفة للأولى منهما على معنى كامل العقل وكامل فى الجهل ، وليس ذلك من التأكيد اللفظى ؛ لأنه إنما يكون لدفع توهم سهو أو نحوه وهو غير محتمل هنا ، وقوله - « أعيت مذاهبه » بمعنى أعجزته طرق معاشه أو أعيت عليه متعدية أو لازمة ، والأوهام يراد بها العقول من تسمية المحل باسم الحال على المجاز المرسل ، والنحرير من « نحر الأمور علماً » أتقنها ، والزنديق الذى يبطن الكفر ويظهر الإسلام ، والشاهد فى اسم الإشارة لأنه يعود إلى الحكم السابق عليه ، وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا ؛ فالمقام للضمير لأن هذا الحكم غير محسوس ، واسم الإشارة موضوع للمحسوس والحكم البديع الذى أسند إلى اسم الإشارة هو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا .

(٢) كأن يقول لك أعمى : أتشهد أن زيداً ضربنى ؟ فتقول له : نعم ، ذلك الذى فى جانبك » سواء أكان فى جانبه أم لم يكن .

(٣) هو كما رواه المبرد لمرة بن عبد الله الهلالى ، وقوله « تعاللت » بمعنى ادعاء العلة . وقوله « أشجى » بمعنى أحزن ، والشاهد فى وضع اسم الإشارة موضع الضمير لأن الظاهر أن يقال قد ظفرت به أى بالقتل ، والداعى إلى ذلك هو ادعاء كمال ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر .

(٤) كالإشارة إلى بُعده ، ويمكن أن يحمل عليه ما فى البيت السابق أيضاً ؛ بأن يكون مراده به الإشارة إلى بعد قتله لكمال شجاعته .

التمكين (١) كقوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحدٌ ، الله الصمدُ ﴾ (٢) ونظيره من غيره قوله : ﴿ وبالحقِّ أنزلناهُ وبالحقِّ نزل ﴾ (٣) ، وقوله ﴿ فبدَّلَ الذين ظلموا قولا غير الذى قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا ﴾ (٤) .

وقول الشاعر :

* إن تسألوا الحقَّ نُعطِ الحقَّ سائلهُ (٥) *

بدل « نعطيكم إياه » .

وإما لإدخال الرَّوْع فى ضمير السامع وتربية المهابة ، وإما لتقوية داعى المأمور (٦) . مثالهما قول الخلفاء : « أمير المؤمنين يأمرك بكذا » . وعليه من غيره : ﴿ فإذا عزمتَ فتوكَّلْ على الله ﴾ (٧) .

وإما للاستعطاف ، كقوله :

* إلهى عبدُك العاصى أتاكا * (٨)

---

(١) هذا إذا كان المقام يقتضى الاعتناء بالمسند إليه .

(٢) سورة الإخلاص : الآية ١ ، ٢ . (٣) سورة الإسراء : الآية ١٠٥ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٥٩ .

(٥) لعبد الله بن عنمة الضبى من قوله :

إن تسألوا الحق نعط الحق سائله ... والدرع محقبة والسيف مقروب

والمحقبة : المشدودة فى الحقبة ، والمقروب : الموضوع فى قرابه ، وسيأتى هذا البيت مع بيت قبله فى شواهد الالتفات .

(٦) أى إلى امتثال ما أمر به .

(٧) آية ١٥٩ سورة آل عمران ؛ لأنه لم يقل فيه « فتوكل علىّ » ولكنه من باب تقوية داعى المأمور إلى الامتثال ، لا من باب إدخال الروع فى ضمير السامع ؛ لأن الاطمئنان بالتوكل لا يناسبه الروع من المطمأن إليه .

(٨) هو لإبراهيم بن أدهم من مقطوعة مطلعها :

هجرتُ الخلق طراً فى هواكا ... وأيتمتُ العيال لكى أراكا

إلى أن يقول :

إلهى عبدك العاصى أتاكا ... مقراً بالذنوب وقد دعاكا

فإنْ تَغفر فأنتَ لذاك أهلٌ ... وإن تطرد فمَنْ يرحَمْ سواكا

والشاهد فى قوله « عبدك » فلم يقل أنا أتيتك .

وإما لنحو ذلك (١).

الالتفات :

قال السكاكى (٢) : هذا (٣) غير مختص بالمسند إليه ، ولا بهذا القدر (٤) ، بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا (٥) يُنقل كل واحد منها إلى الآخر ، ويُسَمَّى هذا النقل « **التفاتاً** » عند علماء المعانى (٦) كقول ربيعة بن مَقْرُوم :

بانت سعادُ فأمسى القلبُ معموداً   وأخلفتكَ ابنةُ الحُرِّ المواعيدا (٧)

فالتفت كما ترى حيث لم يقل « وأخلفتنى » . وقوله :

تذكرتَ والذكرى تَهيجُكَ زينبا   وأصبحَ باقى وَصْلِها قد تَقَضَّبَا

وَحَلَّ بِفَلْجٍ فالأبَاترِ أهلُنا   وشطَّتْ فَحَلَّتْ غَمْرةً فمُثَقَّبا (٨)

---

(١) كأن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف ، نحو قوله تعالى : ﴿ قل يا أيها الناس إنى رسول الله إليكم ﴾ إلى أن قال : ﴿ فآمنوا بالله ورسوله النبى الأمى ﴾ آية ١٥٨ سورة الأعراف ، وكأن يكون المعنى على الإظهار هو المراد ؛ نحو قول الله تعالى : ﴿ فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها ﴾ آية ٧٧ سورة الكهف ؛ لأن جملة ﴿ استطعما أهلها ﴾ صفة قرية وليست صفة أهل ؛ لأنه مَسوق للتحدث عن القرية وجدارها لا عن أهلها ، وليست أيضاً جوابا لإذا ؛ لأن جوابها قوله بعد : ﴿ قال لو شئت لاتخذت عليه أجراً ﴾ فوضع المظهر موضع المضمر لأن الصفة جارية على غير من هى له .

(٢) ١٠٦ – المفتاح .

(٣) أى النقل من الحكاية إلى الغيبة .

(٤) أى ولا النقل مطلقا مختص بهذا القدر ، وهو النقل من الحكاية إلى الغيبة ، وإنما أُولت عبارته هذا التأويل لما فى ظاهره من التهافت .

(٥) أى فى المسند إليه وغيره ، وحيث سبق التعبير بأحدها ثم عبر بالآخر على خلافه أو لم يسبق ، كما سيأتى .

(٦) بعضهم يجعل منه التعبير بالمضارع عن الماضى وعكسه ، والانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجماعة إلى الآخر منها .

(٧) المعمود : الحزين ، وابنة الحر : هى سعاد من وضع المظهر موضع المضمر ، ويجوز أن يكون الخطاب فى قوله « وأخلفتك » تجريداً لا التفاتا على ما هو الجلى من الفرق بينهما ؛ لأن مبنى التجريد على المغايرة لأنه يجرد من الشخص شخصاً آخر ، ومبنى الالتفات على اتحاد المعنى ، وكذلك يقال فى كل ما أشبه هذا الخطاب .

(٨) هما لربيعة بن مقروم أيضا ، وقوله « والذكرى تهيجك » معترض بين الفعل =

فالتفتَ فى البيتين .

* والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها [1] . وهذا أخص من تفسير السكاكى ؛ لأنه أراد بالنقل أنْ يُعَبَّر بطريق من هذه الطرق عما عُبِّرَ عنه بغيره ، أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها [2] ؛ فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس [3] .

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى : ﴿ وما لِىَ لا أعبدُ الذى فطرنى وإليه ترجعون ﴾ [4] .

= ومفعوله وقوله « تقضب » بمعنى انقطــــع ، وفلج والأباتر وغمرة ومثقب : مواضـــع ، وقوله « شطت » بمعنى بعُدت ، والالتفات فى البيت الأول من التكلم إلى الخطاب ، ويجوز حمله على التجريد كما سبق ، والالتفات فى البيت الثانى من الخطاب إلى التكلم .

(١) يجب فيه أيضا أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه ظاهر السياق وإن كان موافقا لظاهر المقام ؛ فلا يُعد منه الخطاب الثانى فى قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ آية ٥ سورة الفاتحة ، وإنما حصل الالتفات بالأول فقط وجرى الثانى على سياقه ، وكذلك لا يعد منه الانتقال من التكلم إلى الغيبة فى قول الشاعر :

نحن اللذون صبَّحوا الصـــباحا   يومَ النُّخَـيْـل غارةً ملحاحا

لأن الموصول من الاسم الظاهر وهو يدل على الغيبة ، ومقتضى سياقه أن يعود الضمير عليه من الصلة بطريق الغيبة أيضاً ، ويعد منه الانتقال من الغيبة إلى الخطاب فى قوله تعالى : ﴿ عبس وتولى ، أن جاءه الأعمى ، وما يدريك لعله يزَّكى ﴾ آية ١ و ٢ و ٣ سورة عبس ، وإن كان الخطاب ظاهر المقام ؛ لأنه خلاف ظاهر السياق .

(٢) يعنى : أو لم يعبر عنه بغيره وكان مقتضى الظاهر إلخ . وهذا الشق الثانى هو الذى ينفرد فيه الالتفات عند السكاكى عن الالتفات عند الجمهور ؛ كالالتفات من التكلم إلى الخطاب فى الشاهدين السابقين لربيعة بن مقروم ، والجمهور يجعلونه من التجريد لا من الالتفات ، والخطب فى هذا سهل .

(٣) أى لغوى لا منطقى لصحة العكس المنطقى هنا بخلاف اللغوى ؛ لأنه يؤدى إلى أن يكون كل التفات عند السكاكى التفاتا عند الجمهور ، وهو باطل .

(٤) آية ٢٢ سورة يس . فالسياق يقتضى « وإليه أرجع » وإن كان الخطاب هو ظاهر المقام ؛ لأن قوله ﴿ وما لى لا أعبد ﴾ تعريض بالمخاطبين ، والمراد « وما لكم لا تعبدون » . وقيل : إنه لا التفات فى قوله ﴿ وإليه ترجعون ﴾ لأنه يجوز إرادة المخاطبين فلا يكون فى معنى « وإليه أرجع » ، وقيل : إن فى قوله ﴿ وما لى ﴾ التفاتا ، والحق أنه من التعريض لا من الالتفات . ومن الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى : ﴿ قُلْ إنى أمرتُ أنْ أكونَ أوَّلَ منْ أسلمَ ولا تكوننَّ مِن المشركين ﴾ آية ١٤ سورة الأنعام ، وهو أظهر من الآية السابقة .

ومن التكلُّم إلى الغيبة [1] قولُه تعالى : ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ، فصَلِّ لربك وانْحَرْ ﴾ [2] .

ومن الخطاب إلى التكلم قول علقمة بن عبدة :

طَحَا بكَ قلبٌ فى الحسان طَروبُ　　بُعَيْدَ الشباب عَصْرَ حان مَشيبُ

يكلِّفُنى ليْلَى وقد شَطَّ وَلْيُها　　وعادتْ عوادٍ بيننا وخطوبُ [3]

ومن الخطاب إلى الغيبة قوله تعالى : ﴿ حتى إذا كُنتم فى الفلك وجرَيْن بهم ﴾ [4] .

ومن الغيبة إلى التكلم قوله تعالى : ﴿ واللّهُ الذى أرْسَل الرِّياح فتُثيرُ سحابا فسُقْناه ﴾ [5] .

ومن الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى : ﴿ مالِكِ يوم الدين إياك نعبُدُ ﴾ [6] . وقول عبد الله بن عَنَمة :

ما إن ترى السّيد زيداً فى نفوسهمُ　　كما يراه بنو كُوز ومرهوبُ

إنْ تسألوا الحقَّ نعطِ الحقَّ سائله　　والدِّرعُ مُحْقَبَةٌ والسيفُ مقروبُ [7]

---

(١) المراد بالغيبة ما يشمل الاسم الظاهر كما فى الآية ، وكان السياق فيها أن يقال : « فصل لنا وانحر » .

(٢) سورة الكوثر : الآية ١ و ٢ .

(٣) قوله « طحا » بمعنى ذهب وأتلف . وطروب بمعنى أن له طربا ونشاطا فى طلبهم ، وقوله « يكلفنى » ضميره يعود إلى القلب ، وروى « تكلفنى » فيجوز أن يكون فاعله القلب على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ، ويجوز أن يكون فاعله « ليلى » بمعنى أنها تكلفه شدائد فراقها . وقوله « شط وليها » بمعنى بعد قربها ، وقوله « عادت عواد » بمعنى رجعت عوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه ، ويجوز أن تكون « عادت » من المعاداة . والشاهد فى قوله « يكلفنى » لأن الأصل « يكلفك » على مقتضى السياق ، أما قوله « طحا بك » فهو التفات أو تجريد على ما سبق .

(٤) سورة يونس : الآية ٢٢ .　　(٥) سورة فاطر : الآية ٩ .

(٦) سورة الفاتحة : الآية ٤ و ٥ .

(٧) السيد وزيد وكوز ومرهوب : أحياء من ضبة قوم الشاعر . يريد أن السيد لا يوجبون لزيد فى نفوسهم من الحرمة والنصرة ما يوجبه كوز ومرهوب ، والضمير فى قوله « تسألوا » لزيد وفيه الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ، والمحقبة : المشدودة فى الحقيبة ، والمقروب : الموضوع فى قرابه ، وبعد البيتين :

وإن أبيتم فإنا معشر أُلُف　　لا نطعمُ الخَسْفَ إن السمَّ مشروب

وأما قول امرىء القيس :

تَطَاوَلَ ليلُكَ بالأثمـــد ونامَ الخَلىُّ ولَـــمْ ترقُدِ

وباتَ وباتتْ له ليــلةً كليلة ذى العــاثر الأرْمَدِ

وذلك من نبأٍ جـــاءنى وُخبِّرتُه عن أبى الأسودِ [1]

فقال الزمخشريُّ « فيه ثلاث التفاتات » [2] وهذا ظاهر على تفسير السكاكى لأن على تفسيره فى كل بيت التفاتة ، لا يقال : الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر ؛ فلا يكون فى البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر ؛ لأننا نمنع انحصار الالتفات عنده فى خلاف المُقْتَضى [3] لما تَقدَّم [4] ؛ وأما على المشهور [5] فلا التفات فى البيت الأول ، وفى الثانى التفاتة واحدة ، فيتعين أن يكون فى الثالث التفاتتان ، فقيل : هما فى قوله « جاءنى » إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى البيت الأول ، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة فى الثانى . وفيه نظر ؛ لأن الانتقال إنما يكون من شىء حاصل مُلْتَبَس به ؛ وإذ قد حصل الانتقال من الخطاب فى البيت الأول إلى الغيبة فى الثانى لم يبق الخطاب حاصلاً ملتبَسًا به ؛ فيكون الانتقال إلى التكلم فى الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جميعاً ؛ فلم يكن فى البيت الثالث إلا التفاتة واحدة ، وقيل : إحداهما فى قوله « وذلك » لأنه التفات من الغيبة

---

(١) هى لامرىء القيس حندج بن حجر ، وقيل : إنها لامرىء القيس بن عابس فى رثاء ابن عمه أبى الأسود . والأثمد : اسم موضع ، وقوله « وبات وباتت له ليلة » بات الأولى فيه تامة، والثانية يجوز أن تكون ناقصة وأن تكون تامة ، والعاثر : قذى العين ، وأبو الأسود : كنية أبيه حجر ملك بنى أسد ، والخبر الذى خُبره عنه خبرُ قتلهم له .

(٢) الالتفات الأول فى قوله « ليلك » من التكلم إلى الخطاب ، وكافها مفتوحة أو مكسورة على ما سيأتى ، وهو الذى يأتى على مذهب السكاكى ، والالتفات الثانى فى قوله « وبات » من الخطاب إلى الغيبة ، والالتفات الثالث فى قوله « جاءنى » من الغيبة إلى التكلم .

(٣) يعنى خلاف مقتضى ظاهر المقام .

(٤) من أن الالتفات عنده ينقسم إلى ما يجرى على خلاف ظاهر المقام وإن لم يجر على خلاف السياق ، وهو يخالف فيه الجمهور ، وإلى ما يجرى على خلاف السياق ، وإن لم يخالف ظاهر المقام ، وهو الذى يوافق فيه الجمهور .

(٥) قد ذكروا أن مذهب السكاكى فى الالتفات هو مذهب الزمخشرى؛ فلا معنى لتكلف تحقيق الالتفات الذى ذكره فى البيتين على مذهب الجمهور؛لأن مذهبه يخالف مذهبهم.

إلى الخطاب (١) والثانية فى قوله : « جاءنى » لأنه التفات من الخطاب إلى التكلم ، وهذا أقرب .

* واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام، ووجهُ حُسنه على ما ذكر الزمخشرى هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب (٢) كان ذلك أحسن تطريةً (٣) لنشاطِ السامع وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد (٤) .

وقد تختص مواقعه بلطائف (٥) كما فى سورة الفاتحة (٦) ؛ فإن العبد إذا افتتح حمد مولاه الحقيق بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه بقـــوله : ﴿ الحمدُ لله ﴾ الدال على اختصاصه بالحمد وأنه حقيق به ، وجد من نفسه لا مَحالة محركا للإقبال عليه ، فإذا انتقل على نحو الافتتاح إلى قوله ﴿ رَبِّ العالمين ﴾ الدَّالِّ على أنه

---

(١) الالتفات فى « ذلك » متكلف ، لأنه لا دليل على أنه يعنى بالخطاب فيها نفسه ، بل الظاهر أن المعنيَّ بها غير المتكلم ، ولهذا لم ينظر إليها قبل هذا التكلف .

(٢) إنما خص بيان محاسن الالتفات بما فيه نقل من أسلوب إلى أسلوب لأنه هو الغالب فيه ، أما الالتفات الذى انفرد به السكاكى فوجه حسنه أن المخاطب إذا سمع خلاف ما يترقب نشط وأصغى إليه ، وقد قيل : إن الالتفات على هذا يكون من المحسنات البديعية ، فلا يصح ذكره هنا لأن حُسنه يرجع إلى ما ذكره الزمخشرى ، ولا يرجع إلى اقتضاء المقام ، وأجيب بتسليم أنه من المحسنات البديعية ، ولكن هذا لا يمنع من إدخاله فى علم المعانى عند اقتضاء المقام لفائدته من طلب مزيد الإصغاء لكون الكلام دعاء أو مدحا أو نحوهما ، والحق أن مثل هذا يكون شرطا لحسنه ولا يقتضى وجوبه فى البلاغة ، فلا يصح أن يُعَدَّ به من علم المعانى .

(٣) أى تجديداً ، تقول « طَريتُ الثوب » إذا عملت ما يجعله طريا كأنه جديد .

(٤) أورد ابن الأثير على ما ذكره الزمخشرى من ذلك أنه لو كان صحيحاً لما حسن الالتفات إلا فى الكلام الطويل ، مع أنه قد أتى فى القرآن حيث لا يمكن أن يقال إن الكلام قد طال ، ثم ذكر أن الالتفات لا يكون إلا لفائدة اقتضته ، وأن تلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب ، ولكنها لا تُحد ولا تُضبــط بضابط ، وإنما يشار إلى مواضع منها ليقاس عليها ، كما سيأتى فى سورة الفاتحة ، ولكنه عاد فذكر أنه لا ينكر أن فى الانتقال من أسلوب إلى أسلوب اتساعا وتفننا فى أساليب الكلام ، مع أنه قد يكون لمقصد آخر معنوى هو أعلى وأبلغ ، ولا يخفى أن مثل هذا لا يخالفه فيه الزمخشرى ؛ لأنه فيما ذكره من ذلك لم يُرِدْ إلا بيان وجه عام لحسن الالتفات ، ولا يمنع أن تختص مواقعه بلطائف أخرى خاصة .

(٥) قيل : إنه يلزم أن يلتمس ذلك فى كل التفات ، وقيل : إنه لا يلزم أن يكون له فى كل مقام نكتة خاصة .

(٦) سورة الفاتحة : الآية ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ .

مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته ، قوىَ ذلك المحرك ، ثم إذا انتقل إلى قوله ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ الدال على أنه منعم بأنواع النعم : جلائلها ودقائقها تضاعفت قوة ذلك المحرك ، ثم إذا انتقل إلى خاتمة هذه الصفات العظام وهى قوله ﴿ مالك يوم الدين ﴾ الدَّال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تناهت قوته ، وأوجب الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات [1] .

وكما فى قوله تعالى : ﴿ ولوْ أنهم إذ ظلمُوا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفرَ لهمُ الرسولُ ﴾ [2] لم يقل « واستغفرت لهم » وعدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيماً لشأن رسول الله ﷺ ، وتعظيماً لاستغفاره ، وتنبيهاً على أن شفاعة مَن اسمُهُ الرسول من الله بمكان .

وذكر السكاكى [3] لالتفات امرىء القيس فى الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوهًا : أحدها أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه ، فنبَّه فى التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهتْ وَلَهَ الثكلى ، فأقامها مقام المصاب الذى لا يتسلى بعض التسلى إلا بتفجع الملوك له ، وتحزُّنهم عليه ، وخاطبها « بتطاول ليلك » [4] تسليةً ، أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديداً ولم تتصبر فعل الملوكَ ؛ فشكَّ فى أنها نفسه ، فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسليةً . وفى الثانى على أنه صادق التحزُّن خاطب أوْ لا ، وفى الثالث على أنه يريد نفسه .

أو نبه [5] فى الأول على أن النبأ لشدته تركه حائراً ، فما فطن معه لمقتضى الحال ؛ فجرى على لسانه ما كان ألِفهُ من الخطاب الدائر فى مجارى أمور الكبار أمراً ونهياً ، وفى الثانى على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئاً فلم يجد النفسَ معه ، فبنى الكلام على الغيبة ، وفى الثالث على ما سبق .

أو نبَّه [6] فى الأول على أنها حين لم تتثبت ولم تتبصر غاظه ذلك ؛ فأقامها

---

(١) يعنى خطابه بقوله : ﴿ إياك نعبدُ وإياك نستعينُ ﴾ .

(٢) سورة النساء : الآية ٦٤ . (٣) ١٠٧ – المفتاح .

(٤) فكافها مكسورة ، ويصح فتحها نظراً إلى كون النفس يراد بها شخصه .

(٥) هذا هو الوجه الثانى ، وكان المناسب لسياقه أن يقول : وثانيها .

(٦) هذا هو الوجه الثالث .

مقام المستحق للعتاب ، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعيير بذلك ، وفى الثانى على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكن عنه الغضب بالعتاب الأول ولَّى عنها الوجْهَ وهو يُدَمْدِم قائلا « وبات وباتت له » وفى الثالث على ما سبق . هذا كلامه ، ولا يَخْفَى على المنصف ما فيه من التعسف [١] .

الأسلوب الحكيم : ومن خلاف المقتضى ما سمَّاه السكاكى [٢] الأسلوبَ الحكيم [٣] وهو تلَقِّى المخاطب [٤] بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيهًا على أنه الأَوْلَى بالقصد ، أو السائلَ بغير ما يتطلب [٥] بتنزيل سؤاله منزلة غيره ؛ تنبيهًا على أنه الأوْلى بحاله أو المهم له .

أما الأول فكقول القبعثرى [٦] للحَجاج لما قال له متوعداً بالقيد : « لأحملنك على الأدهم » : « مِثْلُ الأمير يحمل على الأدهم [٧] والأشهب » . فإنه أبرز وعيده فى معرض الوعد ، وأراه بألطف وجه أن من كان على صفته فى السلطان وبسطة اليد فجدير بأن يُصفِدَ لا أن يَصفِدَ [٨] وكذا قوله له لما قال له فى الثانية « إنه حديد »

---

(١) لأنه يحمِّل امرأ القيس ما لا يمكن أن يكون قد خطر بباله من ذلك ، ولا يخفى أن كثيراً من اللطائف التى تلتمس للالتفات فيها مثل هذا التعسف ، وأن ذلك يرجع إلى أنها غير مضبوطة ، لأنها لو كانت مضبوطة لأمكن الرجوع إلى أمر ظاهر مقرر منها .

(٢) ١٧٥ – المفتاح .

(٣) أكثر العلماء يذكره فى علم البديع ، على أن الخطيب سيذكر فى علم البديع القول بالموجب ، ويقسمه إلى قسمين ، والقسم الثانى هو الأسلوب الحكيم بعينه ، ولا شك أن مراعاة ذلك مما يورث الكلام حُسناً ، ولا يصل تركه إلى إخلال بفصاحة أو بلاغة ، فاللائق به أن يعد فى علم البديع . وقد ذكر السعد أنه لما انجرَّ الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه ، وإن لم تكن من مباحث المسند إليه ، وهى : الأسلوب الحكيم ، والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضى الخ .

(٤) بكسر الطاء أى المتكلم من إضافة المصدر لمفعوله ، وهذا أوْلى من فتح الطاء لما فيه من التعقيد .

(٥) الفرق بينه وبين ما عطف عليه أن فيه سؤالا ، فهو أخص منه بهذا الاعتبار ، ولكنه أعم منه باعتبار آخر ، وهو أنه لا يشترط فيه حمل كلام سابق على خلاف ظاهره كما يشترط فى الأول .

(٦) الصواب ابن القبعثرى كما سبق فى ص ١٠٢ .

(٧) أراد الحجاج بالأدهم القيد ، فحمله على غير مراده وهو الفرس الذى غلب سواده على بياضه ، وعطف عليه الأشهب وهو الفرس الذى غلب بياضه على سواده .

(٨) أى جدير بأن يعطى لا أن يقيد ؛ لأن الإصفاد : الإعطاء من الصفد وهو العطاء ، =

: « لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً » [١] . وعن سلوك هذه الطريقة في جواب المخاطِب عَبَّر من قال مفتخراً :

أَتتْ تشتكي عندي مُزَاولة القِرَى وقد رأت الضيفان يَنْحُون منزلي
فقلتُ كأني ما سمعتُ كلامها : همُ الضيف جدِّي في قِراهم وعَجِّلي [٢]

وسمَّاه الشيخ عبد القاهر « مغالطة » [٣] .

وأما الثاني؛ فكقوله تعالى : ﴿ يَسألونك عن الأهلَّة قُلْ هي مَواقيتُ للنَّاس والحَجّ ﴾ [٤] قالوا : « ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ، ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتليء ويستوي ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ؟ » [٥] وكقوله تعالى : ﴿ يَسألونكَ ماذا يُنفِقُون قُلْ ما أنفَقتمْ منْ خير فللوالدين والأقربينَ واليتامى والمسَاكين وابنِ السَّبيلِ ﴾ [٦] سألوا عن بيان ما ينفقون ، فأجيبوا ببيان المصرف [٧] .

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي :ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي [٨]

= ويقال ـ صَفَده يصفده ـ بمعنى قيده ، ولهذا يسمى القيد صفاداً .

(١) أراد الحجاج بقوله « أنه حديد » أنه قيد حديد ، فحمله على الحدة ، والمعنى « لأن يكون العطاء حديداً » .

(٢) لا يعلم قائلهما ، والقِرَى : طعام الضيف ، وقوله « ينحون » بمعنى يقصدون ، والشاهد في أنه أجابها بغير ما تتطلب من الشكوى ، ولهذا قيل : إن هذا من القسم الثاني لا الأول ؛ لأنه ليس فيه حمل كلام على خلاف ظاهره ، وإنما هو من تلقي السائل بغير ما يتطلب للتنبيه على أن الأوْلى بها الاستعداد لهم لا الشكوى منهم .

(٣) ص ٩٢ – دلائل الإعجاز ، وقيل : إن الأسلوب الحكيم بقسميه يسمَّى مغالطة ، لا القسم الأول وحده .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٨٩ .

(٥) فأجابهم ببيان حكمته تنبيها على أنه هو الأوْلى بحالهم لا السؤال عن سببه .

(٦) سورة البقرة : الآية ٢١٥ .

(٧) للتنبيه على أنه هو المهم لهم .

ومن هذا أيضا أجوبة موسى لفرعون في قوله تعالى : ﴿ قال فرْعَونُ وما ربُّ العالمين ، قال رَبُّ السَّمَوات والأرْض ومَا بَينهمَا إنْ كُنتمْ مُوقنينَ * قال لمنْ حَولَهُ ألا تَستمعُونَ * قال ربُّكُم وربُّ آبائكم الأوَّلينَ * قال إن رَسولكُمُ الَّذي أُرْسل إليكمْ لمجْنونٌ * قال ربُّ المشرقِ والمغْربِ وما بينهُما إنَ كنتُمْ تَعقلُون ﴾ آيات (٢٣ – ٢٨) سورة الشعراء .

(٨) مثله التعبير عن الماضي بلفظ المضارع استحضاراً لصورته العجيبة كقوله تعالى : =

تنبيها على تحقق وقوعه ، وأن ما هو للواقع كالواقع ، كقوله تعالى : ﴿ وَنُفِخَ فى الصُّور فصَعِقَ مَنْ فى السَّموات ومنْ فى الأرض إلا مَنْ شاء اللَّهُ ﴾ (١) وقوله : ﴿ ويومَ نُسيِّرُ الجبال وترى الأرْضَ بارزةً وحشرْناهُمْ فلمْ نُغادر منهمْ أحداً ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ ونَادى أصحابُ النار ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ ونادى أصحاب الأعراف ﴾ (٤) جعل المتوقَّع الذى لا بُدَّ من وقوعه بمنزلة الواقع . وعن حسَّان أن ابنه عبد الرحمن اسمه زُنبور وهو طفل فجاء إليه يبكى فقال له : يا بنىَّ ما لك ؟ قال : لسعنى طُوَيِّرٌ كأنه ملْتفٌّ فى بُرْدَىْ حُبرةٍ (٥) . فضمَّه إلى صدره وقال : يابُنىَّ قد قلتَ الشعر .

ومثله التعبير عنه باسم الفاعل (٦) كقوله تعالى : ﴿ وإنَّ الدِّين لوَاقع ﴾ (٧) وكذا اسم المفعول ؛ كقوله تعالى : ﴿ ذلك يومٌ مجموعٌ لهُ الناسُ وذلك يومٌ مشهود ﴾ (٨) .

القلب : ومنه القلب (٩) كقول العرب : « عرضتُ الناقة على الحوض » (١٠)

= ﴿ واللَّهُ الَّذى أرْسلَ الرياحَ فتثيرُ سحابا ﴾ آية ٩ سورة فاطر ، أى فأثارت ، ولا يخفى أن النوعين من المجاز المرسل أو الاستعارة ، فلا معنى لذكرهما فى علم المعانى ؛ لأنه لا فرق بينهما وبين غيرهما من أنواع المجاز فيما فعلا به من خلاف مقتضى الظاهر .

(١) سورة الزمر : الآية ٦٨ . (٢) سورة الكهف : الآية ٤٧ .

(٣) سورة الأعراف : الآية ٥٠ . (٤) سورة الأعراف : الآية ٤٨ .

(٥) طوير : تصغير طائر ، والحبرة : ضرب من برود اليمن ، والشاهد فى قوله « قد قلت الشعر » لأنه بمعنى متقَوَّل .

(٦) لأن كلا من اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة فى المتلبس بالفعل فى الحال اتفاقا ، وفى الماضى على قول ضعيف ، فيكون استعماله فى المستقبل مجازاً .

(٧) سورة الذاريات : الآية ٦ . (٨) سورة هود : الآية ١٠٣ .

(٩) هو فى الاصطلاح أن يجعل جزء من الكلام مكان آخر يجعل مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر ، فليس منه نحو – فى الدار زيد ، وضرب عمراً زيد – وهو قسمان : لفظى ومعنوى ، وسيأتى بيانهما فى أمثلته .

(١٠) هذا من القلب المعنوى ؛ لأن المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار لأجل أن يميل إلى المعروض أو يُحجم عنه ، ولكن لما كان المعتاد فى ذلك أن يؤتى بالمعروض إلى المعروض عليه وكانت الناقة هى التى يؤتَى بها إلى الحوض نُزِّل كلٌّ منهما منزلة الآخر ، وقيل : إنه لا قلب فى ذلك وإنما القلب فى « عرضت الحوض على الناقة » ؛ لأن المعروض عليه هو المستقر .

وردَّه مطلقًا قومٌ (١) ، وقبله مطلقًا قوم (٢) منهم السكاكى (٣) . والحقُّ أنه إن تضمن اعتباراً لطيفا (٤) قُبلَ وإلا رُدَّ .

أما الأول (٥) فكقول رؤبة :

ومهْمَهٍ مُغبرة أرجاؤهُ   كأنّ لونَ أرضه سماؤه (٦)

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيهَ للمبالغة .

ونحوه قول أبى تمام يصف قلم الممدوح :

لُعابُ الأفاعى القاتلات لُعابهُ   وأَرْىُ الجنَى اشتارتهُ أيْدٍ عواسلُ (٧)

وأما الثانى (٨) فكقول القطامى :

* كما طيَّنتَ بالفَدَنِ السِّياعا (٩) *

---

(١) لأنه عكسُ المطلوب ونقيض المقصود ، وقيل : إنه لا يكاد أحد يمنعه مطلقًا لوروده فى القرآن وفصيح الكلام ، ولعلهم يردّون القلب اللفظى دون المعنوى .

(٢) لأن قلب الكلام مما يحوج إلى التنبه للأصل ، وذلك مما يورث الكلام ملاحظةً ولطفًا .

(٣) ١١٣ – المفتاح .

(٤) أى غير تلك الملاحة التى احتج بها مَن قبله مطلقاً ، وذلك كالاعتبار السابق فى قولهم « عرضت الناقة على الحوض » وكالاعتبارات الآتية فى باقى الأمثلة وإنما لم يقبل القلب إلا بهذا لأنه من غيره يكون عدولا عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها ؛ إذ لا يعتد فيه بتلك الملاحة العامة وحدها ، ولا يخفى أن القلب بتلك الملاحة يكون من المحسنات البديعية ، فالأليق ذكره فى علم البديع ؛ لأن تلك الاعتبارات التى يقبل بها فى علم المعانى ليست محدودة ولا مضبوطة ، وهى مع هذا شرطٌ لحسنه ولا توجبه .

(٥) هو المقبول .

(٦) هو لرؤبة بن عبد الله بن رؤبة ، والمهمه : المفازة ، والأرجاء : جمع رجا وهو الناحية ، والقلب فى هذا معنوى أيضاً ، وهو من التشبيه المقلوب الآتى فى علم البيان ، والاعتبار اللطيف فيه بقصد المبالغة .

(٧) هو لحبيب بن أوس المعروف بأبى تمام ، وأرْىُ الجنى : العسل من إضافة الموصوف إلى الصفة ، وقوله – اشتارته – بمعنى جنته ، والأيدى العواسل : العارفة بجنيه ، والأولى صفة للقلم مع الأعداء ، والثانية صفته مع الأصدقاء ، والشاهد فى شطره الأول ، وهو من القلب المعنوى أيضا ؛ لأنه من التشبيه المقلوب ، والاعتبار اللطيف فيه قصد المبالغة .

(٨) هو المردود .

(٩) هو لعُمَير بن شُيَيم المعروف بالقطامى من قوله : =

وقول حسان :

* يكون مِزاجها عسلٌ وماء (١) *

وقول عُرْوَةَ بن الوَرْدِ :

* فديتُ بنفسهِ نَفْسِي ومالى (٢) *

وقول الآخر :

* ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوداعا (٣) *

= فلما أن جرى سِمَن عليها كما طيَّنتَ بالفدَن السياعَا
أمرتُ بها الرجالَ ليأخذوها ونحْن نَظُنُّ أنْ لنْ تُستطَاعا

يصف بذلك ناقته ، والفدن : القصر ، والسياع : الطين المخلوط بالتبن أو الآلة التى يطين بها ، يعنى أنها صارت ملساء من السمن كالقصر المطين بالسياع ، وفى ذلك قلب معنوى ؛ فإن حمل السياع على الآلة لم يتضمن اعتباراً لطيفا ، وفيه الشاهد ، وإن حمل على الطين فيجوز أن يكون المقصود المبالغة فى سمنها ؛ لأنه يقصد تشبيهها بالسياع الذى صار لكثرته كأنه الأصل والفدن هو الفرع ، فيكون هو أيضا مثله مع أصله من العظم ونحوه ، ولكنه لا يخلو من تكلف . وروى « كما بطنت بالفدن السياعا » وهو على القلب أيضاً ، والمعنى كما طينت الفدن بالسياع .

(١) هو لحسان بن ثابت الأنصارى من قوله :

كأن سبيئةً من بيت رأسٍ يكون مزاجَها عسلٌ وماء
على أنيابها أو طَعْمُ غضٍّ من التفاح عَصَّرَهُ اجتناءُ

والسبيئة : الخمر المشتراه للشراب ، وبيت رأس : بلد بالشام بين رملة وغزة ، والغض : الطرى ، وقوله « عصره » بمعنى أساله كناية عن إدراكه وقت نضجه ، شبه ريق محبوبته بخمر مُزجت بعسل . والقلب فى قوله « يكون مزاجها عسل » قلب لفظى ؛ لأنه لا قلب فى المعنى ، وإنما القلب فى اللفظ ؛ لأنه نكرَ ما هو فى موضع المبتدإ وعرَّف الخبر ، والأصل فيهما العكس ، ويروى برفع « مزاجها » على أن اسم يكون ضمير الشأن ، فلا يكون فيه قلب .

(٢) هو من قوله :

فلو أنِّى شهدتُ أبا سعاد غَدَاةَ غَدَا لمُهْجته يَفُوقُ
فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلُوكَ إلا ما أطيقُ

وقد رواه المرتضى فى أماليه وابن الأنبارى فى « الأضداد » للعباس بن مرداس . يقال « فاق بمهجته ،ولمهجته يفوق » إذا أشرفت نفسه على الخروج أو خرجت ، وقوله « وما آلوك » بمعنى لم أقصِّرْ فيك ، والقلب فيه معنوى ، والأصل « فديت نفسه بنفسي ومالى » وليس فى قلبه اعتبار لطيف لأنه يوهم خلاف المراد .

(٣) هو لعُمير بن شييم المعروف بالقطامى من قوله : =

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى : ﴿ وكَم منْ قرية أهلكناهَا فَجاءهَا بأسُنَا ﴾ (١) ليس وارداً على القلب (٢) إذ ليس فى تقدير القلب فيه اعتبار لطيف ، وكذا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ دنا فتَدَلى ﴾ (٣) وكذا قوله تعالى : ﴿ اذْهبْ بِكتابى هذَا فألْقهْ إليهمْ ثُمَّ تَولَّ عنهُمْ فانْظرْ ماذا يَرجعون ﴾ (٤) فأصل الأول أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا أى إهلاكنا ، وأصل الثانى : ثم أراد الدنو من محمد ﷺ فتدلَّى فتعلق عليه فى الهواء ، ومعنى الثالث : تَنحَّ عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال : إنه دخل عليها من كُوَّة فألقى الكتاب إليها وتوارى فى الكوّة . وأما قول خداش :

* وتشقَى الرماحُ بالضياطرةِ الحمرِ (٥) *

فقد ذُكر له سوى القلب (٦) وجهان : أحدهما : أن يُجْعَلَ شقاءُ الرماح بهم استعارةً عن كسرها بطعنهم بها ، والثانى : أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها تحقيراً لشأنهم وأنهم ليسوا أهلاً لأن يُطعنوا بها ، كما يقال « شقِىَ الخَزُّ بجسم فلان » إذا لم يكن أهلاً للبسه .

وقيل فى قول قَطَرِىِّ بن الفجاءَة :

= قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يَكُ موقفٌ منك الوداعا

وألف « ضباعا » للإطلاق ، وهو مرخم ضباعة اسم بنت له أو امرأة غيرها ، والقلب فى قوله « ولا يك موقف منك الوداعا » لفظى كالقلب فى بيت حسان السابق .

(١) سورة الأعراف : الآية ٤ .

(٢) يردُّ بهذا على من زعم أن أصله « جاءها بأسنا فأهلكناها » .

(٣) آية ٨ سورة النجم . وعلى تقدير القلب فيه يكون أصله : ثم تدلى فدنا .

(٤) آية ٢٨ سورة النمل ، وعلى تقدير القلب فيه يكون أصله : فانظر ماذا يرجعون ثم تولّ عنهم .

(٥) هو لخداش بن زهير من قوله :

وتَلْحَقُ خيلٌ لا هَوَادَةَ بينها وتشْقَى الرماحُ بالضياطرة الحمر

والهوادة : اللين والرفق أو ما يرجى به الصلاح بين القوم ، وعلى هذا يكون المراد لا هوادة بين أصحابها ، والضياطرة : جمع ضيطر وهو الضخم اللئيم العظيم الاست ، والحمر : جمع أحمر اللون ، وقيل : هو الذى لا سلاح معه ، وقد روى « وتُركبُ خيل » .

(٦) على أنه من القلب ؛ يكون أصله « وتشقى الضياطرة بالرماح » ، وليس له اعتبار لطيف .

ثم انصرفتُ وقد أَصَبْتُ ولم أصَبْ جذَعَ البصيرة قارحَ الإقدامِ (١)

إنه من باب القلب (٢) على أن « لم أصب » بمعنى لم أجْرَحْ ، أى قارح البصيرة جذع الإقدام (٣) كما يقال « إقدام غرٍّ ورأىُ مجرِّب » وأجيب عنه (٤) بأن « لم أصب » بمعنى لم ألف بهذه الصفة بل وُجدت بخلافها جذع الإقدام قارح البصيرة ، على أن قوله « جذع البصيرة قارح الإقدام » حال من الضمير المستتر فى « لم أصب » فيكون متعلقاً بأقرب مذكور ، ويؤيد هذا الوجه قوله قبله :

لا يَركَنَنْ أحد إلى الإحجام يوم الوَغَى مُتخوِّفاً لحمام (٥)

فلقد أرانى للرماح دَرِيئَةً مِن عن يمينى مَرَّة وأمامى (٦)

حتى خَضَبْتُ بما تحدَّرَ مِن دَمى أكناف سرجى أو عنان لجامى (٧)

فإن الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جُرِحَ ، وأيضا فَحْوَى كلامه أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يمت ، إعلاماً أن الإقدام غير علة للحمام ، وحثّاً على الشجاعة وبغض الفرار .

* * *

---

(١) جذع البصيرة : بمعنى غير مجرب للأمور ، وقارح الإقدام : بمعنى إقدام أصحاب السن القديمة ، يقال « فلان جذع إذا كان حديث السن » ، وقارح إذا كان قديما .

(٢) لأنه يقصد التمدح بذلك ، وإنما يتمدح بعكسه لا به .

(٣) على هذا يكون « جذع البصيرة قارح الإقدام » حالين من فاعل انصرفت .

(٤) هذا جواب يجعل كلامه لا قلب فيه ؛ لأنه قلب غير مقبول لما فيه من إيهام خلاف المراد ، وقيل أيضا : إنه يريد تشبيه بصيرته بالجذع فى عدم الاختلاط والتزلزل من الهول ، وتشبيه إقدامه بالقارح فى الصبر والاحتمال ، وعلى هذا لا قلب أيضاً .

(٥) الإحجام : التأخر ، والوغى : الحرب ، والحمام : الموت .

(٦) الدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن ، شبه نفسه بها ، وهى من الدرء بمعنى الدفع أو من الدرى بمعنى الختل ، فتكون درية ، بالياء المشددة .

(٧) أكناف السرج : جوانبه ، والعنان : سير اللجام .

تمرينات
على تخريج المسند إِليه على خلاف مقتضى الظاهر

تمرين – ١

بين ما يحتمل الالتفات والتجريد وما يتعين فيه الالتفات مما يأتى :

(١) قوله تعالى : ﴿ يا عبادىَ الذين أسرفوا على أنفسهمْ لا تقنطوا مِنْ رحمة الله ﴾ آية ٥٣ سورة الزمر .

٢ – هل غادرَ الشعراءُ من متردم أم هل عرفتَ الدار بعد توهُّمِ ؟

تمرين – ٢

١ – بين الالتفات فى قوله تعالى : ﴿ أتى أمرُ الله فلا تستعجلوه سبحانهُ وتعالى عمَّا يشركون ﴾ – آية ١ سورة النحل – ومن أى قسم من أقسام الالتفات هو ؟ .

٢ – هل يُعد من الالتفات أو لا يُعدُّ قول الشاعر :

أأنت الهلالىُّ الذى كنتَ مرةً سمعنا به والأرحبىُّ المغلبُ ؟

تمرين – ٣

١ – من أى أنواع خلاف مقتضى الظاهر ما فى قول الشاعر :

وميَّةُ أجمل الثقلين جِيداً وســالفةً وأحسنهُ قذالا

٢ – هل يُقبل القلب أو لا يُقبل فى قول الشاعر :

رأينَ شيخاً قد تحنّى صلبُه يمشى فيقعس أو يكبُّ فيعثرُ

تمرين – ٤

١ – من أى أنواع خلاف مقتضى الظاهر ما فى قول الشاعر :

فَرَجِّى الخيرَ وانتظرى إيابى إذا ما القـارظُ العنزِىُّ آبا

٢ – هل يُعدُّ من القلب أو لا يُعدُّ ما فى قول الشاعر :

وعذلتُ أهل العشق حتى ذقتُهُ   فعجبتُ كيف يموتُ من لا يعشقُ !!

تمرين – ٥

١ – من أى نوعى الأسلوب الحكيم ما فى قول الشاعر :

وقالوا : قد صفتْ منّا قلوبٌ   نعم .. صدقوا ولكنْ عن ودادى

٢ – من أى أنواع الالتفات ما فى قول الشاعر :

سألتُ نسيمَ أرضك حين وافى   وقلتُ : صِفِ القوَام ولا تُحاشى

تمرين – ٦

١ – من أى أنواع خلاف مقتضى الظاهر ما فى قول الشاعر :

كلوا فى بعض بطنكم تعفُّوا   فإن زمانكم زمنٌ خميصُ

٢ – متى يكون من خلاف مقتضى الظاهر ما فى قول الشاعر :

نعم امرأً هَرِمٌ لم تعرُ نائبةٌ   إلا وكان لمرتاعٍ بها وزرًا

تمرين – ٧

١ – بين ما فى قوله تعالى : ﴿ قالوا أجئتنا لتلفتنا عما وجدْنا عليه آباءنا وتكونَ لَكُما الكبرياء فى الأرْض ﴾ (آية ٧٨ سورة يونس) من الخروج على مقتضى الظاهر .

٢ – بين ما فى قوله تعالى : ﴿ يأيها النبىُّ إذا طلقتمُ النساء ﴾ (آية ١ الطلاق) من الخروج على مقتضى الظاهر .

٣ – بين ما فى قوله تعالى : ﴿ وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوآ لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكمْ قبلة ﴾ آية ٨٧ سورة يونس من الخروج على مقتضى الظاهر .

* * *

الباب الثالث : القول فى أحوال المسند

* **أغراض الحذف** : أما تركه فلنحو ما سبق فى باب المسند إليه [١] من تخييل العدول إلى أقوى الدليلين ، ومن اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة أو مقدار تنبهه ، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر [٢] ؛ إما مع ضيق المقام كقوله :

* فإنى وَقيَّار بها لَغريبُ [٣] *

أىْ وقيار كذلك [٤]. وكقوله :

نحن بما عندنا وأنت بما عندكَ راضٍ والرأىُ مختلف [٥]

أى نحن بما عندنا راضون . وكقول أبى الطيب :

---

(١) أى فى الكلام على حذفه ، والتعبير بالترك هنا بدل الحذف هناك من التفنن فى العبارة .

(٢) كان الأحسن أن يذكُر هذا الغرض فى أول الأغراض ليجعله مطرداً فى جميعها كما صنع فى حذف المسند إليه .

(٣) هو لضابىء بن الحارث البُرْجمى من قوله :

ومن يَكُ أمسى بالمدينة رحْلهُ فإنى وقيَّار بها لغريبُ

وكان عثمان رضى الله عنه حبسه فى المدينة لهجائه قوماً فى شعره ، والرحل : المنزل والمأوى ، وقيار: اسم فرسه أو غلامه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما بعد الفاء عليه ، وتقديره « فقد حسنت حاله وساءت حالى » .

(٤) فهو من عطف الجمل ، ولا يصح جعل « قيار » معطوفاً على محل اسم « إن » لامتناع العطف على محل اسمها قبل مُضِىِّ خبرها ، ولا يصح أن يكون « غريب » خبراً عن « قيار » والمحذوف خبر « إن » لاقترانه بلام الابتداء ، وخبر المبتدأ لا يقترن بها فى الفصيح إلا إذا كان منسوخا . وضيق المقام فى البيت بسبب الشعر والسجن .

(٥) هو لعمر بن امرىء القيس الخزرجى ، أو لقيس بن الخطيم ، وقبله :

يا مال والسيد المعمَّم قد يبطره بعض الرأى والسرفُ

يخاطب مالك بن العجلان حين رد قضاءه فى واقعة للأوس والخزرج ، وأراد بـ« والرأى مختلف » أن يتبع كل منهما رأيه على اختلافهما ؛ لرضا كل منهما برأيه وعدم انقياده لصاحبه . وضيق المقام هنا بسبب الشعر وعدم استعداد المخاطب لقبول الكلام ، وقد حذف فى هذا البيت من الأول لدلالة الثانى على عكس البيت السابق .

قالتْ وقد رأت اصفرارى : مَنْ بهِ   وتنهَّدتْ فأجبْتُها : المتنهدُ [(١)]

أى المتنهـدُ هو المطالَبُ به [(٢)] دون : المطالبُ به هو المتنهـد – إن فُسر بمن المطالب به ؟ لأن مطلوب السائلة عن هذا الحُكم على شخص معين بأنه المطالب به ليتعين عندها ، لا الحكم على المطالب به بالتعيين ، وقيل : معناه من فعل به ؟ فيكون التقدير : فعل به المتنهد [(٣)] .

وإما بدون الضيق ، كقوله تعالى : ﴿ واللهُ ورسولُهُ أحقُّ أن يُرْضُوه ﴾ [(٤)] على وجه ؛ أى والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ، ويجوز أن يكون جملة واحدة ، وتوحيد الضمير لأنه لا تَفَاوُت بين رضا الله ورضا رسوله ، فكانا فى حكمٍ مرضيٍّ واحد ، كقولنا « إحسان زيد وإجماله نعشنى وجبر منِّى » [(٥)] وكقولك « زيد منطلق وعمرو » أى وعمرو كذلك ، وعليه قوله تعالى : ﴿ واللائى يَئسْنَ من المَحيض من نسائكم إنِ ارْتبْتمْ فعِدَّتهنَّ ثلاثةُ أشْهُر واللائى لمْ يَحضْنَ ﴾ [(٦)] أى واللائى لم يحضن مثلهن ، وقولك « خرجت فإذا زيد » [(٧)] . وقولك لمن قال : هل لك أحد إن الناس إلب عليك ؟ : « إن زيداً وإن عمراً » أى إن لى زيداً وإن لى عمرا [(٨)] . وعليه قوله :

---

(١) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى : وقد عنى اصفراره مما يلقاه من حبها ، وقوله « به » متعلق بمحذوف تقديره المطالب ، وقوله « وتنهدت » يعنى به أنها تنهدت لما رأته من اصفراره .

(٢) فيكون من حذف المسند لا المسند إليه ، وقد أجاز السكاكى كلا من التقديرين ؛ لأنه إذا جعلت « من » مبتدأ على مذهب سيبويه والمحذوف خبراً فالأحسن أن يقدر – المتنهد هو المطالب به هو المتنهد ، ليطابق الجواب السؤال . وإذا جعلت « من » خبراً مقدما فالأحسن أن يقدر – المطالب به هو المتنهد ليطابق الجواب السؤال أيضاً .

(٣) هو من حذف المسند أيضاً ولكنه فعل على هذا التقدير .

(٤) سورة التوبة : الآية ٦٢ .

(٥) فإفراد الضمير فيه لأن إحسانه وإجماله بمعنى واحد .

(٦) سورة الطلاق : الآية ٤ .

(٧) أى موجود أو حاضر أو بالباب أو ما أشبه ذلك ، والحذف هنا لاتباع الاستعمال مع الاختصار والاحتراز عن العبث ؛ لأنه يطرد حذف المسند إليه بعد « إذا » الفجائية ؛ لأنها تدل على مطلق وجود ، وقد توجد معها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج فى المثال .

(٨) الحذف فيه أيضاً لاتباع الاستعمال مع الاختصار والاحتراز عن العبث ؛ لأنه يطَّرد حذف المسند مع تكرير « إن » وتعدد اسمها .

* إنَّ مَحلاً وإنَّ مرتحلا (١) *

أى إن لنا محلا فى الدنيا وإن لنا مرتحلا عنها إلى الآخرة . وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لو أنْتمْ تملكون خَزائنَ رحـمـة ربَّى ﴾ (٢) تقـديره لو تملكون تملكون مكرراً لفـائدة التأكيد ، فأضمر « تملك » الأول إضماراً على شريطة التفسير ، وأبدل من الضمير المتصل الذى هو الواو ضميرٌ منفصلٌ وهو « أنتم » لسقوط ما يتصل به من اللفظ؛ فأنتم فاعل الفعل المضمر ، و « تملكون » تفسيره . قال الزمخشرى : هذا ما يقتضيه علم الإعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان (٣) فهو أن ﴿ أنتم تملكون ﴾ فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ (٤) . ونحوه قول حاتم : « لو ذات سوار لطمتنى » (٥) . وقول المتلمس :

* ولو غير إخوانى أرادوا نقيصَتى (٦) *

---

(١) هو لميمون بن قيس المعروف بالأعشى من قوله :

إنَّ مَحلاً وإن مُرْتَحـــــلاَ وإنَّ فى السَّفرِ إذ مضَوْا مَهَلاَ

محلا ومرتحلا : مصدران ميميّان بمعنى الحلول والارتحال ، والسفر : اسم جمع بمعنى المسافرين وقد أراد بهم الموتى ، والمهل : مصدر بمعنى الإمهال وطول الغيبة ، والمعنى : إن فى غيبة الموتى طولا وبعداً ؛ لأنهم مضوا مضياً لا رجوع معه إلى الدنيا . وروى : « إذ مضوا مثلا » والحذف هنا لاتباع الاستعمال وضيق المقام مع الاختصار والاحتراز عن العبث .

(٢) سورة الإسراء : الآية ١٠٠ .

(٣) يعنى بعلم البيان ما يشمل علم المعانى .

(٤) رُدَّ هذا على الزمخشرى بأن الاختصاص إنما يكون فى الجملة الاسمية التى يقدم فيها المسند إليه على خبره الفعل كما سبق ، وما هنا ليس كذلك لأنه من الجملة الفعلية ، وبأنه على تسليم ذلك يكون معناه لو اختصصتم بملك تلك الخزائن لأمسكتم ، هذا لا يقتضى اختصاصهم بالشح ، وإنما يقتضى ذلك أن يقال « أنتم لو تملكون ذلك لأمسكتم » .

(٥) رواه الأصمعى « لو غير ذات سوار لطمتنى » على أن حاتما مر ببلاد عنزة فناداه أسير لهم : يا أبا سَفانة ، أكلنى الإسار والقمل ولم يكن مع حاتم شىء فساومهم به . ثم قال : أطلقوه واجعلوا يدى فى القيد مكانه ، ففعلوا ، ثم جاءته امرأة ببعير ليقصده فنحره ، فلطمته ، فقال لها ذلك ، يعنى أنه لا يقتص من النساء . وقيل : إن التى ضربته كانت أمة لهم فقال لها « لو ذات سوار لطمتنى » يعنى حرة من النساء ، وهو أظهر لتأنيث الفعل .

(٦) هو لجرير بن عبد المسيح المعروف بالمتلمس من قوله :

ولو غيرُ إخوانى أرادوا نقيصتى جعلتُ لهم فوق العرانين ميسما

والعرانين : جمع عرنين وهو الأنف كله أو ما صَلُبَ منه ، والميســم : العلامة ، وهو على تقدير : ولو أراد غير إخوانى . إلخ .

وذلك لأن الفعل الأول [١] لما سقط لأجل المفسِّر برز الكلام فى صورة المبتدأ والخبر .

وكقوله تعالى : ﴿ أفمنْ زُيِّنَ لهِ سوءُ عمله فرآهُ حسناً ﴾ [٢] أى كمن لم يزين له سوء عمله ، والمعنى : أفمن زُين له سوء عمله من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما « الذين كفروا والذين آمنوا » كمن لم يزين له سوء عمله ؟ ثم كأن رسول الله ﷺ لما قيل له ذلك قال : لا ، فقيل ﴿ فإن اللهَّ يُضلُّ من يشاء ويهدى من يشاء فلا تذْهب نفسُكَ عليهم حسراتٍ ﴾ وقيل : المعنى : أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات ؟ فحذف الجواب [٣] لدلالة ﴿ فلا تذهبْ نفسك عليهم حسراتٍ ﴾ أو : أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله ؟ فحذف لدلالة ﴿ فإن الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء ﴾ .

وأما قوله تعالى : ﴿ بَل سوَّلت لكم أنفسكم أمراً فصبرٌ جميلُ ﴾ [٤] وقوله تعالى : ﴿ سورةٌ أنزلناها ﴾ [٥] وقوله : ﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهمْ ليخرُجُنَّ قُل لا تُقسموا طاعةٌ معروفةٌ ﴾ [٦] فكل منهما يحتمل الأمرين : حذف المسند إليه وحذف المسند ، أى فأمرى صبر جميل ، أو فصبر جميل أجمل [٧] ، وهذه سورة أنزلناها أو فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها ، وأمركم أو الذى طلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب ، كطاعة الخلَّص من المؤمنين الذين طابق باطنُ أمرهم ظاهرَهُ ، لا أيمان تقسمون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها ، أو : طاعتكم طاعة معروفة ، أى بأنها بالقول دون الفعل ، أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة .

ومما يحتمل الوجهين قوله سبحانه وتعالى : ﴿ ولا تقولوا ثلاثة ﴾ [٨] قيل : التقدير ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ، ورُدّ بأنه تقرير لثبوت آلهة ؛ لأن النفى إنما يكون

---

(١) فى قوله تعالى : ﴿ لو أنتم تملكون ﴾ . وهذا تعليل لإفادة الاختصاص .

(٢) سورة فاطر : الآية ٨ . (٣) على هذا تكون « من » شرطية .

(٤) سورة يوسف : الآية ١٨ . (٥) سورة النور : الآية ١ .

(٦) سورة النور : الآية ٥٣ .

(٧) أى من الصبر الذى ليس بجميل بأن يكون معه شكاية ، ولكنه مع هذا خير من عدمه ، فيصح تفضيل الصبر الجميل عليه .

(٨) سورة النساء : الآية ١٧١ .

للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ ، كما تقول « ليس أمراؤنا ثلاثة » فإنك تنفى به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أمراء ، وذلك [1] إشراك ، مع أن قوله تعالى بعده : ﴿ إنما اللهُ إلهٌ واحد ﴾ يناقضه ، والوجه أن (ثلاثة) صفة مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ محذوفٌ مميزُه ، لا خبر مبتدأ ، والتقدير « ولا تقولوا لنا في الوجود آلهةٌ ثلاثةٌ أو ثلاثةٌ آلهة » [2] ثم حذف الخبر كما حذف من لا إله إلا الله ، وما من إله إلا الله – ثم حذف الموضوع أو المميز كما يحذفان في غير هذا الموضع ، فيكون النهى عن إثبات الوجود لآلهة ، وهذا ليس فيه تقرير لثبوت إلهين ، مع أن ما بعده أعنى قوله : ﴿ إنما الله إله واحد ﴾ ينفى ذلك ، فيحصل النهى عن الإشراك والتوحيد من غير تناقض ، ولهذا يصح أن يُتبعَ نفيُ الاثنين فيقال « ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثةٌ ولا إلهان » لأنه كقولنا « ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان » وهذا صحيح ، ولا يصلح أن يقال على التقدير الأول« ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ، ولا اثنان » لأنه كقولنا « ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين » وهذا فاسد ، ويجوز أن يقدَّر « ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة [3] أى لا تعبدوهما كما تعبدونه » لقوله تعالى : ﴿ لَقدْ كفرَ الذين قالوا إنَّ اللهَ ثالثُ ثلاثة ﴾ [4] فيكون المعنى ثلاثة مستوون فى الصفة والرتبة ، فإنه قد استقر فى العرف أنه إذا أريد إلحاق اثنين بواحد فى وصف وأنهما شبيهان له أن يقال « هم ثلاثة » كما يقال إذا أريد إلحاقُ واحد بآخر وجعله فى معناه : هما اثنان .

* واعلم أن الحذف لا بد له من قرينة ، كوقوع الكلام جواباً عن سؤال : إما محقق [5] كقوله تعالى : ﴿ ولَئنْ سَألتَهُمْ مَنْ خَلقَ السَّموات والأرضَ ليقولُنّ اللهُ ﴾ [6] وقوله : ﴿ ولئن سَألتَهُمْ مَنْ نزَّلَ مِنَ السّماء ماءً فأحيَا بِهِ الأرضَ مِنْ بَعدِ موتهَا ليقُولنَّ اللهُ ﴾ [7] وإمّا مُقدَّر ، نحو :

---

(١) أى تقدير ثبوت آلهة .

(٢) التقدير الأول على أنها صفه مبتدأ ، والثانى على أنها مبتدأ محذوف مميزه .

(٣) فيكون من حذف المسند إليه ، والمعنى صحيح بخلاف التقدير الذى أبطله ، وقد أجيب عنه بأن السالبة تحتمل نفى موضوعتها كما تحتمل نفى محمولها وحده ، فيكون المعنى عليه محتملا لنفى الثلاثة والاثنين أيضاً ، ولكن الحمل على هذا نادر .

(٤) سورة المائدة : الآية ٧٣ .

(٥) السؤال المحقق هو المذكور فى الكلام ، والمقدر بخلافه .

(٦) سورة لقمان : الآية ٢٥ . (٧) العنكبوت : الآية ٦٣ .

* لِيُبْكَ يزيد ضارعٌ لخصومه (1) *

وقراءة من قرأ ﴿ يُسبَّحُ لهُ فيهَا بالغُدُوِّ والآصال ، رجالٌ ﴾ (2) وقوله : ﴿ كذَلكَ يُوحَى إليْكَ وإلى الذينَ منْ قَبلكَ اللهُ العَزيزُ الحكيم ﴾ (3) ببناء الفعل للمفعول (4) . وفضل هذا التركيب على خلافه أعنى نحو « ليبك يزيدَ ضارعٌ » ببناء الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه : أحدها أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين إجمالا ثم تفصيلا ، والثانى أن نحو « يزيد » فيه ركن الجملة لا فضلة (5) ، والثالث أن أوله غير مطمع للسامع فى ذكر الفاعل فيكون ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب ، وخلافه بخلاف ذلك .

ومن هذا الباب – أعنى الحذف الذى قرينته وقوع الكلام جواباً عن سؤال مقدر – قوله تعالى : ﴿ وَجعلُوا للهِ شركاء الجنَّ ﴾ (6) على وجهٍ (7) ؛ فإن ﴿ لله شركاء ﴾ إنْ جُعلاَ مفعولين لجعلوا، فالجن يحتمل وجهين : أحدهما ما ذكره الشيخ عبد القاهر(8) من أن يكون منصوبا بمحذوف دل عليه سؤال مقدر ، كأنه قيل : من

---

(1) هو للحارث بن ضرار النهشَلى أو الحارث بن نهيك من قوله فى رثاء يزيد بن نهشل :

لِيبك يزيد ضارعٌ لخصومه ومختَبطٌ مما تُطيحُ الطّوائحُ

وقبله :

سقى جدثًا أسمى بدوحة ثاويا من الدلو والجوزاء غادٍ ورائح

قوله « ليبك » بالبناء للمفعول ، والضارع : الذليل ، والمختبط : الذى يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ، وقوله « تطيح » بمعنى تذهب وتهلك ، والطوائح : جمع مطيحة على غير القياس، وقياسه مطاوحُ أو مطيحات ، والشاهد فى حذف فعل « ضارع » إذ التقدير : يبكيه ضارع . يصفه بأنه كان ملجأ الذليل وعون المحتاج .

(2) سورة النور : الآية ٣٦ .

(3) سورة الشورى : الآية ٣ .

(4) فيكون كل من لفظ الجلالة ورجال فى الآيتين فاعلا لفعل محذوف تقديره يوحى ويسبِّح .

(5) كونه ركن الجملة يفيد الاعتناء بشأنه ، ويناسب مقام رثائه .

(6) سورة الأنعام : الآية ١٠٠ .

(7) هو الوجه الذى سينقله عن عبد القاهر لا الوجهان المذكوران بعده .

(8) ١٨٧ ، ١٨٨ – دلائل الإعجاز .

جعلوا لله شركاء؟ فقيل : الجن ، فيفيد الكلام إنكار الشرك مطلقاً ، فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن فى الإنكار دخول اتخاذه من الجن ، والثانى ما ذكره الزمخشرى ، وهو أن ينتصب ﴿ الجن ﴾ بدلاً منه شركاء ، فيفيد إنكار الشريك مطلقا أيضا كما مر [1] وإن جعل ﴿ لله ﴾ لغواً [2] كان ﴿ شركاء الجن ﴾ مفعولين قُدِّم ثانيهما على الأول، وفائدة التقديم استعظام أن يُتَّخَذَ لله شريك مَلَكاً كان أو جنياً أو غيرهما ، ولذلك قدّم اسم الله على الشركاء ، ولو لم يُبن الكلام على التقديم . وقيل : « وجعلوا الجن شركاء لله » لم يفد إلا إنكار جعل الجن شركاء ، والله أعلم .

ومنه ارتفاع المخصوص فى باب « نعم وبئس » على أحد القولين [3] .

أغراض الذكر: وأما ذكره فإما لنحو ما مر فى باب المسند إليه من زيادة التقرير، والتعريض بغباوة السامع ، والاستلذاذ ، والتعظيم ، والإهانة ، وبسط الكلام[4] .

وإما ليتعين كونه اسماً فيستفاد منه الثبوت [5] ، أو كونه فعلاً فيستفاد منه التجدد [6] ، أو كونه ظرفا [7] فيورث احتمال الثبوت والتجدد [8] ، وإما لنحو ذلك .

قال السكاكى [9] : وإما للتعجيب من المسند إليه بذكره ؛ كما إذا قلت « زيد

---

(١) لأنه يكون بدل بعضٍ من كل ، والتقدير : الجن منهم .

(٢) أى جارا ومجرور متعلقا بشركاء مقدما عليه .

(٣) هو قول من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، فيكون التقدير فى قولك « نعم الرجل زيد » زيد الممدوح ، وهو واقع جواب سؤال مقدر أيضاً ، كأنه قيل : من الممدوح ؟ وقيل : إنه خبر مبتدأ محذوف . وقيل : إنه بدل من الفاعل قبله . فالأقوال أربعة لا اثنان .

(٤) زيادة التقرير كما فى قوله تعالى : ﴿ ولئنْ سألتهم من خلق السمٰوات والأرض ليقُولنَّ خلقَهنَّ العزيزُ العليمُ ﴾ – آية ٩ سورة الزخرف ، والتعريض بغباوة السامع كما فى قولك « محمد نبينا » فى جواب سؤال : من نبيكم ؟ والاستلذاذ كما فى قولك « هى سعاد » فى جواب : هل هذه سعاد ؟ وهكذا ، ولا بد فى الذكر من قرينة كما سبق فى ذكر المسند إليه .

(٥) أى الدلالة على النسبة من غير تقييد بزمان .

(٦) أى الدلالة على الحدوث بعد العدم .

(٧) أو جاراً أو مجروراً .

(٨) لأن نحو « زيد فى الدار » تقديره زيد مستقر أو استقر فى الدار . وهذا وما قبله معان أصلية للاسم والفعل والظرف ، فليست فى شيء من البلاغة .

(٩) ١١١ – المفتاح .

يقاوم الأسد » مع دلالة قرائن الأحوال [١] ، وفيه نظر ؛ لحصول التعجيب بدون الذكر إذا قامت القرينة [٢] .

* * *

(١) بأن يكون جواب سائل : « مَنْ يقاوم الأسد ؟» .

(٢) أجيب عنه بأن القرينة على المسند لا على التعجيب ، وإنما يحصل التعجيب بذكره مع الاستغناء عنه .

تمرينات على الذكر والحذف

تمرين – ١

١ – لم حذف المسند فى قول الشاعر :

لولا المشقةُ سادَ الناسُ كلُّهمُ　　الجودُ يُفْقِرُ والإقدام قتَّالُ

٢ – لمَ ذكر المسند بعد « بل » فى قوله تعالى : ﴿ قالوا أأنتَ فعلتَ هذا بآلهتنا يا إبراهيمُ ، قال بلْ فعلَهُ كبيرُهم هذا فاسألوهمْ إن كانوا ينطقون ﴾ ٠ آية ٦٢ ، ٦٣ سورة الأنبياء ٠

تمرين – ٢

١ – لم حذف المسند الأول وأعيد ذكر الثانى فى قول الشاعر :

لولا التُّقَى لجعلتُ قبرك كعبتى　　وجعلتُ قولك سُنتى وكتابى

٢ – لم حذف المسند فى قوله تعالى : ﴿ ولما ضُربَ ابنُ مريم مثلاً إذا قومكَ منهُ يصدُّون ﴾ آية ٥٧ سورة الزخرف ٠

تمرين – ٣

١ – لم حذف المسند أولاً ثم المسند إليه ثانياً فى قول الشاعر :

والناسُ هذا حظهُ مالٌ وذا　　علمٌ وذاك مكارم الأخلاق

٢ – بين المحذوف والداعى إلى حذفه فى قول الشاعر :

والطيرُ أقعدَها الكرَى　　والناسُ نامتْ والوُجودْ

تمرين – ٤

١ – لماذا حذف المسند فى قولهم « أحَشَفاً وسُوء كيلة » ؟

٢ – لماذا أعيدَ ذكر المسند فى قول الخنساء :

أعينيَّ ، جُودَا ولا تَجْمُدَا　　ألا تَبْكيَانِ لصَخْرِ النَّدَى ؟!

ألا تبكيان الجوادَ الجميلَ　　ألا تبكيان الفتى السَّيدا ؟!

* * *

أغراض الإفراد

وأما إفراده فلكونه غير سببى مع عدم إفادة تقوِّى الحكم [١] كقولك « زيد منطلق ، وقام عمرو » والمراد بالسببى نحو « زيد أبوه منطلق » [٢] .

قال السكاكى [٣] : وأما الحالة المقتضية لإفراده فهى إذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوِّى الحكم ، وأعنى بالمسند الفعلى ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه ، كقولك « أبو زيد منطلق ، والكر [٤] من البُرِّ بستين ، وضرب أخو عمرو ، ويشكرك بكر إن تعطه ، وفى الدار خالد » إذ تقديره « استقر أو حصل فى الدار » على أقوى الاحتمالين [٥] لتمام الصلة بالظرف ، كقولك « الذى فى الدار أخوك » [٦] . **وفيه نظر** من وجهين :

أحدهما أن ما ذكره فى تفسير المسند الفعلى يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقاً [٧] ، والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببى ، إذ فسر المسند السببى بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلى ، ومثَّله بقولنا « زيد أبوه منطلق أو انطلق ، والبُرُّ الكَرُّ منه بستين » فجعل كما ترى أمثلة السببى مقابلة لأمثلة الفعلى مع الاشتراك فى أصل المعنى [٨] . والثانى أن الظرف الواقع خبراً إذا كان مقدراً

---

(١) نحو « زيد قائم » وإنما يكون ذلك عند اقتضاء المقام له بأن يكون المخاطب خالى الذهن من الحكم ؛ فلا يؤتى له بصورة تفيد تقويته ، وهى صورة تقديم الاسم على الخبر الفعلى كما سبق فى المسند إليه ، وإنما اختص إفراده بذلك لأنه إذا كان سببًا أو مفيداً للتقوى كان جملة لا مفرداً .

(٢) فالسببى كل جملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه فى تلك الجملة ؛ لأنه إذا كان مسنداً إليه فيها كان من صورة تقوية الحكم نحو « زيد ينطلق » ، والسببى نسبة إلى السبب وهو ضمير الربط .

(٣) ١١١ – المفتاح .

(٤) هو مكيال مقداره أربعون أردبا ، وقيل غير ذلك .

(٥) الاحتمال الثانى تقديره اسما أي مستقر أو حاصل .

(٦) فإن تقديره : الذى استقر أو حصل فى الدار أخوك ، ولا يصح تقدير حاصل أو مستقر فيه ؛ لأن الصلة لا تتم به ، ولكن تعيُّن هذا فى الصلة لا يوجب أرجحيته فى غيرها .

(٧) لأنه يشمل المسند إذا كان فعلا أو غيره ، نحو انطلق زيد ، وزيد منطلق ، وزيد أبوه منطلق .

(٨) يعنى به المعنى الذى ذكره للفعلى ؛ لأنه يشمل كل مسند كما سبق ، فيدخل فيه السببى ، وإذا كان داخلا فى معنى الفعلى لم تصح المقابلة بين أمثلتهما .

بجملة ـ كما اختاره ـ كان قولنا « الكر من البر بستين » تقديره « الكر من البر استقر بستين » ، فيكون المسند جملةً ويحصل تقوِّى الحكم كما مرّ ، وكذا إذا كان « فى الدار خالد » تقديره « استقر فى الدار خالد » كان المسند جملة أيضاً ، لكون « استقر » مسندا إلى ضمير خالد لا إلى خالد على الأصح ؛ لعدم اعتماد الظرف على شيء [1] .

أغراض كون المسند فعلاً أو اسماً : وأما كونه فعلاً فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن [2] مع إفادة التجدّد [3] .

وأما كونه اسمًا فلإفادة عدم التقييد [4] والتجدد ، ومن البيِّن فيهما قول الشاعر :

لا يألفُ الدرهَمُ المضْروبُ صُرَّتَنا لكنْ يَمرُّ عليها وهْوَ منطلقُ [5]

وقوله :

أوَكلَّما وردتْ عكاظَ قبيلةٌ بعثوا إلىَّ عريفَهم يتوسَّمُ [6]

---

(١) مقابل الأصح يجعل خالداً فاعلا لمتعلق الظرف ، فلا تكون جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، وهذا إنما يأتى فى الأصح إذا اعتمد الظرف على نفى أو شبهه نحو : أوَ فى الدار خالد ؟

(٢) نكتة الاختصار هى فى الحقيقة مرجع البلاغة فى هذا الغرض ؛ لأن دلالة الفعل على الأزمنة الثلاثة بأصل وضعه ، ووجه الاختصار بأن قولك « قام زيد أو زيد قام » يفيد مع الاختصار معنى قولك « زيد حصل منه القيام فى الزمن الماضى » ولكن هذا الاختصار لا يكاد يمتاز به بليغ عن غيره ، والذى يدخل منه فى معنى البلاغة دلالته على الاستمرار التجددى كما سيأتى .

(٣) المراد بالتجدد حصول الشيء بعد عدمه ، والفعل يدل عليه بأصل وضعه أيضاً ، وإنما تعرَّض لإفادته ذلك لأن من الأسماء ما يشارك الفعل فى الدلالة على أحد الأزمنة ، كاسم الفاعل ، فإنه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال .

(٤) أى بأحد الأزمنة لأنه يدل على الثبوت فقط ، وهى دلالة وضعية لا يصح عَدُّها من وجوه البلاغة ، وإنما الذى يصح عده دلالته على الدوام بمعونة القرائن إذا كان المقام يقتضى كمال المدح أو الذم ونحوهما ، وكما سيأتى فى البيت الآتى .

(٥) هو للنضر بن جؤيَّةَ ، . والمشهور نصب « صرتنا » على أنه مفعول ، ولكن الأحسن نصب الدرهم ليكون عدم الإلف من جانب الصرة ، فيدل على غناهم وإنفاقهم ، أما الأول فيحتمل أن عدم إلف الدرهم صرتهم لفقرهم ، مع أنه يقصد التمدح بغناهم وجودهم ، ولهذا حمل بعضهم الجملة الاسمية « وهو منطلق » على إفادة الدوام ليكون المدح أكمل .

(٦) هو لطريف بن تميم العنبرى ، وعكاظ : سوق بين نخلة والطائف ، والعريف : القيِّم الذى يقوم بأمر القوم ، يريد أنهم يبعثون إليه عريفهم من أجل شهرته وعظمته .

إذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقا من غير اعتبار تجدده وحدوثه ، ومعنى الثانى على توسُّمٍ وتأمُّل ونظر بتجدد [1] من العريف هناك .

أغراض تقييد الفعل بمفعول ونحوه ، وترك تقييد الفعل :

وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة [2] كقولك « ضربت ضربا شديداً ، وضربت زيداً ، وضربت يوم الجمعة ، وضربت أمامك ، وضربت تأديباً ، وضربت بالسوط ، وجلست والسارية ، وجاء زيد راكباً ، وطاب زيد نفسا ، وما ضرب إلا زيد ، وما ضربت إلا زيداً [3] » .

والمقيد فى نحو « كان زيد قائما » هو « قائما » لا « كان » [4] .

وأما ترك تقييده فلمانع من تربية الفائدة [5] .

أغراض تقييد الفعل بالشرط : إن وإذا ولو : وأما تقييده [6] بالشرط

---

(١) يريد به الدوام التجددى ، والفعل إنما يدل عليه بمعونة القرائن لأن التجدد الذى يدل الفعل عليه بأصل وضعه هو حصول الشىء بعد عدمه ، والبلاغة فى الفعل إنما تكون بدلالته على الدوام التجددى ، ومما يتبين الفرق فيه بين المسند الفعلى والمسند الاسمى قوله تعالى : ﴿ الله يستهزىء بهم ﴾ بعد قوله : ﴿ إنما نحن مُستهزئونَ ﴾ آية ١٤ ، ١٥ سورة البقرة لأن دلالة الأول على الاستمرار التجددى ، وهو أبلغ .

(٢) أى تكثيرها ، ولا يخفى أن تقييد الفعل بذلك من أحوال متعلقات الفعل ، فلا معنى لذكره هنا ، ولا يخفى أيضاً أن هذا التقييد يرجع إلى أصل معانى تلك المتعلقات ، فيجب أن يكون اعتبار ذلك هنا عند وجود القرينة التى تغنى عن ذكرها ، كما اعتبر وجود القرينة فى ذكر المسند إليه والمسند ، ومثال ذلك هنا أن يقال لك : هل تحب هندا ؟ فتقول : أحب هندا .

(٣) الاستثناء فى الأول من الفاعل وفى الثانى من المفعول ، وقيد الفعل فيهما هو المستثنى لأنه فى الحقيقة منسوب إلى المستثنى منه المحذوف ، فيكون المستثنى قيداً فيهما وإن كان فى الأول هو الفاعل فى الظاهر .

(٤) لأن « قائما » هو المسند ، فهو الذى يدل على الحدث المراد إسناده ، و (كان) تدل على زمانه ؛ فكأنك قلت : زيد قائم فى الزمان الماضى .

(٥) كخوف انقضاء فرصه ، أو ضيق مقام ، أو نحو ذلك من أغراض الحذف ، وبهذا يرجع اعتبار التقييد وتركه إلى اعتبارَى الحذف والذكر . ومن ترك التقييد لخوف انقضاء فرصة : قول الصائد لمن معه « حبس الصيد » فلا يقول « فى الشرك » ليبادر إليه قبل فواته بالفرار أو موته قبل ذبحه .

(٦) أى الفعل مسندا فى الجزاء ، فالشرط قيد لحكم الجزاء كالمفعول ونحوه ؛ لأن قولك : « إن جئتنى أكرمك » بمنزلة : أكرمك وقت مجيئك .

فلاعتبارات لا تُعرَف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل ، وقد بُيِّن ذلك فى علم النحو [1] ولكن لا بد من النظر ههنا فى « إن ، وإذا ، ولو » .

أما « **إن وإذا** » فهما للشرط فى الاستقبال [2] ، لكنهما يفترقان فى شىء : وهو أن الأصل فى « إن » ألا يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه [3] كما تقول لصاحبك : « إن تكرمنى أكرمك » وأنت لا تقطع بأنه يكرمك .

والأصل فى « إذا » أن يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه [4] كما تقول : إذا زالت الشمس آتيك . ولذلك كان الحكم النادر موقعاً لإنْ ؛ لأنّ النادر غير مقطوع به فى غالب الأمر ، وغلب لفظ الماضى مع « إذا » لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع نظراً إلى اللفظ [5] قال تعالى [6] : ﴿ فإذا جاءتهم الحسنةُ قالُوا لنَا هَذه وإنْ تُصبهمْ سَيئةٌ يَطَّيَّرُوا بمُوسى ومَنْ مَعهُ ﴾ أتى [7] فى جانب الحسنة بلفظ « إذا » لأن المراد بالحسنة الحسنةُ المطلقة التى حصولها مقطوع به . ولذلك عُرِّفَتْ تعريف الجنس [8] . وجوَّز السكاكى [9] أن يكون تعريفها للعهد ، وقال : « وهذا أقضى لحق البلاغة ، وفيه

---

(١) لا يخفى أن تلك الاعتبارات اعتبارات نحوية ، وليست فى شىء من اعتبارات البلاغة إلا أن ينظر إلى دلالة أدوات الشرط على تعليق الجزاء بالشرط فى أخصر عبارة ، فتكون نظير حروف العطف فيما سبق ، وذلك وجه ضعيف من وجوه البلاغة .

(٢) أى لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط فى الاستقبال .

(٣) بأن يتردد فى وقوعه أو يظن عدم وقوعه ، أما القطع بعدم وقوعه لاستحالته فلا تستعمل فيه « إن » إلا لنكتة كما سيأتى فى قوله تعالى : ﴿ قل إنْ كان للرحمن ولد ﴾ آية ٨١ سورة الزخرف ، ومثل « إن » فى دلالتها على ذلك باقى أدوات الشرط كما ذكره الدسوقى فى حاشيته على المختصر .

(٤) مثل القطع فى ذلك ظنُّ وقوعه ، ولا يخفى أن الأداتين تدلان على ذلك بأصل الوضع ، ولكن إيثار إحداهما على الأخرىٰ فى موضع يصلح لهما قد يكون لاعتبارات دقيقة كما سيأتى فى أمثلتهما .

(٥) إنما كان هذا بالنظر إلى اللفظ لأن الماضى معها ينقل إلى الاستقبال .

(٦) سورة الأعراف : الآية ١٣١ .

(٧) هذه الاعتبارات تأتى فى كلام الله تعالى لأنه وارد على أساليب كلام البشر ، وإن لم يتصور فيه جزم ولا عدمه ، فيراعى فيه ذلك على فرض أنه لمخلوق يجوز عليه الجزم والتردد .

(٨) يعنى الحقيقة فى ضمن فرد مبهم ، بدليل إسناد المجىء إليها .

(٩) ١٣٠ – المفتاح .

نظر [١] ، وأتى فى جانب السيئة بلفظ « إنْ » لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ، ولذلك نكّرت [٢] .

* ومنه قوله [٣] تعالى : ﴿ وإذا أذقْنا النَّاسَ رحمةً فَرحُوا بها وإنْ تُصبهُمْ سَيِّئةٌ بمَا قدَّمتْ أيديهمْ إذا هُمْ يقنطُونَ ﴾ أتى بإذا فى جانب الرحمة . وأما تنكيرها فجعله السكاكى [٤] للنوعية نظراً إلى لفظ الإذاقة . وجعْلُهُ للتقليل نظراً إلى لفظ الإذاقة – كما قال – أقرب [٥] . وأما قوله تعالى : ﴿ وإذا مسَّ النَّاسَ ضُرٌّ ﴾ [٦] بلفظ « إذا » مع الضُّر فللنظر إلى لفظ المس ، وإلى تنكير الضر المفيد فى المقام التوبيخى القصدَ إلى اليسير من الضر ، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر ، وللتنبيه على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقُّه أن يكون فى حكم المقطوع به ، وأما قوله تعالى : ﴿ وإذا مسَّهُ الشرُّ فذو دعاء عريض ﴾ [٧] بعد قوله عز وجل : ﴿ وإذا أنْعمنا على الإنسان أعرضَ ونَأى بجانبه ﴾ أى أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبّرَ وتعظم ؛ فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير فى « مسه » للمُعرِض المتكبر ، ويكون لفظ (إذا) للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به .

* قال الزمخشريُّ : وللجهل بموْقع « إن وإذا » يزيغ كثير من الخاصة عن الصواب فيغلطون ؛ ألا ترى إلى عبد الرحمن بن حسان [٨] كيف أخطأ بهما الموقع فى قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ، ثم شُفعَ له فيها فقضاها :

---

(١) وجهه أنه ذكر أن المراد الحسنة المطلقة ، والإطلاق ينافى العهد ، وأجيب عنه بأنه يريد العهد على مذهبه من تنزيل الحقيقة منزلة المعهود لاعتبارات ، والذى ينافى الإطلاق العهد الحقيقى الذى يراد فيه فرد معين ، وإنما كان ذلك أقضى لحق البلاغة لأن المعهود أقرب إلى التحقق من الجنس الذى لا عهد فيه ، ولكن هذا لا يخلو من تكلف .

(٢) لأن التنكير فى أصله يفيد التقليل لدلالته على الوحدة ، بخلاف « ال » الجنسية .

(٣) سورة الروم : الآية ٣٦ . (٤) ١٣٦ – المفتاح .

(٥) لأن الإذاقة أثرها أضعف من غيرها ، وقد اعترض على هذا بأنه ينافى ما ذكره فى الآية السابقة من أن إطلاق الحسنة المفيد للتكثير هو الذى يناسب « إذا » فلا يكون التقليل هنا فى الرحمة مناسبا لها .

(٦) سورة الروم : الآية ٣٣ . (٧) سورة فصلت : الآية ٥١ .

(٨) قيل إن هذه القصة وما فيها من الشعر لسعيد بن عبد الرحمن بن حسان .

ذُمِمْتَ ولم تُحْمَد وأدركتُ حاجَتى   تولَّى سواكم أجرَها واصْطناعَها
أبَى لك كسبَ الحمد رأىٌ مُقَصِّر   ونفسٌ أضاق الله بالخير باعَهَا
إذا هى حثَّتْهُ على الخير مرة   عصاها وإن هَمَّتْ بشرٍّ أطاعَها

فلو عكسَ لأصاب » (١) .

وقد تستعمل « إن » فى مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة :

كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه (٢) .

وكعدم جزم المخاطب ؛ كقولك لمن يكذِّبك (٣) فيما تخبر : إن صدقتُ فقل لى ماذا تفعل ؟ » .

وكتنزيله منزلة الجاهل (٤) لعدم جريه على مُوجب العلم ، كما تقول لمن يؤذى أباه : « إن كان أباك فلا تؤذه » .

وكالتوبيخ على الشرط ، وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلعه عن أصله لا يصلح إلا لفرضه كما يُفرضُ المُحال لغرض (٥) كقوله تعالى : ﴿ أفنضربُ عنكم الذِّكرَ صفحاً إنْ كنتم قوماً مسرفينَ ﴾ (٦) فيمن قرأ « إن » بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل فى ارتكاب الإسراف ، وتصوير أن الإسراف من العاقل فى هذا المقام واجب الانتفاء ، حقيقٌ ألاّ يكونَ ثبوته له إلا على مجرد الفرض .

وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به (٧) ، ومجىء قوله تعالى :

---

(١) يعنى بالعكس أن يقول « إن هى حثته ، وإذا همت » ووجه الصواب فيه أنه هو المناسب لما يقصده من الهجاء ، وأجيب عنه بأنه يقصد فى « إذا » إثبات حث نفس الوالى له على الخير وأنه مع ذلك يعصيها ، وهو أبلغ فى الذم ، وبأنه يقصد فى « إن » أنه يبادر إلى الشر بمجرد توهم نفسه له ، وهو أبلغ فى الذم أيضاً .

(٢) كأن يسأل خادم عن سيده : هل هو فى الدار ؟ وهو يعلم أنه فيها ، فيقول « إن كان فيها أخبرك » فيتجاهل خوفاً من سيده .

(٣) أى لمن يجوِّز كذبك ؛ لأن المقام فى عدم جزم المخاطب .

(٤) يعنى به الشاك لأنه هو الأصل فى استعمال « إن » ، والفرق بين هذا وما قبله أن الشك غير حقيقى هنا ، وفيما قبله حقيقى .

(٥) كإرخاء العنان لإلزام الخصم .

(٦) سورة الزخرف : الآية ٥ . بقراءة : « أن كنتم » .

(٧) يعنى تغليب المشكوك فى اتصافه بالشرط على المجزوم باتصافه به ، ولا يعنى تغليب المجزوم بعدم اتصافه به على المجزوم فيه بذلك ؛ لأن كلا منهما ليس هو المقام الأصلى لها ، والمراد تغليب مقامها الأصلى على غيره .

﴿ وإنْ كُنْتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا ﴾[1] بـإن ، يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها ، ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم [2] ؛ فإنه كان فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عناداً [3] وكذلك قوله تعالى : ﴿ إنْ كُنْتمْ فى رَيبٍ منَ البَعثِ ﴾ [4] .

استطراد إلى التغليب : والتغليب باب واسع [5] يجرى فى فنون كثيرة [6] .

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٣ .

(٢) اعترض على هذا بأن ما هنا جمع بين مرتاب يقينا وغير مرتاب يقينا ، وكل منهما لا تستعمل فيه « إن » ؛ فالوجه أن يجعل من تغليب من يشك فى ارتيابه كالمنافقين على غيرهم . ويمكن أن يجعل من تغليب غير المرتابين على المرتابين على أنه بعد التغليب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعيَّ الانتفاء ، فاستعمل « إن » فيه على سبيل الفرض للتبكيت والإلزام، ولا يخفى ما فى هذا من التكلف .

(٣) هؤلاء هم غير المرتابين .

هذا وكما تستعمل « إن » فى مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة ، تستعمل فى مقام القطع بعدم وقوعه لنكتة أيضاً ، وذلك كالتبكيت وإلزام الخصم والمبالغة ونحو ذلك ، ومن هذا الاستعمال قوله تعالى : ﴿ قُل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدينَ ﴾ آية ٨١ سورة الزخرف .

وقد تستعمل « إذا » فى مقام الشك لنكتة ، كالإشعار بأن الشك فى الشرط لا ينبغى أن يكون ، كقولك لمن قال : لا أدرى هل يتفضل عليَّ الأمير ؟ : إذا تفضل عليك فكيف يكون شكرك ؟ للإشعار بأن الأمير لا ينبغى الشك فى تفضله . وقد تستعمل فى ذلك أيضاً لتغليب المتصف بالشرط على غير المتصف به ، ولكن استعمال « إذا » فى مقام الشك نادر ، بخلاف استعمال « إن » فى مقام الجزم .

(٤) سورة الحج : الآية ٥ .

(٥) لا يخفى أن التغليب معدود فى المحسنات البديعية ، فلا معنى لذكره هنا ، وهو إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بجعله موافقا له فى الهيئة أو المادة . فالأول كقوله تعالى : ﴿ وكانتْ منَ القانتين ﴾ والثانى كالأبوين للأب والأم ، وكالقمرين للقمر والشمس ، وقيل إن التغليب من المجاز المرسل لعلاقة المجاورة ، أو من باب عموم المجاز ، بأن يراد من (القانتين) مثلا الذوات المتصفة بالقنوت ، ويصح بهذا أن يلحق التغليب بعلم البيان ، والحق أنه ليس من المجاز ؛ لأن المجاز نقل اللفظ من معنى إلى آخر ، أما التغليب فهو كالمشاكلة الآتية فى البديع ، فإنما ينقل فيه المعنى من لباس إلى لباس لا اللفظ ، وهذا إلى أنه لا علاقة فيه من مجاورة أو غيرها ؛ لأن علاقة المجاورة تكون بين مدلولَى اللفظين لا بين اللفظين .

(٦) أى يجرى فى أساليب من الكلام لاعتبارات مختلفة غير محدودة ولا مضبوطة ، وشأنه فى ذلك شأن غيره من المحسنات البديعية .

كقوله تعالى : ﴿ لَنُخرجنكَ يا شُعيبُ والذينَ آمنُوا معكَ منْ قَريتنَا أو لَتعودنَّ فى ملَّتنَا ﴾[1] أدخل شعيب عليه السلام فى : ﴿ لتعودن فى ملتنا ﴾ بحكم التغليب إذ لم يكن شعيب فى ملتهم أصلا ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إنْ عُدنَا فى ملَّتكمْ ﴾[2] وكقوله تعالى : ﴿ وَكانتْ منَ القانتينَ ﴾[3] عُدَّت الأنثى من الذكور بحكم التغليب [4] وكقوله تعالى : ﴿ فَسَجدُوا إلاَّ إبْليسَ ﴾ [5] عُدَّ إبليس من الملائكة بحكم التغليب ، وكقوله تعالى : ﴿ بلْ أنْتمْ قومٌ تَجهلونَ ﴾ [6] بتاء الخطاب ، غُلبَ جانب (أنتم) على جانب (قوم) [7] . ومثله ﴿ وَما ربُّكَ بغَافلٍ عمَّا تعْمَلونَ ﴾ [8] فيمن قرأ بالتاء [9] وكذلك قوله تعالى : ﴿ يا أيُّها النّاسُ اعْبدُوا ربَّكُم الذى خلقكم والذينَ منْ قبْلكُمْ لَعلكمْ تتَّقونَ ﴾ [10] غلّب المخاطبون فى قوله﴿ لعلكم تتقون ﴾ على الغائبين[11] فى اللفظ ،والمعنى على إرادتهما جميعاً ؛ لأن (لعل) متعلقة بـ(خلقكم)لا بـ(اعبدوا)[12] ،وهذا من غوامض التغليب . وكقوله تعالى :﴿ جَعلَ لكمْ منْ أنفسكُم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يذرؤكمْ فيه ﴾[13]فإن الخطاب فيه[14]شامل للعقلاء والأنعام،فغلب فيه المخاطبون[15] على

---

(1) سورة الأعراف : الآية ٨٨ . (2) سورة الأعراف : الآية ٨٩ .

(3) سورة التحريم : الآية ١٢ .

(4) هذا على أن « من » تبعيضية ، ويجوز جعلها ابتدائية على أن المراد بالقانتين آباؤها الأولون كإبراهيم وإسحاق ، والأول أبلغ لما فى التغليب من الإشعار بأنها بلغت فى طاعتها مبلغ أولئك الرجال القانتين حتى عُدَّتْ منهم .

(5) سورة البقرة : الآية ٣٤ . (6) سورة النمل : الآية ٥٥ .

(7) قيل : إن ذلك التفات من الغيبة إلى الخطاب ، ورُدَّ بأن الخطاب فيه مسبوق بخطاب مثله ، فلم يجر على خلاف السياق حتى يكون التفاتا .

(8) سورة هود : الآية ١٢٣ .

(9) غلب فيها خطاب النبى فى قوله تعالى قبل ذلك : ﴿ فاعْبدهُ وتوكلْ عَليه ﴾ على من ورد ذكرهم قبله فى قوله : ﴿ وُقلْ للَّذينَ لا يُؤمنونَ اعملُوا عَلى مَكانتكُم إنّا عَاملون ﴾ .

(10) سورة البقرة : الآية ٢١ .

(11) فى قوله : ﴿ والذين من قبلكم ﴾ . والمخاطبون هم الناس فى قوله : ﴿ يأيها الناس ﴾ وهم أمة دعوة النبى ﷺ .

(12) فلو تعلقت به لم يكن ذلك من التغليب ؛ لأنه يراد به المخاطبون وحدهم .

(13) سورة الشورى : الآية ١١ .

(14) أى فى قوله (يذرؤكم) .

(15) أى فى قوله (وجعل لكم) .

الغُيَّب [1] والعقلاء [2] على الأنعام [3] . وقـــوله تعـــالى : ﴿ يذرؤُكم فيه ﴾ أى يبثُّكم ويكثركم فى هذا التدبير ، وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل ، فجـــعل هذا التدبير كالمنـــبع والمعدن للبثّ والتكثير ، ولذلك قيل ﴿ يذرؤكم فيه ﴾ ولم يُقلْ « به » كمـــا فى قوله تعالى : ﴿ ولكم فى القصاص حياة ﴾ [4] .

واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان لتعليق أمر بغيره – أعنى الجزاء بالشرط – فى الاستقبال [5] ، امتنع فى كل واحدة من جملتيهما الثبوت وفى أفعالهما المضىُّ ؛ أعنى أن يكون كلتا الجملتين أو إحداهما اسمية ، أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا – ولا يخالَفُ ذلك لفظًا [6] نحو : « إن أكرمتنى أكرمتك ، وإن أكرمتنى أكرمك ، وإن تكرمنى أكرمتك ، وإن تكرمنى فأنت مكرم ، وإن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس » إلا لنُكتةٍ ما [7] مثل إبراز غير الحاصل فى صورة الحاصل ؛ إما لقوة الأسباب المتآخذة فى وقوعه ، كقولك « إن اشترينا كذا » حال انعقاد الأسباب فى ذلك . وإما لأن ما هو للوقوع كالواقع ، كقولك « إن متُّ كان كذا وكذا » كما سبق ، وإما

---

(١) هم الأنعام . (٢) هم المخاطبون .

(٣) لأنه جمع ما لا يعقل ؛ فالأفصح فيه إفراد الضمير العائد عليه ، لكنه غلب عليه العقلاء فجمع الضمير .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٧٩ ، فقد جعل القصاص كالمنبع للحياة .

(٥) متعلق بمحذوف تقديره كائنين فى الاستقبال ، ولا يتعلق بالمصدر وهو « تعليق » لأنه حاصل فى الحال لا فى الاستقبال .

(٦) أما فى المعنى فالاستقبال باق على حاله ، ولو قلت « إن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس » لأن معناه إن تعتد بإكرامى الآن أعتد بإكرامك أمس ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يكذِّبوكَ فقد كُذِّبتْ رُسُلٌ منْ قَبْلك ﴾ آية ٤ سورة فاطر؛ لأن جواب الشرط فيه محذوف تقديره فاصبر . وقد تستعمل « إنْ » فى الماضى لفظا ومعنى باطراد مع « كان » كقوله تعالى ﴿ إن كنتُ قلتهُ فقدْ علمتهُ ﴾ آية ١١٦ سورة المائدة ، وعلى قلة مع غيرها ، كقول أبى العلاء :

فيا وطنى إن فاتنى بك سابقٌ مِنَ الدهر فلينعَمْ لساكنك البالُ

وقد تستعمل « إذا » فى الماضى كذلك ، كما فى قوله تعالى : ﴿ حَتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا ﴾ آية ٩٦ سورة الكهف ، وهذا استعمال لغوى لهما لا يحتاج إلى نكتة كاستعمالها فى الماضى لفظاً فقط .

(٧) المثال الأخير على تقدير « إن تعتد بإكرامى الآن أعتد بإكرامك أمس » كما سبق .

للتفاؤل ، وإما لإظهار الرغبة فى وقوعه [1] نحو « إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام » فإن الطالب إذا تبالغتْ رغبتُه فى حصول أمر يكثر تصوُّره إياه ، فربما يخيَّل إليه حاصلا ، وعليه قوله تعالى : ﴿ ولا تُكرهوا فتياتكمْ على البغاء إنْ أردنَ تحصُّناً ﴾ [2]وقد يَقوَى هذا التخييل عند الطالب حتى إذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلَّطهُ تارة ، واستخرج له محملاً أخرى ، وعليه قول أبى العلاء المعرِّى :

ما سِرْتُ إلا وطيفٌ منك يَصْحَبنى   سُرًى أمامى وتأويباً على أثرى [3]

يقول : لكثرة ما ناجيتُ نفسى بك انتقشتَ فى خيالى ، فأعُدُّك بين يدى مغالطًا للبصرِ بعلة الظلام إذا لم يدركك ليلاً أمامى ، وأعدُّك خلفى إذا لم يتيسر لى تغليطه حين لا يدركك بين يدىَّ نهاراً .

وإما لنحو ذلك .

قال السكاكى [4] : أو للتعريض [5] ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ لئن أشركتَ ليَحبطَنَّ عملُكَ ﴾ [6] وقوله تعالى : ﴿ ولَئِنِ اتبعتَ أهواءهم من بعْد ما جاءكَ من العلم إنَّكَ إذاً لمن الظالمين ﴾ [7] وقوله : ﴿ فإنْ زللتمْ منْ بعدِ ما جاءتكم البَينات ﴾ [8] .

---

(١) التفاؤل للسامع وهو ذكر ما يسُرُّه ، والرغبة من المتكلم ، والمثال المذكور صالح لهما .

(٢) آية ٣٣ سورة النور . ومعنى إظهار الرغبة فى حقه تعالى إظهار كمال رضاه لتنزهه تعالى عن الرغبة .

(٣) هو لأحمد بن عبد الله المعروف بأبى العلاء المعرى ، والطيف : الخيال ، السرى : السير ليلا ، والتأويب : السير نهاراً مشتق من الأوب ؛ لأن الغالب أنهم يسيرون ليلاً ويؤوبون إلى منازلهم نهاراً ، وفى البيت تعقيد ظاهر .

(٤) ١٣٣ – المفتاح .

(٥) معطوف على ما ذكره السكاكى من الأسباب السابقة لإبراز غير الحاصل فى صورة الحاصل ، وإنما صرح الخطيب باسم السكاكى فى هذا السبب مع أن ما سبق منقول عنه ؛ لأن التعريض يحصل فى ذلك ، ولو عبرَّ بالمضارع بدل الماضى ، فلا يصح نكتة للتعبير بالماضى دونه كالأسباب السابقة ، وأجيب عن السكاكى بأن ذكر المضارع فى ذلك لا يفيد التعريض لكونه على أصله . والحق أنه يفيده لأن مبنى التعريض فيه على نسبة الفعل إلى من لا يصح وقوعه منه ، وهى حاصلة فى المضارع كالماضى .

(٦) سورة الزمر : الآية ٦٥ .   (٧) سورة البقرة : الآية ١٤٥ .

(٨) سورة البقرة : الآية ٢٠٩ .

ونظيره في التعريض قوله تعالى : ﴿ وَما لِيَ لا أعْبُدُ الذي فطرَني وإليه تُرجعون ﴾ (١) . المراد : وما لكم لا تعبدون الذي فطركم ، والمنبَّه عليه (٢) ﴿ ترجعون ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ أأتخذُ منْ دُونه آلهةً إنْ يُردن الرَّحمنُ بضُرٍّ لا تُغنِ عنى شفاعتهمْ شيئاً ولا يُنقذُون * إنى إذاً لَفى ضلال مُبين ﴾ (٣) إذ المراد - أتتخذون من دونه آلهة إن يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئاً ، ولا ينقذوكم إنكم إذاً لفى ضلال مبين ، ولذلك قيل (٤) ﴿ آمنتُ بربكم ﴾ دون (بربى) وأتبعه ﴿ فاسمعون ﴾ .

ووجهُ حُسنه (٥) تَطلبُ إسماع المخاطَبين - الذين هم أعداء المُسْمِع - الحقَّ على وجه لا يورثهم مزيد غضب ، وهو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ومواجهتهم بذلك ، ويعين على قبوله (٦) ، لكونه أدخلَ في إمحاض النصح لهم ، حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه ، ومن هذا القبيل قوله : ﴿ قُلْ لا تُسألونَ عمَّا أجْرمنا ولا نُسألُ عمَّا تعملون ﴾ (٧) - فإن من حق النسق من حيث الظاهر « قل لا تسألون عما عملنا ولا نُسأل عما تجرمون » وكذا ما قبله : ﴿ وإنَّا أو إياكُم لعلى هدًى أوْ في ضلال مبين ﴾ (٨) - قال السكاكى رحمه الله (٩) : وهذا النوع من الكلام يسمَّى المُنْصِفَ .

ومما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشرى قدَّر قوله تعالى : ﴿ وودوا لو تكفرون ﴾ (١٠) عطفًا على جواب الشرط في قوله : ﴿ إن يَثقفوكمْ يكونوا لكم أعداء ويبسطو إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء ووَدّوا لو تكفرون ﴾ ،

---

(١) آية ٢٢ سورة يس . وإنما كان نظيره ولم يكن منه لخلوه عن أداة الشرط .

(٢) لأنه لولا التعريض لكان المناسب للسياق « وإليه أرجع » ، وقد سبق التمثيل بالآية للالتفات ، ولا منافاة بينه وبين التعريض .

(٣) سورة يس : الآيات ٢٣ ، ٢٤ .

(٤) في قوله تعالى بعد الآيتين ٢٣ ، ٢٤ السابقتين : ﴿ إنى آمنت بربكم فاسمعون ﴾ .

(٥) أى حسن هذا التعريض في قوله تعالى : ﴿ وما ليَ لا أعبد الذى فطرنى ﴾ وما بعده . أما التعريض في قوله : ﴿ لئن أشركت ليحبطن عملك ﴾ فيفيد نسبته إليهم على وجه أبلغ من التصريح بنسبته إليهم .

(٦) أى قبول الحق . (٧) سورة سبأ : الآية ٢٥ .

(٨) الضمير في قوله « قبله » يعود إلى قوله ﴿ قل لا تسألون ﴾ الآية .

(٩) ١٣٣ - المفتاح .

(١٠) سورة الممتحنة : الآية ٢ .

وقال : الماضى وإن كان يجرى فى باب الشرط مجرى المضارع فى علم الإعراب (١) فإن فيه نكتة ، كأنه قيل : وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم ؛ يعنى أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضارّ الدنيا والدين جميعاً من قتل الأنفس وتمزيق الأعراض وردِّكم كفاراً . وردُّكم كفاراً أسبقُ المضار عندهم وأولها ؛ لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم ؛ لأنكم بذّالون لها دونه ، والعدوُّ أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه . هذا كلامه ، وهو حَسن دقيق ، لكن فى جعْل ﴿ وودوا لو تكفرون ﴾ عطفاً على جواب الشرط نظر ؛ لأن ودادتهم أن يرتدوا كفاراً حاصلة وإن لم يظفروا بهم ؛ فلا يكون فى تقييدها بالشرط فائدة ؛ فالأولى أن يُجعلَ قوله : ﴿ وودّوا لو تكفرُون ﴾ عطفًا على الجملة الشرطية كقوله تعالى : ﴿ وإنْ يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون ﴾ (٢) .

لو : وأما « لو » فهى للشرط فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط ؛ فيلزم انتفاء الجزاء (٣) كانتفاء الإكرام فى قولك « لو جئتنى لأكرمتك » ولذلك قيل : هى لامتناع الشيء لامتناع غيره (٤) ، ويلزم كونُ جملتيها فعليتين وكونُ

---

(١) لأنه ينقلب فيه من المضى إلى المستقبل .

(٢) آية ١١١ سورة آل عمران فإن قوله : ﴿ لا ينصرون ﴾ معطوف على الجملة الشرطية .

(٣) يعنى أن « لو » موضوعة للدلالة على امتناع الجزاء ، وعلى أن امتناعه ناشيء عن امتناع الشرط ، ولا يريد أن دلالتها على امتناع الشرط بالوضع وعلى امتناع الجزاء باللزوم ، فلا يُعترض عليه بأن الشرط سبب فى الجزاء ، ولا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب ؛ لأنه يجوز أن يكون له سبب آخر غيره ، وإذا كان هذا معنى « لو » بالوضع فإنه يلزمه أن العلم بامتناع الشرط لأجل العلم بامتناع الجزاء ، وبهذا يكون لها معنيان : أحدهما وضعى ، وهو الشائع فى القرآن والحديث وأشعار العرب ، كقول الحماسى :

ولو طار ذو حافرٍ قبلها ... لطارتْ ولكنه لم يَطِرْ

وقول أبى العلاء :

ولو دامت الدُّولاتُ كانوا كغيرهم ... رعايا ولكنْ ما لَهُنَّ دوام

وثانيهما عقلى ، وهو المعتمد فى علم المنطق والشائع فى مقام الاستدلال العقلى ، وعليه قوله تعالى : ﴿ لوْ كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا ﴾ آية ٢٢ سورة الأنبياء ؛ لأن الغرض منه الاستدلال بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس .

(٤) أى لامتناع الجزاء لامتناع الشرط ؛ لأن « لو » فى كلامهم إنما تستعمل فى الشرط الذى لا سبب سواه لجزائه ، فإذا حصل حصل ، وإذا انتفى انتفى .

الفعل ماضيا (١) ؛ فدخولها على المضارع (٢) في نحو قوله تعالى : ﴿ لوْ يُطيعكمْ في كثير منَ الأمر لعنتُّمْ ﴾ (٣) لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتاً (٤) ، كما في قول الله تعالى : ﴿ اللهُ يستهزىء بهمْ ﴾ (٥) بعد قوله : ﴿ إنما نحن مُستهزئُون ﴾ (٦) وفي قوله تعالى : ﴿ فويلٌ لهمْ مما كتبتْ أيديهمْ وويلٌ لهم مما يكسبُونَ ﴾ (٧) .

ودخولها عليه في نحو قوله : ﴿ ولوْ ترى إذ المُجرمُون ناكسُو رءوسهمْ ﴾(٨) وقوله تعالى : ﴿ ولوْ ترى إذ الظالمُون موقوفُونَ عندَ ربِّهمْ ﴾ (٩) لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمَّن لا خلاف في إخباره ، كما نزِّل ﴿ يودُّ ﴾ منزلة « ودَّ » في قوله تعالى : ﴿ ربما يودُّ الذين كفروا ﴾ (١٠) . ويجوز أن يُردَّ الغرض من لفظ « ترى ويود » إلى استحضار صورة (١١) رؤية المجرمين ناكسي الرءوس قائلين لما يقولون ، وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات ، وصورة ودادة

---

(١) ذهب المبرد إلى أنها قد تستعمل وضعاً في المستقبل ، فلا يلتمس لها فيه نكتة ، كقول الشاعر :

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ... من دون رَمْسَيْنا من الأرض سبسب
لظلَّ صدى صوتي وإن كنتُ رمةً ... لصوت صدى ليلى يَهَشُّ ويطربُ

(٢) هذا هو الذي يدخل في معنى البلاغة من استعمال « لو » وغيرُه استعمالٌ وضعي لا بلاغي .

(٣) سورة الحجرات : الآية ٧ .

(٤) فيكون المعنى في الآية أن امتناع عنتهم بسبب امتناع استمراره على إطاعتهم .

(٥) سورة البقرة : الآية ١٥ .

(٦) فلم يقل « الله مستهزئ بهم » كما قالوا « نحن مستهزءون » لأن المضارع يفيد استمرار الاستهزاء على سبيل التجدد ، وهو أبلغ من الاستمرار والثبوت الذي تفيده الجملة الاسمية .

(٧) آية ٧٩ سورة البقرة . إذ لم يقل « مما كسبوا » كما قال « مما كتبت أيديهم » لأن كسبهم يتجدد ، بخلاف ما كتبوه .

(٨) سورة السجدة : الآية ١٢ .

(٩) سورة سبأ : الآية ٣١ .

(١٠) آية ٢ سورة الحجر ؛ لأن الفعل الواقع بعد « رب » المكفوفة يجب أن يكون ماضيا عند ابن السراج وأبي علي ، والجمهور لا يوجبون ذلك .

(١١) الحق أن هذا إنما يكون في حكاية الحال الماضية ، كما في قوله تعالى : ﴿ ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال ﴾ آية ١٨ سورة الكهف . ولم يثبت في كلامهم حكاية الحال المستقبلة كما هنا ، وقيل : إن ما هنا من حكاية الحال الماضية بعد تنزيل المضارع منزلة الماضي ، وهو تكلف ظاهر .

الكافرين لو أسلموا كما فى قوله تعالى : ﴿ واللهُ الذى أرسلَ الرِّياح فتثير سحابا فسقناهُ إلى بلد ميت فأحيينا به الأرضَ بعد موتها ﴾ (١) إذ قال ﴿ فتثير سحابا ﴾ استحضاراً (٢) لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ، من إثارة السحاب مسخراً بين السماء والأرض ، تبدو فى الأول كأنها قطنٌ مندوف ، ثم تتضامُّ متقلبة بين أطوار حتى يعدنَ رُكاما . وكقول تأبط شراً (٣) :

ألا مَنْ مُبلغٌ فتيان فَهْم	بما لاقيتُ عند رحا بطان (٤)
بأنى قد لقيتُ الغولَ تهوى	بسهب كالصحيفة صحْصحان (٥)
فقلتُ لها كلانا نضْو أرض	أخو سفر فخلِّى لى مكانى (٦)
فشدَّتْ شدَّةً نحوى فأهوتْ	لها كفِّى بمصقول يمانى
فأضربهُا بلا دَهَشٍ فخرَّتْ	صريعًا لليدين وللجران (٧)

إذ قال « فأضربها » ليصور لقومه الحالة التى تشجع فيها على ضرب الغول كأنه يُبَصرهم إياها ، ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيباً من جراءته على كل هول وثباته عند كل شدة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إنَّ مثل عيسى عند الله كمثل آدمَ خلقهُ منْ تُراب ثمَّ قال لهُ كنْ فيكونُ ﴾ (٨) إذ قال : ﴿ كنْ فيكونُ ﴾ دون « كن فكان » وكذا قوله تعالى : ﴿ ومن يُشركْ بالله فكأنما خرَّ من السماء فتخطَفهُ الطيرُ أو تهوى به الريحُ فى مكان سحيق ﴾ (٩) .

* * *

(١) سورة فاطر : الآية ٩ .

(٢) هذا من استحضار الحال الماضية ، فلا يصح قياس ما سبق عليه .

(٣) هذا لقب غلب عليه ، واسمه ثابت بن جابر بن سفيان ، وقيل : إن الأبيات لأبى الغول الطهوى .

(٤) فهم : قبيلة تأبط شراً ، ورحا بطان : موضع .

(٥) قوله « تهوى » بمعنى تسرع ،والسهب : الفلاة، والصحصحان : ما استوى من الأرض.

(٦) النضو : المهزول من كل شيء ، فعل بمعنى مفعول ، كأنه نُضى وأخرج عن لحمه من جدبها .

(٧) صريعاً : فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والجران : فى الأصل مقدم عنق البعير من مذبحه إلى منحره .

(٨) سورة آل عمران : الآية ٥٩ . (٩) سورة الحج : الآية ٣١ .

تمرينات على
إفراد المسند واسميته وفعليته وتقييده وترك تقييده

تمرين – ١

١ – بين الداعي إلي فعلية المسند وظرفيته في قوله تعالى : ﴿ يَمحُو الله ما يشاءُ ويُثبت وَعندهُ أمُّ الكتاب ﴾ آية ٣٩ سورة الرعد .

٢ – لِمَ أتى المتنبى بالمسند فعلاً ثم ظرفًا فى قوله :

تُدبِّر شَرْقَ الأرض والغرب كفُّه   وليس لها يوماً عن الجود شاغلُ

تمرين – ٢

بين ما يستفاد من اسمية المسند وفعليته فى قول الشاعر :

١ – سلامٌ على القبر الذى لا يجيبنا   ونحن نحيِّى تربْهُ ونخَاطبُهْ

٢ – يـــــهوَى الثناءَ مُبرِّز وَمقصِّرٌ   حُبُّ الثناء طبيعةُ الإنسانِ

تمرين – ٣

١ – افرق بين الدوام الذى تفيده اسمية المسند بمعونة القرائن ، والدوام الذى تفيده فعليته بمعونة القرائن .

٢ – أيهما أحسن فى تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور ؟ وهل يدخل هذا فى البلاغة أو لا يدخل ؟

تمرين – ٤

١ – لِمَ عَبَّرَ بإن فى قـوله تعـــالى : ﴿ وإنْ يَرَوْا آيةً يُعْرِضُوا ويقُولُوا ســحْرٌ مُستمرٌّ ﴾ آية ٢ سورة القمر .

٢ – لم عُبّرَ بإذا فى قوله تعالى : ﴿ إذا جاء نَصرُ الله والفتحُ * ورأيتَ الناس يدْخلونَ فى دين الله أفْواجاً * فسبِّحْ بحمدِ ربكَ واسْتغفرْهُ ﴾ آية ١ – ٣ سورة النصر .

* * *

أغراض التنكير

وأما تنكيره : فإما لإرادة عدم الحصر والعهد [1] كقولك « زيد كاتب ، وعمرو شاعر » ، وإما للتنبيه على ارتفاع شأنه أو انخفاضه على ما مر فى المسند إليه كقوله تعالى : ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [2] أى : هُدًى لا يُكْتَنَهُ كنهه [3] .

أغراض التخصيص بالإضافة والوصف وتركه : وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف فلتكون الفائدةُ أتمَّ كما مرَّ [4] ، وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق [5] .

غرض التعريف : وأما تعريفه [6] فلإفادة السامع إمَّا حكمًا على أمر معلوم له

---

(١) لأن تعريف المسند إذا كان بأداة عهدية أو بمضمر أو اسم إشارة أفاد العهد ، وإذا كان بأداة جنسية أو بموصول أفاد الاستغراق المستلزم للحصر ، وقد يفيد فى هذا غير الحصر كما سيأتى .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢ .

(٣) فالتنكير فى ذلك للتعظيم ، ومن التنكير للتحقير قول قيس بن جروة يخاطب عمرو ابن هند :

غدرتَ بأمر كُنتَ أنت دعوتنا ... إليه وبئس الشِّيمةُ الغَدرُ بالعهد

وقد يترك الغدرَ الفتى ، وطعامهُ ... إذا هو أمسى ، حلْبةٌ من دَمِ الفصد

(٤) من أن زيادة الخصوص توجب تمام الفائدة ، وإنما ذكر الإضافة هنا مع الوصف لاتحادها معه فى ذلك الغرض ، وقد ذكر السعد أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من التقييد ، وجعل الإضافة والوصف من التخصيص إنما هو مجرد اصطلاح ؛ لأنه لا فرق بينهما فى ذلك ، ولا يخفى أن أغراض الإضافة والوصف فى المسند إليه تأتى هنا أيضاً .- ومن التخصيص بالإضافة قول الشاعر :

حَمِيَ الحَديدُ عليهمُ فكأنَّهُ ... ومضَانُ برْق أو شعاع شموس

ومن التخصيص بالوصف قول الشاعر :

وكنْت امرأ لا أسمَحُ الدهر شُبعة ... أُسَبُّ بها إلاَّ كشفتُ غطاءها

(٥) أى فى ترك تقييد المسند من أنه يكون لمانع من تربية الفائدة ، وذلك كقصد الإخفاء عن السامعين ونحو ذلك .

(٦) أخره هنا عن الكلام على التنكير ، وذكر بينهما للتخصيص بالإضافة والوصف ، ولا يخفى أن أغراض الإضافة من أغراض التعريف ، وأن أغراض الوصف من أغراض التوابع ، وما كان أحسن لو رتب الكلام هنا كما رتبه فى باب المسند إليه .

بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك [١] . وإمَّا لازمَ حكم بين أمرين كذلك [٢] - تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالماً باتصافه بإحداهما دون الأخرى [٣] - فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعْمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً ، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية كما إذا كان للسامع أخ يسمَّى زيداً وهو يعرفه بعينه واسمه ، ولكن لا يعرف أنه أخوه ، وأردتَ أن تعرِّفه أنه أخوه ، فتقول له « زيد أخوك » سواء عرف أن له أخا ولم يعرف أن زيداً أخوه ، أو لم يعرف أنَّ له أخا أصلا [٤] ، وإن عرف أن له أخاً فى الجملة [٥] وأردت أن تُعينهُ عنده قلت « أخوك زيد » ، أما إذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك ؛ لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً ؛ فظهر الفرق بين قولنا « زيد أخوك » وقولنا « أخوك زيد » .

وكذا إذا عرف السامع إنسانا يسمى زيداً بعينه واسمه ،وعرف أنه كان من إنسانٍ انطلاقٌ ، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره ، فأردت أن تُعرفهُ أن زيداً هو ذلك المنطلق [٦] فتقول « زيد المنطلق » ، وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت : « المنطلق زيد » [٧] .

---

(١) لا يقال : إنه يلزم من علم السامع بكل منهما أن يكون هذا إخباراً بمعلوم له ؛ لأن المراد أنه يعلم كلا منهما ويجهل إسناد أحدهما إلى الآخر ، وإنما جعل الحكم فى ذلك على أمر معلوم لوجوب تعريف المسند إليه عند تعريف المسند ، ولهذا حُكِمَ بالقلب فى قول القطامى السابق : * ولا يكُ موقف منك الوداعا * .

(٢) لازم الحكم هو ما سماه فى باب الإسناد الخبرى لازم فائدة الخبر ؛ كأن تقول لمن مدحك أمس فى غيبتك : أنت المادح لى أمس .

(٣) هذا لا يمنع علمه بالأخرى فى ذاتها كما سبق .

(٤) هذا ينافى ما سبق له من وجوب أن يعرف السامع كلا من المسند إليه والمسند بإحدى طرق التعريف ؛ لأن هذا يلزمه أن يعرف أن له أخا فى الجملة ، فإذا لم يعرف ذلك قيل له « زيد أخ منك » بالتنكير .

(٥) أى وكان يعرف زيداً بعينه واسمه .

(٦) على هذا تكون « ال » فى المنطلق للعهد الذهنى ، أما فيما بعده فهى فيه للجنس كما صرح به .

(٧) ضابط هذا أن ما يعرف السامع اتصاف الذات به منهما يجب تقديمه وجعله مسنداً إليه ، وقد اختلف النحويون فى إعراب ذلك على أربعة مذاهب : فقيل وهو المشهور : إن الأول =

وكذا إذا عرف السامع إنسانا يسمى زيداً بعينه واسمه ، وهو يعرف معنى جنس المنطلق ، وأردتَ أن تعرِّفهُ أن زيداً متصف به ، فتقول « زيد المنطلق » ، وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت « المنطلق زيد » .

لا يقال : « زيد » دالٌّ على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أم تأخر ، والمنطلق دالٌّ على أمر نسبى فهو متعين للخبرية ، تقدَّم أو تأخَّر ؛ لأنَّا نقول : المنطلق لا يُجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذى له الانطلاق ، وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً وزيد لا يُجْعل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد ، وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ ، ثم التعريف بلام الجنس [1] قد لا يفيد قصر المعرَّفِ على ما حُكم عليه به كقول الخنساء :

إذا قَبُحَ البكاء على قتيلٍ رأيتُ بُكاءك الحسنَ الجميلا [2]

وقد يفيد قصرَه [3] إما تحقيقاً ، كقولك « زيد الأمير » إذا لم يكن أمير سواه ، وإما مبالغةً لكمال معناه فى المحكوم عليه [4] كقولك « عمرو الشجاع » ، أى الكامل فى الشجاعة ، فتُخرج الكلام فى صورة توهمُ أن الشجاعة لم توجد إلا فيه ؛ لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال .

= هو المبتدأ ، وقيل : إن المبتدأ أعرفهما ، وقيل : إن المبتدأ هو المعلوم عند السامع منهما ، وقيل : إن كلا منهما يجوز أن يكون مبتدأ وخبراً .

(١) أى فى المسند ؛ لأن الكلام فيه . وإن كان التعريف بلام الجنس فى المسند إليه يفيد القصر أيضا كما سيأتى .

(٢) هو لتماضر بنت عمرو المعروفة بالخنساء ، وتريد بقولها « على قتيل » كل قتيل بقرينة المقام ؛ لأن النكرة فى سياق الإثبات لا تعم فى أصل الوضع ، وإنى أرى أنه لا حاجة إلى هذا العموم ، ويكفى أن يراد « إذا قبح البكاء على أى قتيل » . وإنما لم يفد تعريف « الحسن » القصر لأن كلامها للرد على من يتوهم قبح البكاء على قتيلها كغيره ، والرد عليه يكفى فيه إخراج البكاء على قتيلها من القبح إلى الحسن ، وإنما يصح القصر إذا كان الكلام للرد على من يسلِّم حسن البكاء على قتيلها ، ولكنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا ، وهذا لا يلائمه أول البيت ، وفائدة تعريف « الحسن » ادعاء أنه معلوم لا ينكره أحد ، لأن « ال » الجنسية تفيد هذا كما سبق .

(٣) أى قصره على المسند إليه .

(٤) فالأول قصر تحقيقى والثانى ادِّعائى ، وتعريف المسند إليه بلام الجنس يفيد القصر كما سبق ، ولكنه يفيد قصر المسند إليه على المسند ، كقولك « الأمير زيد ، والشجاع عمرو » وتعريف المسند بالمسند بالعكس كما سبق ، ولهذا لا يتفاوت المعنى فيهما من جهة القصر .

ثم المقصور قد يكون نفسَ الجنس مطلقًا ، أى من غير اعتبار تقييده بشيء كما مر ، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره ، كقولك « هو الوفيُّ حين لا تظن نفسٌ بنفسٍ خيراً » فإن المقصور هو الوفاء فى هذا الوقت لا الوفاء مطلقا . وكقول الأعشى :

هو الواهبُ المائة المُصْطفا ةَ إما مخاضاً وإما عِشاراً [1]

فإنه قصر هبة المائة من الإبل فى إحدى الحالتين ، لا هبتها مطلقاً ، ولا الهبة مطلقا . وهذه الوجوه الثلاثة – أعنى العهد ، والجنس للقصر تحقيقًا ، والجنس للقصر مبالغةً – تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها [2] على ما حكم عليه بالمُعرَّف بخلاف المُنكَّر ، فلا يقال « زيد المنطلق وعمرو » ولا « زيد الأمير وعمرو » ولا « زيد الشجاع وعمرو » .

أغراض كون المسند جملة : وأما كونه جملةً [3] فإما لإرادة تقوِّى الحكم بنفس التركيب كما سبق [4]، وإما لكونه سببيا ، وقد تقدم بيان ذلك [5] ، وفعليتها لإفادة التجدد [6]،واسميتها لإفادة الثبوت؛ فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت ، وعليهما قول رب العزة : ﴿ وإذا

---

(١) هو ميمون بن قيس المعروف بالأعشى فى مدح قيس بن معديكرب أبى الأشعث الكندى ، والمخاض : الحوامل من النوق اسم جمع ،والعشار : جمع عشراء وهى من النوق كالنفساء من النساء ، أو التى مضى لحملها عشرة أشهر .

(٢) أى مما يفيد الجمع من حروف العطف كالواو وثم ، وإنما امتنع العطف بذلك لأنه ينافى القصر .

(٣) هذا يقابل قوله فيما سبق « وأما إفراده » ،وقد وسَّط بينهما الأحوالَ السابقة لدخولها فى حال الإفراد .

(٤) أى فى الكلام على الخبر الفعلى فى تقديم المسند إليه ، نحو « هو يعطى الجزيل » .

(٥) أى بيان كونه سببيا عند قوله « وأما إفراده » وقيل : إن كل ما خبره جملة يفيد التقوِّى ولو كانت اسمية ، وعلى هذا تكون الجملة المسببية مفيدة للتقوى أيضا ، فيفيد قولك « زيد أبوه منطلق » تقوى الحكم بخلاف « أبو زيد منطلق » ولا يردُّ على الحصر فى الغرضين أن خبر ضمير الشأن جملة وليس للتقوى ولا للسببية ؛ لأن جملة الخبر عن ضمير الشأن فى حكم المفرد لتفسيرها له ، وقيل : إنها تفيد التقوى لما فيها من البيان بعد الإبهام .

(٦) الضمير فى قوله « وفعليتها » يعود إلى الجملة الواقعة مسنداً ، فليس فى هذا تكرار مع ما سبق ؛ لأنه كان فى الفعل الواقع مسنداً ، وهو مفرد لا جملة ، وفى هذا إشارة إلى أن الجملة الاسمية إذا كان خبرها فعليا تفيد التجدد .

لقُوا الذين آمنوا قالوا آمنَّا وإذا خلوا إلى شياطينهمْ قالوا إنا معكم ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ قالوا سلاما ، قال سَلامٌ ﴾ (٢) إذ أصل الأول « نُسَلِّمُ عليك سلاما » وتقدير الثانى : سلام عليكم ، كأن إبراهيم عليه السلام قصد أن يُحَيِيهم بأحسن مما حيوه به (٣) أخذاً بأدب الله تعالى فى قوله تعالى : ﴿ وإذا حُيِيتم بتحية فحيُّوا بأحسنَ منها ﴾ (٤) وقد ذُكرَ له وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه ، وهو أن التسليم دعاء للمسلَّم عليه بالسلامة من كل نقص ، ولهذا أُطلق ، وكمال الملائكة لا يُتصور فيه التجدد لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم ، فناسبَ أن يُحيُّوا بما يدل على الثبوت دون التجدد ، وكمال الإنسان متجدد لأنه بالقوة وخروجه إلى الفعل بالتدرج ، فناسب أن يُحَيَّا بما يدل على التجدد دون الثبوت . وفيه نظر (٥) .
وقوله تعالى : ﴿ سواءٌ عليكُمْ أدعوتموهمْ أمْ أنتمْ صامتون ﴾ (٦) أى أأحدثتم دعاءهم أم استمر صمتكم عنه؟ فإنه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم ، فقيل : لم يفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم . وقوله تعالى : ﴿ قالُوا أجئتنا بالحقِّ أمْ أنت من اللاعبين ﴾ (٧) أى أأحدثت عندنا تعاطيَ الحق فيما نسمعه منك أم اللعب أى أحوال الصبا بَعْدُ مستمرة عليك ؟ وأما قوله ﴿ وما هُمْ بمؤمنينَ ﴾ فى جواب ﴿ آمنا بالله وباليوم الآخر ﴾ (٨) فلإخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغةً فى تكذيبهم ،

---

(١) آية ١٤ سورة البقرة . ويريد بهذا وما بعده الاستشهاد على إفادة الفعلية التجدد ، والاسمية الثبوت بقطع النظر عن أصل الموضوع ؛ لأن أصله فيهما إذا كانا مسندين ، وهما فيما ذكره من الشواهد ليسا كذلك ، والشاهد فى قوله (آمنا) وقوله (إنا معكم) .

(٢) سورة هود : الآية ٦٩ .

(٣) لأن الجمله الاسمية فى ذلك تفيد الثبوت والدوام بخلاف الفعلية .

(٤) سورة النساء : الآية ٨٦ .

(٥) وجهه أن إبراهيم لم يكن يعلم وقت السلام أنهم ملائكة ، بدليل قوله : ﴿ قال سلامٌ قومٌ منكَرُون ﴾ على أن ذلك يقتضى أن يكون رفع « سلام » فى تحية البشر بعضهم لبعض غير بليغ ، ولا يقول بهذا أحد .

(٦) سورة الأعراف : الآية ١٩٣ .

(٧) سورة الأنبياء : الآية ٥٥ .

(٨) سورة البقرة : الآية ٨ .

ولهذا أطلق قوله : ﴿ مؤمنين ﴾ وأكد نفيه بالباء [1] ، ونحـــوه : ﴿ يريدون أنْ يخرجوا من النار وما هُمْ بخارجينَ منها ﴾ [2] .

وشرطيتها لما مرّ [3] ، وظرفيتُها لاختصار الفعلية ؛ إذ هى مقدرة بالفعل على الأصح [4] .

* * *

(١) فكل هذا كان له أثره في أنه لم يقل « ولم يؤمنوا » مـــع أنه هو المطـــابق لقولهم (آمنا) .

(٢) سورة المائدة : الآية ٣٧ .

(٣) أى فى الكلام على تقييد المسند إذا كان فعلاً بالشرط ، ولا تكرار فى هذا أيضا مع ما سبق ؛ لأن الكلام هنا فى شرطية الجملة الواقعة مسنداً ، وفيما سبق فى تقييد الفعل إذا كان مسنداً بالشرط .

(٤) كان الأحسن (إذ الظرف) ؛ لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل فى غير الأصح ، ولا يخفى فساده ، وقد سبق توجيه الأصح فى الكلام على إفراد المسند .

تمرينات على تعريف المسند وتنكيره وكونه جملة

تمرين - ١

١ - لِمَ نكِّر المسند فى قول الشاعر :

آراؤه وعطاياه ونعمتُهُ   وعفوه رحمةٌ للناس كلهمُ

٢ - لم عُرّف المسند بالإضافة أولاً ونكر ثانيا فى قوله تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسولُ اللهِ والَّذينَ معهُ أشدَّاء علَى الكفار رُحماءُ بينهُم ﴾ آية ٢٩ سورة الفتح .

تمرين - ٢

١ - لم كان المسند جملة اسمية فى قوله تعالى : ﴿ اللهُ لا إلهَ إلاَّ هُوَ الحيُّ القيُّومُ ﴾ آية ٢ سورة آل عمران .

٢ - لم كان المسند جملةً فعليةً فى قوله تعالى : ﴿ الرَّحمنُ على العرش استوَى ﴾ آية ٥ سورة طه .

تمرين - ٣

١ - لم نكر المسند فى قول الشاعر :

لئن صدقتْ عنَّا فرُبَّتَ أنْفُسٍ   صَوادٍ إلى تلك النفوس الصوادفِ

ولم جاءت الجملة الأولى فيه فعلية والجملة الثانية اسمية ؟

٢ - بين الغرض من تعريف المسند بال فى قول الشاعر :

وإنَّ سنام المجد من آل هاشمٍ   بنو أمّ مخزوم ، ووالدُك العبْدُ

تمرين - ٤

١ - لَم نكر المسند وأضيف فى قوله تعالى : ﴿ ما كانَ مُحمدٌ أبا أحد مِنْ رِجالكُم وَلكنْ رسولَ اللهِ وخاتمَ النبّيينَ ﴾ آية ٤٠ سورة الأحزاب .

- ولم عرف بالإضافة فى المعطوف بعد تنكيره فى المعطوف عليه ؟

٢ - بين المسند والمسند إليه فى قول الشاعر :

أبوكَ حُبابٌ سارقُ الضَّيف بُرْدهُ   وجدِّىَ يا حجَّاجُ فارسُ شَمَّرا

تمرين – ٥

١ – ما هو الضابط الذى يميز بين المسند والمسند إليه فى حال تعريفهما ؟ وما الفرق بين نظر علم المعانى وعلم النحو فى هذه الحالة ؟

٢ – لم عرف المسند فى قول الشاعر :

كُلْثمُ ، أنتِ الهَمُّ يا كلثمُ وأنتِ دائى الذى أكتمُ

ولم نكر فى قول الآخر :

خيرُ الصنائع فى الأنامِ صنيعةٌ تنبو بحاملها عن الإذلالِ

وقول الآخر :

وكنتُ فتًى من جُند إبليس فارتقى بى الحال حتى صار إبليسُ من جندِى

* * *

أغراض التأخير والتقديم

أغراض التأخير : وأما تأخيره فلأن ذكر المسند إليه أهم كما سبق [١] .

أغراض التقديم : وأما تقديمه فإما لتخصيصه بالمسند إليه [٢] كقوله تعالى : ﴿ لكمْ دينُكم ولى دين ﴾ [٣] وقولك « قائم هو » لمن يقول « زيد إما قائم أو قاعد » فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما ، ومنه قولهم « تميمىٌّ أنا »، وعليه قوله تعالى : ﴿ لا فيها غَوْلٌ ولا هُمْ عنها يُنزَفونَ ﴾ [٤] أى بخلاف خمور الدنيا فإنها تغتال العقول [٥] ، ولهذا لم يُقدّم الظرف فى قوله تعالى : ﴿ لا ريب فيه ﴾ [٦] لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى [٧] .

وإما للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت [٨] كقوله :

له هممٌ لا منتهى لكبارها   وهمَّتهُ الصغرى أجلُّ من الدهْرِ [٩]

---

(١) أى فى الكلام على تقديم المسند إليه ، فأغراض تأخير المسند هى ما سبق من أغراض تقديم المسند إليه .

(٢) الباء داخلة على المقصور ، فيكون المسند إليه فى ذلك مقصوراً والمسند مقصوراً عليه .

(٣) سورة الكافرون : الآية ٦ . (٤) سورة الصافات : الآية ٤٧ .

(٥) فالمعنى أن عدم الغول مقصور على الكون فى خمور الجنة ، أو أن الغول مقصور على عدم الحصول فيها ، وهذا على ما قيل من اعتبار النفى فى جانب المسند أو المسند إليه .

(٦) سورة البقرة : الآية ٢ .

(٧) لأنها المعتبرة فى مقابلة القرآن ، والقصر إنما يكون باعتبار النظير الذى يتوهم فيه المشاركة ، والمراد أن التقديم يوهم ذلك باعتبار الغالب ؛ لأنه قد يكون للاهتمام لا للتخصيص ، ومن تقديم المسند للتخصيص قول الشاعر :

رضينا قسمةَ الجبارِ فينا   لنا علمٌ وللأعداء مالُ

وقول الآخر :

لك القلمُ الأعلى الذى بشَباته   يصابُ من الأمر الكُلَى والمفاصل

(٨) لأن النعت لا يتقدم على المنعوت بخلاف الخبر مع المبتدأ .

(٩) هو لبكر بن النطاح فى مدح أبى دلف العجلى وقيل : إنه لحسان بن ثابت فى مدح النبى ﷺ ، والشاهد فى قوله « له همم » لأنه لو عكس لأوهم أن الجار والمجرور صفة ، والجملة بعده هى الخبر ، مع أن الكلام مسوق لمدحه لا لمدح هممه ، ويصح أن يكون التقديم لإفادة التخصيص ، وهو أبلغ .

وقوله تعالى : ﴿ ولكُمْ في الأرض مستقر ومتاعٌ إلى حين ﴾ [١] .

وإما للتفاؤل [٢] .

وإما للتشويق إلى ذكر المسند إليه ، كقوله :

ثلاثةٌ تشرق الدنيا ببهجتها   شمسُ الضحَى وأبو إسحاق والقمرُ [٣]

وقوله :

وكالنار الحياةُ فمِنْ رمادٍ   أواخِرُها وأوَّلُها دُخانُ [٤]

قال السكاكي رحمه الله [٥] : « وحقُّ هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند [٦] وإلا لم يحسن ذلك الحسن » .

* * *

---

(١) سورة الأعراف : الآية ٢٤ .

(٢) كقول ابن الرومي :

يَمَّنَ الله طلعةَ المهرجانِ   كلُّ يمنٍ على الأمير الهجانِ

وقول الآخر :

سعدتْ بغُرَّة وجهك الأيامُ   وتزينتْ ببقائك الأعوام

(٣) هو لمحمد بن وهيب في مدح أبي إسحاق المعتصم ، وإنما لم يجعل (ثلاثة) مبتدأ وشمس الضحى وما عطف عليه خبراً ، لأنه لا يخبَر بمعرفة عن نكرة .

(٤) هو لأحمد بن عبد الله المعروف بأبي العلاء المعري ، يعني أن أول الحياة وآخرها وهو الصبا والشيب ، وليسا بشيء ، وأن وسطها وهو الشباب هو المعتد به ، وقد شبهها في ذلك بالنار في أحوالها الثلاث .

(٤) ١١٩ – المفتاح .

(٥) كما في بيت ابن وهيب ، وكما في قوله تعالى : ﴿ إنّ في خلق السَّمَوات والأرضِ واختلاف الليل والنهارِ لآياتٍ لأولي الألباب ﴾ آية ١٩٠ سورة آل عمران . وقد يكون تقديم المسند لمجرد الاهتمام ، كقول الشاعر :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها   وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ

وقد يكون لإظهار التألم ، كقول المتنبي :

ومِنْ نَكدِ الدنيا على الحرِّ أن يرى   عدواً له ما من صداقته بُدُّ

تنبيه

كثير [1] مما فى هذا الباب والذى قبله غير مختص بالمسند إليه والمسند ، كالذكر والحذف وغيرهما مما تقدمت أمثلته ،والفَطِن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما لا يَخْفَى عليه اعتباره فى غيرهما [2] .

* * *

---

(١) أما القليل منه فيختص بالبابين ؛ كضمير الفصل وكون المسند فعلا ، والذى لا يختص بهما لا يلزم أن يجرى فى كل ما عداهما ؛ كالتعريف ، فإنه لا يجرى فى الحال والتمييز .

(٢) أى من المفعولات ونحوهما ، وسيأتى بيان شىء من هذا فى أحوال متعلقات الفعل .

تمرينات على التقديم والتأخير وغيرهما

تمرين - ١

١ - لماذا قدم المسند فى قولهم : « ثلاثة يُذهبن الغم والحزَن : الماء والخضرة والوجه الحَسن » ٠

٢ - لماذا عبر بإن دون « إذا » فى قول الشاعر :

إنْ دام هذا ولم تَحدث له غيَرٌ   لم يُبكَ مَيْتٌ ولم يُفْرحْ بمولود

تمرين - ٢

١ - هل تأخير المسند للتخصيص أو لتقوية الحكم فى قول الشاعر :

ريمٌ على القاع بين البان والعلم   أحلَّ سفكَ دمى فى الأشهر الحُرُم

٢ - لماذا قدم المسند فى قول الشاعر :

ثلاثةٌ ليس لها إيابُ   الوقتُ والجمالُ والشبابُ

تمرين - ٣

١ - هل تقديم المسند للتخصيص أو لمجرد الاهتمام فى قول الشاعر :

وليس بمغنٍ فى المودة شافعٌ   إذا لم يكن بين الضلوع شفيع

٢ - لماذا قدم المسند فى قوله تعالى : ﴿ ولم يكنْ له كفواً أحدُ ﴾ آية ٤ سورة الإخلاص ٠

تمرين - ٤

١ - هل تقديم المسند للتخصيص أو لمجرد الاهمام فى قوله تعالى : ﴿ وإنْ كذبوك فقلْ لِى عملى ولكمْ عملكم ﴾ آية ٤١ سورة يونس ٠

٢ - لماذا قدم المسند فى قول الشاعر :

إذا نطق السفيه فلا تُجبْه   فخيرٌ من إجابته السكوتُ

تمرين - ٥

١ - لماذا عبر بإذا دون « إن » فى قوله تعالى : ﴿ وإذا الموءودةُ سئلت بأى ذنب قتلت ﴾ آية ٨ و ٩ سورة التكوير ٠

٢ - كيف صحت التثنية فى قوله ﷺ : « اللهم أعزّ الإسلام بأحبِّ العمرين إليك » مع أنها تثنية عمر وعمرو ؟ ولماذا أوثرت تثنية الأول على الثانى ؟

* * *

الباب الرابع : القول فى أحوال متعلَّقات الفعل [١]

حال الفعل مع المفعول والفاعل : حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل [٢] فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه ، لا أن تفيد وجوده فى نفسه فقط ، كذلك إذا عدَّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه ، لا أن تفيد وجوده فى نفسه فقط ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول فى أن عملَ الفعل فيهما إنما كان ليُعلم التباسه بهما ، فعملُ الرفع فى الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه ، والنصب فى المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه . أما إذا أريد الإخبار بوقوعه فى نفسه من غير إرادة أنْ يُعلم ممن وقع فى نفسه [٣] أو على من وقع ، فالعبارة عنه أن يقال : كان ضربٌ ، أو وقعَ ، أو وجد ، أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرَّدَ .

أغراض حذف المفعول به : وإذا تقرر هذا فنقول :

الفعل المتعدى إذا أسند إلى فاعله ولم يُذكر له مفعول فهو على ضربين :

الأول أن يكون الغرض إثبات المعنى فى نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك ، وقولنا « على الإطلاق » من غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فيكون المتعدى حينئذ بمنزلة اللازم ، فلا يُذكر له مفعول ، لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول [٤] ، ولا يقدَّر أيضا لأن المقدر فى حكم المذكور [٥] .

---

(١) يلحق بالفعل ما فى معناه كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما .

(٢) يريد بهذا أن يمهد للكلام على المفعول به . وقد ذكر فى هذا الباب ثلاثة أحوال لمتعلقات الفعل : **أولها** حذف المفعول به ، ومثله فى ذلك باقى المتعلقات فى المفعولات ، والحال والتمييز وغيرها ، **وثانيها** تقديم المفعول ونحوه من المتعلقات على الفعل ، **وثالثها** تقديم بعض معمولات الفعل على بعض . وقد ترك الكلام على غير هذه الأحوال الثلاثة اكتفاء بما ذكره فى التنبيه الواقع فى آخر القول فى أحوال المسند ؛ فقد ذكر فيه أن أمرها يجرى فى غير المسند إليه والمسند كما يجرى فيهما .

(٣) لا داعى إلى لفظ « فى نفسه » هنا ، ولهذا حذفها السعد فى شرحه على التلخيص .

(٤) مع أنه فى هذا الضرب يقصد إثباته فى نفسه من غير اعتبار تعلقه بمفعول ، ولكل منهما مقام خاص به ، فإذا قيل : فلان يعطى ؛ كان هذا لمن يجهل إعطاءه ، وإذا قيل : فلان يعطى الدنانير ، كان هذا لمن يعلم إعطاءه ويجهل أنه يعطى الدنانير .

(٥) قيل إنه فى هذه الحالة لا يسمى المفعول محذوفا ، ولكن هذه نظرة نحوية ، أما هنا فيعد محذوفا ويبحث عن نكتته ، بدليل أنه لا يبحث عن مثل هذا فى اللازم .

وهذا الضرب قسمان [١] : لأنه إما أن يجعل الفعلَ مطلقًا كنايةً [٢] عن الفعل متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة ، أوْ لا [٣] .

الثانى [٤] كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هل يَستوى الذينَ يعلمونَ والذينَ لا يعلمونَ ﴾ [٥] أى مَن يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث .

قال السكاكى [٦] : ثم إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا [٧] أفاد العموم فى أفراد الفعل بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكُّمٌ ، ثم جعل قولهم فى المبالغة « فلانٌ يعطى ويمنع ، ويصل ويقطع » محتملاً لذلك [٨]، ولتعميم المفعول [٩] كما سيأتى .

وعدَّه الشيخ عبد القاهر [١٠] مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير إشعار بشىء من ذلك [١١] .

---

(١) جرى عبد القاهر على حصر هذا الضرب فى القسم الثانى ، وجعل القسم الأول من الضرب الثانى الآتى ؛ لأن له عنده مفعولا مقصوداً محذوفا لدلالة الحال ونحوه عليه ، ولا يؤثر فى ذلك محاولة المتكلم أن ينسيه نفسه لغرض من الأغراض الآتية ، فلا يرى عبد القاهر فيه من الكناية ما يراه الخطيب ، كما يأتى .

(٢) الكناية فى هذا من باب إطلاق الملزوم وإرادة اللازم على سبيل الادعاء لأن المقيد لا يكون لازما للمطلق إلا على هذا التقدير .

(٣) يعنى أوْ لا يجعل الفعل كذلك .

(٤) أى من الضرب الأول ، وهو الذى لا يجعل الفعل فيه مطلقا ، كناية عن الفعل ، متعلقا بمفعول مخصوص .

(٥) سورة الزمر : الآية ٩ .

(٦) ١١٦ و ١٢٣ المفتاح .

(٧) المقام الخطابى هو الذى يكتفى بالظن كالمدح والفخر ونحوهما ، والاستدلالى هو الذى يُطلب فيه اليقين .

(٨) أى لتعميم أفراد الفعل ، فيكون المعنى يفعل كل إعطاء وكل منع وكل صلة وكل قطع .

(٩) فى قوله تعالى : ﴿ والله يدعو إلى دار السلام ﴾ آية ٢٥ سورة يونس من الضرب الثانى ، أى كل أحد ، فيكون المعنى عليه فى ذلك يعطى كل أحد ... إلخ .

(١٠) ١٠١ ، ١٠٢ – دلائل الإعجاز .

(١١) أى من شمول أفراد الفعل أو المفعول ، وهذا هو المختار ؛ لأنه المفهوم فيما بين الناس ، وما ذكره السكاكى تكلف لا وجه له .

والأول (١) كقول البحترى يمدح المعتز ويعرِّض بالمستعين بالله :

شَجْوُ حسَّاده وغيظُ عِداهُ   أنْ يرَى مبصرٌ ويسمعَ واعى (٢)

أى أن يكون ذا رؤية وذا سمع ، يقول : محاسن الممدوح وآثاره لم تخف على من له بصر لكثرتها واشتهارها ، ويكفى فى معرفة أنها سبب لاستحقاقه الإمامة دون غيره أن يقع عليها بصر ويعيها سمع ، لظهور دلالتها على ذلك لكل أحد ، فحساده وأعداؤه يتمنون ألاّ يكون فى الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها كى يخفَى استحقاقه للإمامة فيجدوا بذلك سبيلا إلى منازعته إياها ، فجعل كما ترى مطلق الرؤية كنايةً عن رؤية محاسنه وآثاره ، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره (٣) .

وكقول عمرو بن مَعْديكرب :

فلو أنَّ قومى أنطقتنى رماحُهُم   نطقتُ ولكنَّ الرماحَ أجرَّتِ (٤)

لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس للألسن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنها أجرّته (٥) .

وكقول طُفيل الغنَوى لبنى جعفر بن كِلاب :

جزَى اللهُ عنا جعفراً حين أزلقتْ   بنا نعــلُنا فى الواطئـــين فزلَّتِ

أبوْا أن يَمَلــُّونا ولو أنَّ أمَّنـــا   تُلاقِى الذى لاقـــوهُ منا لَمَــلَّتِ

---

(١) أى من الضرب الأول وهو الذى يجعل الفعل فيه مطلقا ، كناية عن الفعل ، متعلقا بمفعول مخصوص .

(٢) هو للوليد بن عبيد المعروف بالبحترى ، والشجو : الحزن ، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ليصح حمل الخبر عليه .

(٣) هذا بادعاء الملازمة بينهما كما سبق ، وفائدة ذلك الإشارة إلى شهرة محاسنه مبالغةً فى مدحه ، ومثل هذا يفوت بالتصريح بالمفعول وترك الكناية بذلك عنه ، وعلى مذهب عبد القاهر فى هذا القسم لا يكون فى البيت كناية ، وإنما يكون قصده من أول الأمر أن يرى مبصر محاسنه ، ولكنه حذفها ادعاء لشــهرتها وأن رؤية البصر لا تقع إلا علــيها ، وهو معنى حسن أيضا .

(٤) قوله « أجرت » من الإجرار ، وهو فى الأصل شق لسان الفصيل لئلا يرضع ، والمراد أنها حبست لسانه عن مدحهم ، على سبيل الاستعارة ، وإنما حبست لسانه عن مدحهم لأنها لم تبل فى الحرب بلاء حسنا .

(٥) قال عبد القاهر فى بيان معناه على مذهبه : إنه يقصد أجرتنى ، ولكنه حذف المفعول لتتوافر العناية على إثبات الفعل للفاعل ، ويوهم أن إجرارها كان عامًّا له ولغيره .

هُمُ خلطونا بالنفوس وألجأوا   إلى حجرات أدفأتْ وأظلَّتِ (١)

فإن الأصل « لَمَلَّتنا ، وأدفأتنا » إلا أنه حذف المفعول من هذه المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية (٢) فإن قلت لا شك أن قوله « ألجأوا » – أصله ألجأونا فلأى معنى حذف المفعول منه ؟ قلت : الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار ؛ لأن حكمه حكم ما عطف عليه ، وهو قوله « خلطونا » (٣) .

الضرب الثانى (٤) : أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول ، فيجب تقديره بحسب القرائن (٥) .

ثم حذفه من اللفظ : إما للبيان بعد الإبهام ، كما فى فعل المشيئة إذا لم يكن فى تعلقه بمفعوله غرابة (٦) كقولك : لو شئتُ جئتُ ، أو لم أجىء . أى لو شئت المجىء أو عدم المجىء ، فإنك متى قلت « لو شئت » علم السامع أنك علقت المشيئة بشىء ، فيقع فى نفسه أن هنا شيئا تعلقت به مشيئتك بأن يكون أوْ لا يكون ، فإذا قلت « جئت أو لم أجىء » عُرف ذلك الشىء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلو شاء لهداكُم أجمعينَ ﴾ (٧) وقوله تعالى : ﴿ فَإنْ يشأ اللّهُ يختم على قلبك ﴾ (٨) وقوله تعالى : ﴿ من يشأ اللّه يُضْلله ﴾ (٩) وقول طرفة :

فإنْ شئتُ لم تُرقلْ ، وإن شئتُ أرقلتْ   مخافة ملوىٍّ من القِدِّ محصد (١٠)

---

(١) هى لطفيل بن عوف الغنوى يمدح بنى جعفر ، وقوله « أزلقت » بمعنى زلت ولم تثبت ، وعلى هذا يتحد معناه ومعنى قوله : فزلت . ويجوز أن يكون المراد زلق ما تحتها ، فيتغايران ، وكلاهما كناية عن سوء حالهم .

(٢) جعل عبد القاهر حذف المفعول فى ذلك لتتوفر الغاية على إثبات الفعل للفاعل .

(٣) جعله عبد القاهر مثل الحذف فى « وأدفأت وأظلت » . وما ذهب إليه الخطيب أقوى وأدق .

(٤) أى من الفعل المتعدى الذى لم يذكر له مفعول .

(٥) يشير بهذا إلى أن حذف المفعول لا بد فيه من قرينة تدل عليه .

(٦) مثله فعل الإرادة والمحبة ونحوهما ، نحو « لو أحب لأعطاكم » ولا يلزم أن يكون شرطا كما ذكر فى هذه الأمثلة ،ومن مجيئه غير شرط قوله تعالى : ﴿ ولا يحيطونَ بشىء من علمه إلا بما شاء ﴾ آية ٢٥٥ سورة البقرة ، ولكن الظاهر أن الحذف فى الآية ليس للبيان بعد الإبهام .   (٧) سورة الأنعام : الآية ١٤٩ .   (٨) سورة الشورى : الآية ٢٤ .

(٩) سورة الأنعام : الآية ٣٩ .

(١٠) هو لعمرو بن العبد المعروف بطرفة،وقوله : لم ترقل ، بمعنى لم تسرع ، والضمير لناقته ، والملوى : السوط المفتول ، والقد : الجلد المشقوق ، والمحصد : المفتول المحكم .

وقول البحترى :

لو شئتَ عدتَ بلاد نجد عودةً فحللتَ بين عقيقه وزَرُوده [(١)]

وقوله :

لو شئتَ لم تفسد سماحةَ حاتم كرماً ولم تهدم مآثر خالد [(٢)]

فإن كان فى تعلق الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقرره فى نفس السامع وتؤنسه به ، يقول الرجل يخبر عن عزه : لو شئت أن أردَّ على الأمير رددت ، وإن شئتُ أن أَلْقَى الخليفة كل يوم لَقيتُه . وعليه قول الشاعر :

ولو شئتُ أنْ أبكِى دماً لبكيتُهُ عليه ولكن ساحةُ الصبر أوْسَعُ [(٣)]

فأما قول أبى الحسين على بن أحمد الجوهرى أحد شعراء الصاحب ابن عَبَّاد :

فلم يُبْقِ منى الشوقُ غيرَ تفكُّرى فلو شئتُ أن أبكى بكيتُ تفكُّرا

فليس منه ؛ لأنه لم يرد أن يقول : فلو شئت أن أبكى تفكراً بكيت تفكراً ، ولكنه أراد أن يقول : أفنانى النحول فلم يبق منى وفىَّ غير خواطر تجول حتى لو شئت البكاء فمريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم أجده ، ولخرج منها بدل الدمع التفكر ؛ فالمراد بالبكاء فى الأول الحقيقى ، وفى الثانى غير الحقيقى ، فالثانى لا يصلح لأن يكون تفسيراً للأول [(٤)] .

---

(١) هو للوليد بن عبيد المعروف بالبحترى ، وقوله : عدت بلاد نجد – بمعنى عدت إليها ، وعقيق نجد وزروده : موضعان به ، وخطابه للسحاب الوارد فى قوله قبل هذا البيت فى مطلق القصيدة :

يا عارضاً متلفعاً ببروده يختال بين بروقه ورعوده

(٢) هو للبحترى أيضا ، والمراد بحاتم : حاتم الطائى ، وبخالد : خالد بن إصبع النبهانى الذى نزل عليه امرؤ القيس الشاعر .

(٣) هو لأبى يعقوب إسحاق بن حسان الخريمى « بالراء » فى رثاء أبى الهيذام عامر بن عمارة الخريمى كما فى « البيان والتبيين ونهاية الأرب » وهو من قصيدة له مطلعها :

قضى وطراً منك الحبيبُ المودعُ وحلّ الذى لا يستطاع فيدفع

والشاهد فى قوله « لو شئت أن أبكى دماً » لأن بكاء الدم غريب .

(٤) لهذا ذُكر الأول ولم يُحذف .

وإما لدفع أن يتوهم السامع فى أول الأمر إرادة شىء غير المراد ، كقول البحترى :

وكم ذُدْتَ عنّى مِنْ تحامل حادث وسَوْرة أيام حَزَزْنَ إلى العظم [١]

إذ لو قال « حززن اللحم » لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحز كان فى بعض اللحم ولم ينته إلى العظم ، فترك ذكر اللحم ليبرىء السامع من هذا الوهم ، ويصور فى نفسه من أول الأمر أن الحز مضى فى اللحم حتى لم يردّه إلا العظم [٢] .

وإما لأنه أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه [٣] كقول البحترى أيضاً :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السُّو دُدِ والمجد والمكارم مثلا [٤]

أى قد طلبنا لك مثلا فى السؤدد والمجد والمكارم ، فحذف المثل إذ كان غرضه أن يوقع نفىَ الوجود على صريح لفظ المثل [٥] ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرُّمة فى قوله :

ولم أمدحْ لأرضيَهُ بشعرى لئيماً أن يكون أصاب مالا [٦]

---

(١) هو للوليد بن عبيد المعروف بالبحترى يمدح أبا الصقر الشيبانى ، وقوله ذدت : بمعنى دفعت ، وكم خبرية فى موضع نصب مفعول به مقدم ، ومميزها « من تحامل حادث » وقيل : إن التقدير كم مرة ، فتكون « من » زائدة فى الإثبات على قول بعض النحاة ، والسورة : الشدة والصولة .

(٢) لاشك أنه يمكن تأدية هذا الغرض بتأخير المفعول ، بأن يقول حززن إلى العظم اللحم ، ولكن تأخير المفعول لا يجعل لذكره فائدة .

(٣) هذه نكتة الإتيان بصريح اسم المفعول ثانيا ، وأما نكتة حذفه أولاً فهى لزوم التكرار مع ذكره ثانيا .

(٤) المثل : الشبيه والنظير ، والبيت من قصيدة له فى مدح المعتز .

(٥) إنما كان هذا غرضه لأنه آكد فى كمال المدح ، ولو عكس فصرح أولا وأضمر ثانيا لفات هذا الغرض ؛ لأنه قد يتوهم عود الضمير على غيره .

(٦) هو لغيلان بن عقبة المعروف بذى الرمة يمدح بلال بن أبى بردة ، وبعده :

ولكن الكرام لهم ثنائى فلا أجزى إلى ما قيل قالا

والضمير فى قوله « لأرضيه » يعود إلى لئيما ، وقوله « أن يكون » فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المحذوفة .

فإنه أعمل الفعلَ الأول الذى هو « أمدح » فى لفظ اللئيم ، والثانى الذى هو « أرضى » فى ضميره ؛ إذ كان غرضه إيقاع نفى المدح على اللئيم صريحاً دون الإرضاء . ويجوز أن يكون سبب الحذف فى بيت البحترى قَصْدَ المبالغة فى التأدب مع الممدوح بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجويز أن يكون له مثل ؛ فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده (١) .

وإما للقصد إلى التعميم (٢) فى المفعول والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار ، كما تقول « قد كان منك ما يؤلم » أى ما الشرط فى مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان (٣) ، وعليه قوله تعالى : ﴿ والله يدعو إلى دار السلام ﴾ (٤) أى يدعو كل أحد (٥) .

وإما لرعاية الفاصلة (٦) كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ والضُّحى ، والليل إذا سجى ما ودَّعك ربُّك وما قلى ﴾ (٧) أى وما قلاك (٨) .

وإما لاستهجان ذكره ، كما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت :

« ما رأيتُ منه ولا رأى منى » (٩) تعنى العورة .

وإما لمجرد الاختصار، كقولك « أصغيت إليه » : أى أذنى ، « وأغضيت عليه » : أى بصرى . ومنه قوله تعالى : ﴿ أرنى أنظر إليك ﴾ (١٠) أى ذاتك . وقوله تعالى :

---

(١) يجوز أيضاً أن يكون الحذف فيه لقصد البيان بعد الإبهام .

(٢) التعميم يؤخذ فى الحقيقة من قرينة المقام ، ولا يؤخذ من الحذف لوجوده مع الذكر ، ولكن الحذف له فيه تأثير فى الجملة ؛ لأن تقدير مفعول خاص فيه دون آخر ترجيح بلا مرجح ، وبهذا يحمل على العموم ، وهذا إلى ما فيه من الاختصار كما ذكره بعد .

(٣) بقرينة أن المقام مقام مبالغة . (٤) سورة يونس : الآية ٢٥ .

(٥) الآية تفيد العموم تحقيقا ، والمثال يفيده مبالغة .

(٦) لا يخفى أن هذا يقصد لمحسن بديعى فيكون مطلوبا من أجله ، ويقدَّر فى البلاغة بقدره .

(٧) سورة الضحى : الآية ١ ، ٣ .

(٨) سيأتى أنه حذف أيضا لصونه عن نسبة (قلى) إليه ، وهذا إلى أن ذكره فى (ودعك) يغنى عن ذكره فى (قلى) فلا يكون حذفه لمجرد ذلك المحسن البديعى .

(٩) هو من قولها : « كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ، فما رأيت منه ولا رأى منى » .

(١٠) سورة الأعراف : الآية ١٤٣ .

﴿ أهذا الذى بعث الله رسولا ﴾ [١] أى بعثه. وقوله تعالى: ﴿ فلا تجْعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمونَ ﴾ [٢] أى أنه لا يماثَل أو ما بينه وبينها من التفاوت ، أو أنها لا تفعل كفعله ، كقوله : ﴿ هلْ منْ شركائكم من يفعل من ذلكمْ من شىء ﴾ [٣] ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم، أى وأنتم من أهل العلم والمعرفة [٤] ثم ما أنتم عليه فى أمر ديانتكم - من جعل الأصنام لله أنداداً - غاية الجهل.

ومما عدَّ السكاكى [٥] الحذفَ فيه لمجرد الاختصار قوله تعالى : ﴿ ولمَّا ورد ماء مدينَ وجدَ عليه أمَّةً من الناس يسقون ، ووجد منْ دُونهم امرأتين تذودان ، قال ما خطبكما ؟ . . قالتا لا نسقى حتى يُصدرَ الرعاءُ ، وأبونَا شَيخ كبيرٌ فَسقى لهما ﴾ [٦] والأولْى أن يُجعل لإثبات المعنى فى نفسه للشىء على الإطلاق كما مر [٧] وهو ظاهر قول الزمخشرى ، فإنه قال : ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ، ألا ترى أنه رحمهما لأنهما كانتا على الذياد وهم على السقى ، ولم يرحمهما لأن مَذودهما غنم ومسقيَّهم إبل مثلاً ، وكذلك قولهما : ﴿ لا نسقى حتى يصدر الرعاء ﴾ المقصود منه السقْىُ لا المسقىُّ.

* واعلم أنه قد يشتبه الحال فى أمر الحذف وعدمه لعدم تحصل معنى الفعل ، كما فى قول تعالى : ﴿ قل ادعُوا اللهَ أو ادعُوا الرَّحمن أيًّا مَا تدعُوا فله الأسماء الحسنَى ﴾ [٨] فإنهُ يُظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدَّر فى الكلام محذوف ، وليس بمعناه ؛ لأنه لو كان بمعناه لزم إما الإشراك أو عطف الشىء على نفسه ؛ لأنه إن كان مسمى أحدهما غير مسمى الآخر لزم الأوَّلُ ، وإن كان مسماهما واحداً لزم الثانى ، وكلاهما باطل ، تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك ؛ فالدعاء فى الآية بمعنى

---

(١) سورة الفرقان : الآية ٤١ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٢ .

(٣) آية ٤٠ سورة الروم ، والكاف للتنظير للوجه الأخير وهو أنها لا تفعل كفعله .

(٤) فيكون من القسم الثانى من الضرب الأول .

(٥) ١٣٣ - المفتاح .

(٦) آية ٢٣،٢٤ سورة القصص ، ومحل الشاهد فيه (يسقون ، تذودان ، نسقى) .

(٧) فيكون من القسم الثانى من الضرب الأول ، وجعله عبد القاهر مما قصد فيه إلى مفعول خاص ثم حذف لتتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل .

(٨) سورة الإسراء : الآية ١١٠ .

التسمية التى تتعدى إلى مفعولين ، أى سموه الله أو الرحمن أيًّا ما تسموه فله الأسماء الحسنى [١] كما يقال « فلان يُدْعَى الأمير » أى يسمى الأمير » وكما فى قراءة من قرأ : ﴿ وقالت اليهودُ عزير ابنُ الله ﴾ [٢] بغير تنوين على القول بأن سقوط التنوين لكون الابن صفة واقعة بين علمين كما فى قولنا « زيد بن عمرو قائم » فإنه قد يظنُّ أن فعل القول فيه لحكاية الجملة كما هو أصله [٣] فقيل : تقدير الكلام « عزير بن الله معبودنا » ، وهذا باطل ؛ لأن التصديق والتكذيب إنما ينصرفان إلى الإسناد لا إلى وصف ما يقع فى الكلام موصوفا بصفة ، كما إذا حكيت عن إنسان أنه قال : « زيد بن عمرو سيد » ثم كذبته فيه ، ولم يكن تكذيبك أن يكون زيدٌ بْنَ عمرو ، ولكن أن يكون زيد سيداً ، فلو كان التقدير ما ذكر لكان الإنكار راجعاً إلى أنه معبودهم وفيه تقرير أنَّ عزيراً ابن الله ، تعالى عن ذلك ، فالقول فى الآية بمعنى الذكر [٤] لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا فى الرسوخ فى الجهل والشرك إلى أنهم كانوا يذكرون عزيراً هذا الذكر ، كما تقول فى قوم تريد أن تصفهم بالغلو فى أمر صاحبهم وتعظيمه : « إنى أراهم قد اعتقدوا أمراً عظيما ؛ فهم يقولون أبداً : زيد الأمير » تريد أنه كذلك يكون ذكرهم له إذا ذكروه .

واعلم أن لحذف التنوين من « عزير » فى الآية وجهين [٥] :

أحدهما أن يكون لمنعه من الصرف لعجمته وتعريفه كعازَرَ [٦] .

والثانى أن يكون لالتقاء الساكنين كقراءة [٧] من قرأ : ﴿ قلْ هو الله أحدُ . اللهُ الصمدُ ﴾ بحذف التنوين من (أحد)، وكما حكى عن عمارة بن عقيل أنه قرأ : ﴿ ولا الليل سابق النهارَ ﴾[٨] بحذف التنوين من (سابق) ونصب (النهار)

---

(١) الحذف فيه لمجرد الاختصار .

(٢) آية ٣٠ سورة التوبة ، وهذا من باب التنظير فى اشتباه الحال فى أمر الحذف وعدمه ؛ لأن ما هنا ليس من حذف المفعول به .

(٣) أى كما هو الأصل فى القول لأن الأصل فيه أن يكون لحكاية الجملة .

(٤) أى على قراءة (ابن) بغير تنوين ، وعلى هذا لا يحتاج إلى تقدير محذوف فى ذلك ليكون جملة .

(٥) أى غير الوجه السابق وهو أن حذف تنوينه لكون الابن صفة واقعة بين علَمين فيحذف تنوين العلم قبله . فتكون الوجوه فى ذلك ثلاثة .

(٦) من يصرف عزيراً مع عجمته وتعريفه يرى أن خفته عارضت ذلك فصرفته .

(٧) آية ١ ، ٢ سورة الإخلاص . (٨) سورة يس : الآية ٤٠ .

فقيل له : وما تريد ؟ » . . فقال : « سابقٌ النهار » . فالمعنى على هذين الوجهين كالمعنى على إثبات التنوين ، فعزير مبتدأ وابن الله خبره ، و « وقال » على أصله (١) . والله أعلم .

* * *

(١) من الدخول على الجملة ، ولا حاجة إلى تأويله بمعنى الذكر ، كما أوِّل به فى الوجه السابق الذى جعل فيه الابن صفةً لا خبراً .

هذا ، وقد يكون حذف المفعول لأغراض أخرى : منها إخفاؤه خوفاً عليه ، ومنها تعينه حقيقةً أو ادعاء ، ومنها صونه عن اللسان أو صون اللسان عنه . وقد قيل فى قوله تعالى آية ٣ سورة الضحى ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ إنه يجوز أن يكون حذف مفعول (قلى) لصونه ﷺ عن التصريح بتعلقه به وإن كان جهة النفى ، وهذا بخلاف (ودعك) لأنه يدل على الترك فقط ، ولا يدل على البغض كما يدل عليه (قلى) ، وقد تقول « نحمد ونشكر » أى الله ، فتحذفه لتعيُّنه ، وتقول « لعن الله وأخزى » أى الشيطان ، فتحذفه لصون لسانك عنه .

تمرينات على الذكر والحذف

تمرين – ١

١ – لماذا حذف المفعول فى قوله تعالى : ﴿ لينذر بأسًا شديداً مِنْ لدنه ويبشر المؤمنين الذينَ يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسنا ﴾ آية ٢ سورة الكهف ٠

٢ – من أى ضربَىْ حذف المفعول قول الشاعر :

بَرِّدْ حشایَ إن استطعتَ بلفظةٍ فلقد تضرُّ إذا تشاء وتنفع

تمرين – ٢

١ – لماذا ذكر الحال فى قوله تعالى : ﴿ فتبسَّمَ ضاحكًا مِنْ قولها ﴾ آية ١٩ سورة النمل ٠

٢ – من أى ضربَىْ حذف المفعول حذفه أولاً وثانيًا فى قوله تعالى : ﴿ إنك لا تَهْدِى من أحببتَ ، ولكن الله يهدى من يشاء ﴾ آية ٥٦ سورة القصص ٠

تمرين – ٣

١ – لماذا ذكر المفعول المطلق فى قوله تعالى : ﴿ لقد استكبروا فى أنفسهمْ وعتوا عتُوًّا كبيرًا ﴾ آية ٢١ سورة الفرقان ٠

٢ – لماذا حذف وصف المضاف إلى المفعول فى قوله تعالى : ﴿ وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصْباً ﴾ آية ٧٩ سورة الكهف ٠

٢ – لماذا حذف المفعول فى قول الشاعر :

إذا بعدتْ أبْلَتْ وإن قربتْ شَفَتْ فهجرانها يُبْلِى ولقيانها يَشْفى

تمرين – ٤

١ – من أى ضربَىْ حذف المفعول حذفه فى قول الشاعر :

وإذا المنيةُ أنْشبت أظفارها ألفيتَ كل تميمةٍ لا تنفعُ

٢ – لماذا حذف المفعول فى قول الشاعر :

لولا المشقةُ ساد الناسُ كلهمُ الجودُ يُفقر والإقدام قتَّالُ

* * *

أغراض تقديم المتعلقات

أغراض تقديم المتعلقات على الفعل : وأما تقديم مفعوله ونحوه [١] عليه فلردِّ الخطأ فى التعيين [٢] كقولك « زيداً عرفت » لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا وأنه غير زيد ، وأصاب فى الأول دون الثانى ، وتقول لتأكيده وتقريره « زيداً عرفت لا غيره » ولذلك لا يصح أن يقال « ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس » ؛ لتناقض دلالتى الأول والثانى [٣] ولا أن تعقب الفعل المنفى بإثبات ضده ، كقولك « ما زيداً ضربت ولكن أكرمته » ؛ لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ فى الضرب فتردَّه إلى الصواب فى الإكرام ، وإنما هو على أن الخطأ فى المضروب حين اعتقد أنه زيد ، فردُّه إلى الصواب أن تقول : ولكن عمراً [٤] .

وأما نحو قولك : زيداً عرفته [٥] فإن قدِّر المفسر المحذوف قبل المنصوب ؛ أى عرفت زيداً عرفته ، فهو من باب التوكيد ، أعنى تكرير اللفظ ، وإن قدر بعده أى زيداً عرفت عرفته ، أفاد التخصيص ، وأما نحو [٦] قوله تعالى : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ [٧] فيمن قرأ بالنصب [٨] فلا يفيد إلا التخصيص ؛ لامتناع تقدير : أما فهدينا ثمود [٩] .

---

(١) من كل متعلقات الفعل التى يجوز تقديمها عليه ، وذلك كالظرف والجار والمجرور والحال ونحوها .

(٢) أو فى اعتقاد الشركة ، وذلك كقولك « زيداً عرفت وحده » كما سبق فى تقديم المسند إليه .

(٣) يريد بالأول « ما زيداً ضربت » وبالثانى « ولا أحداً من الناس » لأن الثانى يناقض ما يفيده الأول من ضرب غير زيد من الناس ، وإنما لا يصح أن يقال إذا كان التقديم للتخصيص لا لمجرد الاهتمام .

(٤) هذا أيضا على أن التقديم للتخصيص لا لمجرد الاهتمام .

(٥) نحوه كل ما يكون التقديم فيه من باب الاشتغال ، وقد ذهب الزمخشرى إلى أن التقديم فيه للتخصيص مطلقا ، وإني أرى أنه لا يفيد إلا التوكيد لأنه يفيد التخصيص من غير الاشتغال ، فالعدول إليه لا يكون إلا لغرض غير التخصيص ، ولأنه يجب تقدير الفعل قبل الاسم الظاهر ليوافق مفسره فى تقدمه على الضمير .

(٦) يريد بهذا تقييد ما ذكره من حكم التقديم فى الاشتغال .

(٧) سورة فصلت : الآية ١٧ . (٨) يعنى نصب (ثمود) .

(٩) لوجوب الفصل بين أما والفاء ، وإنما التقدير : أما ثمود فهدينا هديناهم ، وقد =

وكذلك إذا قلت « بزيد مررت » أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد ، فأزلت عنه الخطأ مخصصاً مرورك بزيد دون غيره [1] .

والتخصيص فى غالب الأمر لازم للتقديم ، ولذلك يقال في قوله تعالى : ﴿ إياكَ نعبدُ وإياكَ نستعينُ ﴾ [2] معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ، ونخصك بالاستعانة لا نستعين غيرك . وفى قوله تعالى : ﴿ إن كُنتم إيَّاه تعبدُونَ ﴾ [3] معناه إن كنتم تخصونه بالعبادة . وفى قوله تعالى : ﴿ لتكونوا شهداء على النَّاس ويكون الرسولُ عليكم شهيداً ﴾ [4] أخرت صلة الشهادة فى الأول وقدمت فى الثانى ؛ لأن الغرض فى الأول إثبات شهادتهم على الأمم ، وفى الثانى اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم ، وفى قوله تعالى : ﴿ لإلىَ اللهِ تحشرون ﴾ [5] معناه إليه لا إلى غيره ، وفى قوله تعالى : ﴿ وأرسلناك للناس رسولا ﴾ [6] معناه لجميع الناس من العرب والعجم ؛ على أن التعريف للاستغراق ، لا لبعضهم المعين على أنه للعهد ، أى للعرب ، ولا لمسمى الناس على أنه للجنس ؛ لئلا يلزم من الأول [7] اختصاصه بالعرب دون العجم لانحصار الناس فى الصنفين ، ومن الثانى [8] اختصاصه بالإنس دون الجن لانحصار من يتصور الإرسال إليهم من أهل الأرض فيهما . وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيء من ذلك ؛ لأن التقديم لما كان مفيداً لثبوت الحكم للمقدَّم ونفيه عما يقابله كان تقديم (للناس) على (رسولا) مفيداً لنفى كونه رسولا لبعضهم خاصة [9] ؛ لأنه هو المقابل لجميع الناس ، لا لبعضهم مطلقا ولا لغير جنس الناس [10] .

= يقال : إن هذا إنما يقتضى امتناع ذكره لامتناع تقديره ؛ لأن كثيراً مما يقدر يمتنع ذكره ولا يمنع تقديره ، كالضمير المستتر وجوبا ونحوه ، والحق أن التقديم فى ذلك لإصلاح اللفظ لا للتخصيص ؛ لأن غير ثمود مثلها فى ذلك الحكم .

(١) مثل تقديم الجار والمجرور فى ذلك : تقديم غيره ، كقولك : يوم الجمعة سرت ، وتأديبا ضربت ، وماشيا حججت ، ومن تقديم الجار والمجرور للتخصيص قوله تعالى : ﴿ إلى ربك يومئذ المساقُ ﴾ آية ٣٠ سورة القيامة .

(٢) سورة الفاتحة : الآية ٥ .

(٣) سورة البقرة : الآية ١٧٢ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٤٣ .

(٥) سورة آل عمران : الآية ١٥٨ .

(٦) سورة النساء : الآية ٧٩ .

(٧) هو أنه للعهد .

(٨) هو أنه للجنس .

(٩) يعنى قومه من العرب ؛ لأنهم هم الذين يتوهم أنه أرسل إليهم دون غيرهم .

(١٠) لأن كلاً منهما لا يقابل جميع الناس ، وإنما يقابل الأول تعريف العهد ، =

وكذلك يُذهب فى معنى قوله تعالى [1] : ﴿ وبالآخرة هُمْ يوقنون ﴾ إلى أنه تعريض بأن الآخرة التى عليها أهل الكتاب فيما يقولون « إنه لا يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ، وإنه لا تمسهم النار إلا أياما معدودات ، وإن أهل الجنة لا يتلذذون فى الجنة إلا بالنسيم والأرواح العَبِقة والسماع اللذيذ [2] » ليست الآخرة [3] وإيقانهم بمثلها ليس من الإيقان بالتى هى الآخرة عند الله فى شىء ، أى بالآخرة يوقنون لا بغيرها كأهل الكتاب .

ويفيد التقديم فى جميع ذلك – وراء التخصيص – اهتماماً بشأن المقدَّم ؛ ولهذا قدر المحذوف فى قوله ﴿ بسم الله ﴾ مؤخَّراً ، وأورد قوله تعالى : ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ [4] فإن الفعل فيه مقدم ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك [5] أهم لأنها أول سورة نزلت . وأجاب السكاكى [6] بأن ﴿ باسم ربك ﴾ متعلق باقرأ الثانى [7] ، ومعنى الأول : افعل القراءة وأوجدها ، على نحو ما تقدم فى قولهم « فلان يعطى ويمنع » يعنى إذا لم يُحمل على العموم [8] . وهو بعيد [9] .

أغراض تقديم بعض المعمولات على بعض :

وأما تقديم بعض معمولاته على بعض فهو :

= ويقابل الثانى تعريف الجنس . هذا ويجوز أن يكون (للناس) متعلقا بقوله (وأرسلناك) فلا يكون فيه تقديم ، ولا تعين اللام فيه للاستغراق وإن كان هو الظاهر .

(١) سورة البقرة : الآية ٤ .

(٢) لأنهم ينكرون أن تكون فيها لذائذ جسمانية .

(٣) جملة (ليس) واسمها وخبرها خبر (أن) فى قوله – بأن الآخرة الخ .

(٤) سورة العلق : الآية ١ . (٥) أى فى قوله ﴿ اقرأ بسم ربك ﴾

(٦) ١٢٧ – المفتاح .

(٧) فى قوله بعده ﴿ اقرأ وربك الأكرمُ ﴾ .

(٨) أى العموم فى المفعول ، فإن السكاكى يجعله محتملا للعموم فى المفعول ، وللعموم فى أفراد الفعل ، وعلى هذا يكون (اقرأ) الأول منزَّلا منزلة اللازم .

(٩) لأنه خلاف ظاهر نظم الآيتين ، لبعد ما بين (اقرأ) الثانى والجار والمجرور الذى يراد تعليقه به .

هذا ، وقد يأتى التقديم لأغراض أخرى : منها مجرد الاهتمام ، وقصد التبرك ، والالتذاذ ، وموافقه كلام السامع ، ونحو ذلك ، كقولك « العلم طلبت ، ومحمداً اتبعت . وليلى أحببت » ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ووهبنا له إسحاقَ ويعقوبَ ، كلاًّ هدينا ، ونوحاً هدينا من قبل ﴾ آية ٨٤ سورة الأنعام .

إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه (١) كتقديم الفاعل على المفعول (٢) نحو « ضرب زيد عمراً » وتقديم المفعول الأول على الثانى ، نحو : أعطيت زيداً درهما ٠

وإما لأن ذكره أهمُّ والعناية به أتمُّ (٣) ٠

فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه ؛ كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث فى البلاد وكثر منه الأذى فَقُتِل وأردت أن تخبر بقتله ، فتقول « قتل الخارجيَّ فلانٌ » ؛ بتقديم « الخارجى » ؛ إذ ليس للناس فائدة فى أن يعرفوا قاتله ، وإنما الذى يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره ٠

ويقدَّم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه ، لا وقوعه على من وقع عليه ، كما إذا كان رجل ليس له بأس ولا يُقَدَّرُ فيه أن يَقتل ، فقتَل رجلا وأردت أن تخبر بذلك ، فتقول « قتل فلانٌ رجلا » بتقديم القاتل ؛ لأن الذى يعنى الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده من الظن ، ومعلوم أنه لم يكن نادراً ولا بعيداً من حيث كان واقعاً على من وقع عليه ، بل من حيث كان واقعاً ممن وقع منه ٠

وعليه قوله تعالى : ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحنُ نرزقكم وإيَّاهم ﴾ (٤) وقوله تعالى : ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحنُ نرزقهم وإيَّاكم ﴾ (٥) قدم المخاطَبين (٦) فى الأولى دون الثانية ؛ لأن الخطاب فى الأولى للفقراء ، بدليل قوله تعالى ﴿ من إملاق ﴾ فكان رزقهم أهمّ عندهم من رزق أولادهم ، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم ، والخطاب فى الثانية للأغنياء بدليل قوله ﴿ خشية إملاق ﴾ فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع ، فكان رزق

---

(١) قد سبق أن مثل هذا لا يصح أن يعد فى وجوه البلاغة ؛ لأن الكلام معه لا يفيد معنى ثانويّا يعتد به ٠

(٢) تقديم الفاعل على المفعول لا يدخل فى تقديم المعمولات ؛ فذكره هنا استطراد ، ولبيان اختلاف الغرض عند تقديم كل منهما على الآخر ٠

(٣) لا بد أن يكون هذا لغرض من الأغراض كما سيأتى فى الأمثلة ، لأنه لا يكفى كما ذكر عبد القاهر أن يقال قُدّم للعناية من غير معرفة وجهها ٠

(٤) سورة الأنعام : الآية ١٥١ ٠ (٥) سورة الإسراء : الآية ٣١ ٠

(٦) يعنى غيرَهم فى قوله : « نرزقكم » فى الأولى ، وقوله « وإياكم » فى الثانية ٠

أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لأنه حاصل ، فكان (١) أهمَّ ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم .

وإما لأن فى التأخير إخلالا ببيان المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ﴾ (٢) فإنه لو أخر ﴿ من آل فرعون ﴾ عن ﴿ يكتم إيمانه ﴾ لتوهم أن ﴿ من ﴾ متعلقة بـ ﴿ يكتم ﴾ ، فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون (٣) .

أو التناسب كرعاية الفاصلة ، نحو ﴿ فأوجس فى نفسه خيفةً موسى ﴾ (٤) .

وإما لاعتبار آخر مناسب(٥) .

وقسَّم السكاكى (٦) التقديم للعناية مطلقاً (٧) قسمين :

أحدهما أن يكون أصل ما قدِّم فى الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه ، كالمبتدأ المعرَّف (٨) فإن أصله التقديم على الخبر نحو « زيد عارف » ، وكذا الحال المعرَّف فإن أصله التقديم على الحال ؛ نحو « جاء زيد راكبا » ، وكالعامل فإن أصله التقديم على معموله ، نحو « عرف زيدٌ عمراً ، وكان زيد عارفاً ، وإن زيداً عارف » ، وكالفاعل ؛ فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز ، نحو « ضرب زيد الجانى بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضرباً شديداً تأديبا له ممتلئا من الغضب ، وامتلأ الإناء ماء » وكالذى يكون فى حكم المبتدأ من مفعولى باب علمت (٩) نحو « علمتُ زيداً منطلقا » ، أو فى حكم الفاعل من مفعولَىْ باب أعطيت وكسوت (١٠) ؛ نحو « أعطيت زيداً درهما وكسوت عمراً

---

(١) أى رزق أولادهم .
(٢) سورة غافر : الآية ٢٨ .

(٣) فالتقديم فى ذلك لدفع اللبس ؛ لأن الأصل عند اختلاف النعوت تقديم النعت المفرد ثم الظرف ثم الجملة .

(٤) آية ٦٧ سورة طه ، وقد سبق أن مثل هذا إنما يفوت به محسِّن بديعى ، فتكون منزلته فى البلاغة بقدر الغرض منه ،، ويمكن أن يكون تقديم (فى نفسه) على (خيفه) لأنه لو أخر عنه لتوهم تعلقه به لا بقوله (فأوجس) وهو المقصود .

(٥) كإفادة التخصيص فى نحو « جاء راكبا زيد » كما ذهب إليه ابن الأثير ، وهو خلاف مذهب الجمهور .

(٦) ١٢٧ – المفتاح .
(٧) أى فى المعمولات وغيرها .

(٨) أما المنكر فإنه يتقدم عليه الخبر لتسويغ الابتداء به ، وكذلك صاحب الحال المنكَّر .

(٩) بابه كل مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

(١٠) بابه كل مفعولين أولهما فاعل فى المعنى .

جبة [١] ، وكالمفعول المتعدَّى إليه بغير واسطة فإن أصله التقديم على المتعدى إليه بواسطة ، نحو « ضربت الجانى بالسوط » ، وكالتوابع فإن أصلها أن تُذكر بعد المتبوعات [٢] .

ثانيهما أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه لكونه فى نفسه نصْبَ عينك ، والتفات خاطرك إليه فى التزايد ، كما تجدك قد مُنيت بهجر حبيبك وقيل لك : ما تتمنى ؟ ... تقول « وجه الحبيب أتمنى » وعليه قوله تعالى : ﴿ وجعلُوا لله شركاء ﴾[٣] أى على القول [٤] بأن ﴿ لله شركاء ﴾ مفعولا (جعلوا) .

أو لعارض يورثه ذلك [٥] : كما إذا توهمتَ أنَّ مخاطبك ملتفت الخاطر إليه ينتظر أن تذكره ، فيبرز في معرض أمر يتجدد فى شأنه التقاضى ساعةً فساعة ، فمتى تجد له مجالا للذكر صالحاً أوردتَه ، نحو قوله تعالى : ﴿ وجاء من أقصى المدينة رجلٌ يسعى ﴾[٦] قُدم فيه المجرور لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسلَ من إصرارهم على تكذيبهم ، فكان مظنة أن يلعن السامعُ – على مجرى العادة – تلك القرية ، ويبقى مجيلا فى فكره : أكانت كلها كذلك أم كان فيها قُطر– دانٍ أم قاص – منبت خير ؟ منتظراً لإلمام الحديث به ، بخلاف ما فى سورة القصص [٧] .

أو كما إذا وُعدتَ [٨] ما تستبعد وقوعه من جهتين ؛ إحداهما أدخَلُ فى تبعيده من الأخرى ، فإنك حال التفات خاطرك إلى وقوعه باعتبارهما تجد تفاوتا فى

---

(١) فكل من زيد وعمرو فى حكم الفاعل ؛ لأن زيداً هو الآخذ ، والدرهم مأخوذ ، وعمرو هو اللابس والجبة ملبوسة .

(٢) فلا تتقدم عليها ولا يتقدم عليها غيرها بعدها ؛ كالحال فى نحو « جاء زيد الطويل راكبا » .

(٣) سورة الأنعام : الآية ١٠٠ .

(٤) هناك قول فى هذه الآية : ﴿ وجعلوا لله شركاء الجن ﴾ بأن « شركاء الجن » هما المفعولان ، والجار والمجرور متعلق بشركاء ، ولا يخفى أن الاستشهاد جارٍ عليه أيضا ؛ لأن الشاهد فى تقديم « الله » لكونه فى نفسه مما يلتفت إليه .

(٥) معطوف على قوله : لكونه فى نفسه . والمقابلة ظاهرة .

(٦) سورة يس : الآية ٢٠ .

(٧) هو قوله تعالى فى قصة موسى : ﴿ وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى ﴾ آية ٢٠ سورة القصص . وقد جاء الكلام فيها على أصله من تأخير الجار والمجرور لأنه ليس فيها من ذلك ما يقتضى تقديمهما في الآية الأولى لتبكيت أولئك القوم بكون البعيد عما شاهدوا ينصح لهم ما لم ينصحوه لأنفسهم .

(٨) معطوف على قوله : كما إذا توهمت .

إنكارك إياه قوةً وضعفًا بالنسبة ، ولامتناع إنكاره بدون القصد إليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتا فى القصد إليه والاعتناء بذكره ، فالبلاغة توجب أنك -إذا أنكرت - تقول فى الأول [(١)] : شىء حاله فى البعد عن الوقوع هذه أنَّى يكون ؟ . . . لقد وُعدت هذا أنا وأبى وجدى : فتقدِّم المنكَّرَ على المرفوع [(٢)] وفى الثانى : لقد وعدت أنا وأبى وجدى هذا : فتؤخر ، وعليه قوله تعالى فى سورة النمل : ﴿ لقدْ وُعدنا هذا نحن وآباؤنا ﴾[(٣)] وقوله تعالى فى سورة المؤمنون : ﴿ لقد وُعدنا نحنُ وآباؤنا هذا ﴾[(٤)] فإن ما قبل الأولى : ﴿ أإذا كنا تراباً وآباؤنا أئنا لمخرَجون ﴾ وما قبل الثانية : ﴿ أإذا متنا وكنا تراباً وعظاما أئنا لمبعوثونَ ﴾ فالجهة المنظور فيها هناك كونهم أنفسهم وآباؤهم ترابا ، والجهة المنظور فيها هنا كونهم تراباً وعظاما ، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم فى تبعيد البعث [(٥)] .

أو كما إذا عرفت فى التأخير مانعًا [(٦)] كما فى قوله تعالى فى سورة المؤمنون : ﴿ وقال الملأ من قومه الذين كفرُوا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهمْ ﴾ [(٧)] بتقديم المجرور على الوصف [(٨)] لأنه لو أخر عنه - وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل فى صلة الموصول ، وتمامه ﴿ وأترفناهُم فى الحياة الدُّنيا ﴾ - لاحتمل أن يكون من صلة الدنيا ، واشتبه الأمر فى القائلين ، أنهم من قومه أم لا . بخلاف قوله تعالى فى موضع آخر منها : ﴿ فقَالَ الملأ الذين كفروا من قومه ﴾ [(٩)] فإنه جاء على

---

(١) أى فى الحال الأول ، وهو ما كانت جهته أدخل فى تبعيد ذلك ، فتجعل العناية بذكره أهم ، والثانى هو ما كانت جهته أضعف فى تبعيد ذلك ، فلا تكون هناك عناية بذكره قبل غيره .

(٢) المنْكَر هو اسم الإشارة « هذا » لأنه هو المستبعد ، والمرفوع هو مؤكد نائب الفاعل « أنا » وما عطف إليه .

(٣) سورة النمل : الآية ٦٨ . (٤) سورة المؤمنون : الآية ٨٣ .

(٥) لأنهم صاروا فيها إلى تراب ولم يبق لهم فيها عظام ، وقد قيل فى سر التقديم والتأخير فى الآيتين : إن قوله : ﴿ لقد وُعدنا هذا نحن وآباؤنا ﴾ جاء على أسلوبه ما قبله ﴿ أإذا كنا ترابا وآباؤنا ﴾ فقدم المفعول الثانى لـ(وعد) ، كما قدم خبر كان على المعطوف على اسمها ، ولا شك أن الخبر كمفعول لها .

(٦) معطوف على قوله: كما إذا أوعدت .

(٧) سورة المؤمنون : الآية ٣٣ . (٨) المجرور « قومه » ، والوصف « الذين » .

(٩) سورة المؤمنون : الآية ٢٤ .

الأصل (١) لعدم المانع ، وكان فى قوله تعالى فى سورة طه : ﴿ آمنَّا برَبِّ هارون وموسى ﴾(٢) للمحافظة على الفاصلة بخلاف قوله تعالى فى سورة الشعراء : ﴿ ربِّ موسى وهارونَ ﴾ (٣) .

وفيما ذكَرَه نظرٌ من وجوه :

أحدها : أنه جعل تقديم (لله) على (شركاء) للعناية والاهتمام ، وليس كذلك؛ فإن الآية مسوقة للإنكار التوبيخى، فيمتنع أن يكون تعلق (جعلوا) بـ(الله) منكَراً اعتبار تعلقه بشركاء ؛ إذ لا يُنْكَر أن يكون جعلُ « ما » متعلقاً به ، فيتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء ، وتعلقه بشركاء كذلك منكر باعتبار تعلقه بالله ، فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها (٤) .

وقد علم بهذا أن كل فعل متعد إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر إذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية .

وثانيها : أنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثانى ، وليسا منه (٥) .

---

(١) من تقديم الصفة على الحال وهو الجار والمجرور لأنه متأخر الرتبة على التابع .

(٢) سورة طه : الآية ٧٠ . (٣) سورة الشعراء : الآية ٤٨ .

(٤) يعنى من هذه الجهة ، فلا ينافى هذا ما سبق له فى الكلام على حذف المسند وهو أن تقديم « لله » على « شركاء » لإفادة استعظام أن يتخذ له شريك ملكاً كان أو جنا أو غيرهما . ويمكن الجواب عن السكاكى بأنه جعل تقديم « لله » لكونه نصب العين ، وهذا يوجب تقديمه عنده ، وإن كان ما سيقت له الآية من الإنكار التوبيخى يحصل عند تأخيره .

(٥) لأن المراد به تقديم ما حقُّه التأخير ، والجار والمجرور فى قوله : ﴿ وقال الملأ من قومه الذين كفروا ... ﴾ الآية ، حال من الملأ ، واسم الموصول صفة لقومه لا للملأ كما ذهب إليه السكاكى . فلا يكون الحال حقه فى التأخير عنها ؛ لأنها ليست صفة لصاحبه ، وكذلك تقديم هارون على موسى فى قوله : ﴿ آمنا برب هارون وموسى ﴾ لأن المتعاطفين بالواو ليس من حق أحدهما التأخر عن الآخر . وقد أجيب عن السكاكى بأن تقسيمه التقديم للعناية مبنيٌّ على أن العناية فى القسم الأول ترجع إلى مجرد أن التقديم فيه هو الأصل ، وفى القسم الثانى ترجع إلى الأمور التى ذكرها ، وليس مبنياً على أن التقديمَ فى القسم الأول تقديمُ ما أصله التقديم ، وفى القسم الثانى تقديم ما حقه التأخير حتى يصح الاعتراض عليه بذلك .

وثالثها : أن تعلق (من قومه) بـ(الدنيا) على تقدير تأخُّره غيرُ معقولِ المعنى إلا على وجه بعيد [1] .

* * *

(١) أجيب عن هذا بأن احتمال ذلك فيه ، ولو كان بعيداً ، يكفى فى إثبات ما ذكره السكاكى فى نكتة تقديمه ، ولكن الأوجَهَ من هذا أن يجعل المانع من تأخيره طول الصفة بالصلة وما عطف عليها ، فلو أخّر عنها لطال الفصل بين ضمير « قومه » ومرجعه .

تمرينات على التقديم والتأخير

تمرين - ١

(١) لماذا قدم الظرف على الفعل فى قول الشاعر :

أبعدَ المشيب المنقضى فى الذوائبِ   تحاولُ وَصْلَ الغانيات الكواعب

٢ - هل تقديم الجار والمجرور للتخصيص أو لمجرد الاهتمام فى قول الشاعر :

على الأخلاق خُطُّوا المُلْكَ وابنُوا   فليس وراءها للعزِّ رُكْنُ

تمرين - ٢

(١) لماذا قدم المفعول الثانى على نائب الفاعل فى قول الشاعر :

أفى الحقِّ أنْ يُعْطَى ثلاثون شاعراً   ويُحْرَمُ ما دون الرضا شاعِرٌ مِثْلِى ؟!

(٢) لماذا قدم الجار والمجرور على متعلقه وعلى الفاعل فى قوله تعالى : ﴿ قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾ آية ٩١ سورة طه .

تمرين - ٣

(١) ما الغرض من تقديم المفعول على الفعل فى قول الشاعر :

صهوةَ الجوِّ اعتلوا تحسَبهم   جَمْعَ أفلاك على الخيل تسامَى

(٢) ما الغرض من تقديم الجار والمجرور على الفعل فى قول الشاعر :

إذا شئتَ يوماً أنْ تَسودَ عشيرةً   فبالحلم سُدْ لا بالتسرع والشتْمِ

تمرين - ٤

(١) لماذا قدم المفعول على الفعل فى قوله تـعالى : ﴿ وربَّك فَكبِّرْ * وثيابَك فطهِّرْ ﴾ آية ٣ ، ٤ سورة المدثر .

(٢) هل تقديم الجار والمجرور للاهتمام أو للتخصيص فى قول الشاعر :

بِكَ اقتدت الأيامُ فى حَسناتها   وشيمتها لولاك هَمٌّ وتكريبُ

(٣) ما الغرض من تقديم بعض المعمولات على بعض فى قول الشاعر :

ألقتْ مقاليدَها الدنيا إلى رجلٍ   ما زال وقْفاً عليه الجودُ والكرمُ

* * *

(تم بحمد الله الجزء الأول من بغية الإيضاح)

مباحث الجزء الأول

الموضوع — الصفحة

الصفحة

الموضوع

رقم الإيداع : ١٤٥٨٤ لسنة ١٩٩٩

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977 - 241 - 287 - X